وزارة التعـــليم العـــالي والبحث العلمـــي

جـــامعة الحاج لخضر
– باتنة –

كلية العلوم الاجتمـــاعية و العلوم الإسلاميـــة
قسم علم الاجتماع و الديموغرافيـــا

تغـــير نمـــوذج الـــزواج في الجـــزائر

دراسة تحليلية انطلاقا من المسح الوطني حول صحة الطفل و الأم (1992) و المسح الجزائري حول صحة الأسرة (2002)

مذكرة مكملة لنيل درجة الماجستير في الديموغرافيـا

إعداد الطالبـة:
عمرية ميمـــون

تحت إشراف :
الدكتور علي قواوســـي

لجنة المناقشـــة :

الإسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
مولود سعادة	أستاذ محاضر	جامعة باتنة	رئيسا
علي قواوسي	أستاذ محاضر	جامعة باتنة	مقررا
عيسى دلاندة	أستاذ محاضر	جامعة وهران	عضوا
كمال بوقرة	أستاذ محاضر	جامعة باتنة	عضوا

السنـــة الجامعيـــة: 2009/2008

مقدمـــــة

تعالج هذه الدراسة مجالا تعرضت له العديد من الدراسات والبحوث الاجتماعية بالبحث والتقصي ، إلا أن قلة وشح البحوث الديموغرافية بصفة خاصة في بلادنا رغم أهميتها وضرورة توفرها لأجل تكامل الكم مع الكيف، دفعتنا لتخصيص هذه الدراسة عن تغير نموذج الزواج في الجزائر والتي تعنى بالتطور الذي يعرفه سن الزواج الأول خلال السنوات الأخيرة إضافة لنمط الزواج الداخلي الذي لا يزال يعرف استقرارا في معدلاته وذلك من خلال تحليل معطيات المسح الوطني حول صحة الطفل و الأم و المسح الجزائري حول صحة الأسرة. و باعتبار أن الزواج هو القاعدة الأساسية للإنتاج الديموغرافي و الاجتماعي ، لذلك فهو يعد أسمى النظم الاجتماعية التي يتحقق من خلالها الاستقرار النفسي و الاجتماعي و التوازن البيولوجي، و لأن هذه الظاهرة مرتبطة بشكل كبير بالعادات و القيم الاجتماعية السائدة في كل مجتمع و لكون المجتمعات الإسلامية رغبت في الزواج المبكر لدى الشباب ، وفي ظل سياسة التنمية والتحديث التي عرفتها البلاد ومحاولات تحديث المجتمع والذي بدوره قد تأثر بنماذج أجنبية وأخرى أنتجها من خلال حركيته وتفاعله ، وهو ما انعكس على المؤشرات الرئيسية المترجمة لظاهرة الزواج ولذلك سنتتبع في دراستنا هذه تغير نموذج الزواج في الجزائر من خلال صياغة فرضيتين:

أتت الفرضية الأولى لتقف على أهم الأسباب المؤدية إلى ارتفاع سن الزواج و حاولت أن تحصرها في جملة من المؤشرات الدالة من خلال فرضياتها الجزئية.

في حين أن الفرضية الثانية أتت لتبين مدى استمرار الزواج الداخلي في المجتمع بعد تعرضه لموجات الحداثة و العصرنة و الوقوف على أهم العناصر المتحكمة في هذا النوع من الزواج و مدى استمراره في المجتمعات المحلية الحضرية، أم انه منحصر في الريف، وفي الأخير الربط و إيضاح العلاقة بين الزواج الداخلي و سن الزواج .

وتضمنت دراستنا خمسة فصول، أربعة منها نظرية و الخامس اهتم بتحليل نتائج المسحين.

. **فالفصـــل الأول** وهو الإطار المنهجي للدراسة و الذي يضم كل من الدراسات السابقة والإشكالية، وفروض الدراسة و مؤشراتها، وكذا أسباب اختيار الموضوع و أهدافه إلى جانب مفاهيم الدراسة .

أما **الفصـــل الثـــاني** فقد تعرضت فيه إلى الإطار الاجتماعي و الديموغرافي لظاهرة الزواج بدءا بمفهوم الزواج إلى أشكاله و الاختيار الزواجي، إلى تحليل الزواج باعتباره ظاهرة ديموغرافية من ناحية الحالة الزواجية و سن الزواج ومتوسط سن الزواج إلى الفرق في السن بين الزوجين و أخيرا أسباب ارتفاع معدلات العزوبة في الدول العربية.

واهتم **الفصـــل الثـــالث** بتطور نموذج الزواج في الجزائر بعد الاستقلال و المعدل الخام للزواج و جدول الزواج و تغير سن الزواج الأول في الجزائر ومحدداته و عوامله.

في حين أن **الفصـــل الرابـــع** قد تضمن تطور الزواج الداخلي في الجزائر وذلك من خلال التعرض إلى الظاهرة في الدول العربية وفي الجزائر، وعرض معدلات الزواج الداخلي وفق التحقيقات الوطنية و ربطه أي الزواج الداخلي بعاملي التعليم و التحضر.

أما الفصـــل الخـــامس و الأخير فقد اهتم بتحليل ومقارنة نتائج المسحين الوطنيين حول صحة الطفل و الأم و كذا صحة الأسرة ،وعرض ومقارنة مؤشرات كل فرضية بما تحمله أعداد كل مسح. لنختم هذه الدراسة بنتائج عن المسحين الوطنيين باعتبارها إجابة للفرضيتين.

شكـــر وتقديـــر

بسم الله وكفى والصلاة والسلام على النبي المصطفى

أحمدك ربي حتى ترضى وأحمدك إذا رضيت، وأحمدك بعد الرضا

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أحمد وأشكر المولى عز وجل على توفيقه لي لإتمام هذا العمل

وكذا أشكر:

- الدكتور قواوسي علي أستاذي الكريم الذي أمدني بالعلم والمعرفة، وساعدني على فهم أن البحث العلمي لابد له من الصبر والجهد.

- كـــل أفراد عائلتـــي

- رفيق دربـــي

ولكل من أمدني يد المساعدة لإتمام هذا العمل من قريب وبعيد

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الفصل الأول

الإطار المنهجي للدراسة

- تمهيد.
1- الدراسات السابقة.
2- الإشكالية.
3- فرضيات الدراسات.
4- أسباب اختيار الموضوع وأهميته.
5- أهداف البحث.
6- تحديد المفاهيم الأساسية للدراسة.

تمهيد :

يعرف نمط الزواج اليوم في الجزائر ، وعلى غرار معظم الدول العربية تغيرات كبيرة يمكن إرجاعها إلى ما طرأ على الظروف الاجتماعية والاقتصادية من تحولات متسارعة خلال السنوات الأخيرة ، و أبرز ما يتجلى من خلاله هذا التغيير هو الارتفاع المستمر لسن الزواج الأول بالنسبة للذكور والإناث ،في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء، ولعل التحقيقات السكانية التي أجريت مؤخرا تبين بشكل واضح هذا التغيير فبعد أن كان سن الزواج غداة الاستقلال لا يتعدى الثمانية عشر سنة أصبح اليوم بعد فترة ليست بطويلة يتجاوز الثلاثين سنة ، لذلك كان لابد من البحث في جوانب هذا الموضوع للتعرف على العوامل التي تقف وراء هذا الارتفاع السريع ، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن نمط زواج الأقارب الذي يمكن أن نطلق عليه النمط التقليدي لا يزال يشكل نسبة هامة من مجموع الزيجات مع وجود اختلافات واضحة بين مناطق الوطن وذلك بالرغم من التطور والتغير الذي يشهده المجتمع الجزائري في طبيعة ونمط الحياة ، لذا كان هذا العنصر الثاني الذي يستدعي البحث والاهتمام

1/ الدراسات السابقة:

قبل البدء بعرض شامل للموضوع وطرح إشكالية البحث لابد أن نعرج على بعض الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع الزواج ، لتكون القاعدة الأساسية التي نعتمد عليها في بناء وتحديد موضوع دراستنا .ومن بين الدراسات العديدة التي تناولت ظاهرة الزواج كان القليل منها فقط من اتجه للبحث في هذه الظاهرة من الناحية الديموغرافية ، لذلك كانت دراسة هذا الموضوع ذات أهمية بالغة وكان اعتمادنا لتحقيق ذلك بعض الدراسات التي قام بها باحثين عرب في دول عربية ومن بينها:

1-1دراسة الباحث عزيز أجبيلو الذي أجرى دراسة تحليلية مقارنة لتغير سن الزواج الأول في دول المغرب العربي (الجزائر ، تونس، المغرب)خلال الفترة مابين 1970 و1980، وجاءت الدراسة في أربعة فصول ، الفصل الأول تناول الإطار الاجتماعي والثقافي لظاهرة الزواج في دول المغرب، حيث تعرض لمفهوم الزواج في الإسلام وفي القانون المدني كما تطرق لأنماط الاختيار الزواجي والتي من أهمها زواج الأقارب، وفي آخر الفصل تطرق الباحث للعلاقة بين الزواج وظاهرة الخصوبة التي تتأثر بشكل كبير بسن الزواج .أما الفصل الثاني فقد خصصه الباحث لتصنيف طرق جمع المعطيات في دول المغرب انطلاقا من بيانات الحالة المدنية إلى التحقيقات السكانية وأخيرا التعدادات العامة، كما جاء في الجزء الثاني من هذا الفصل عرض لمنهجية الدراسة وذلك من خلال تحديد أهم الفرضيات والمفاهيم الأساسية والعلاقة بينها .أما الفرضيات فقد كانت كما يلي : بالنسبة لسن الزواج

- انتشار التعليم ساهم في رفع سن الزواج الأول في دول المغرب
- تغير الأوضاع الاقتصادية له أثر واضح في ارتفاع سن الزواج الأول
- بالإضافة إلى عامل الهجرة .

أما فيما يتعلق بالاختيار:

-فإن رقابة الأهل للأبناء تقلصت، وتدخلهم في الزواج تراجع ، مما يؤدي إلى تأخر سن الزواج وكذا تقلص الفوارق العمرية بين الأزواج.

وفي الفصل الثالث توجه الباحث إلى عرض أهم العوامل التي ساهمت في رفع سن الزواج والتي من أهمها : زيادة نسبة التحضر، انتشار التعليم خاصة في أوساط الإناث والذي يعتبر بوابة للدخول إلى سوق العمل، إضافة إلى عامل اقتصادي مهم وهو نوع المهنة ، ومكان الإقامة .

أما الفصل الأخير فكان عبارة عن دراسة استطلاعية أو تحليلية لأهم المحددات التي تساهم في إحداث الاختلاف في سن الزواج بين المناطق الثلاثة.

وفي الأخير خلص الباحث لمجموعة من النتائج:

وهو أن الزواج المبكر في انخفاض مستمر لكن مع وجود اختلافات واضحة بين الدول الثلاثة حيث لا تزال بعض المناطق الجنوبية في الجزائر والمغرب متمسكة بالنمط التقليدي للزواج (سن زواج مبكر و زواج في نطاق العائلة).

الفوارق بين الأزواج في انخفاض لكن مع وجود اختلافات أيضا، أما نسبة العزوبة النهائية فهي تشكل نسبة صغيرة لكن مع ذلك لا يمكن التنبؤ ببقائها في هذا المستوى المنخفض.

أما عن أهم العوامل المرتبطة بالتغير في سن الزواج فيمكن أن ندرج ثلاث متغيرات أساسية حسب الدراسة السابقة، وهي مستوى التعليم ، مكان الإقامة والنشاط الاقتصادي، فمستوى التعليم يتماشى إيجابا مع سن الزواج فكلما زاد مستوى التعليم ارتفع سن الزواج الأول ، إضافة إلى ذلك فإن سن الزواج يختلف بين الريف والحضر ففي الريف أين لا تزال العادات والقيم المتعلقة بالزواج تشجع على الزواج المبكر في حين أن الحضر يشهد ارتفاعا أكبر لسن الزواج ، ويسهم نوع النشاط الاقتصادي بالمثل في ارتفاع سن الزواج الأول فذوي النشاط الزراعي يتزوجون في سن مبكرة على عكس غير الزراعيين الذين يؤخرون سن الزواج، لكن مع ذلك فإن هذه القاعدة لا تنطبق على جميع المناطق ، ففي وسط المغرب وجد أن الزراعيين هم أكثر تأخيرا لسن الزواج.

ما يمكن استخلاصه من هذه الدراسة التي أجريت في فترة ليست ببعيدة عن تاريخ استقلال هذه الدول هو أن تأثير التعليم على سن الزواج كان واضحا خاصة في المناطق الحضرية فقد كانت مساعي وأهداف هذه الدول بعد نيل استقلالها نشر التعليم لأنه يعد القاعدة الأساسية لبناء المجتمع وتطويره وبطبيعة الحال فإن فترة التعليم قد تؤخر سن الزواج لكلا الجنسين. كما أن المشكلة الاقتصادية آنذاك لم تكن بالحدة التي نشهدها اليوم، لذلك لم تشكل العامل الأساسي المساهم في رفع سن الزواج، على عكس وقتنا الحالي الذي يتميز بظهور واضح لنتائج النمو السكاني الكبير مثل ارتفاع معدلات البطالة وأزمة السكن التي تفاقمت مع انتشار نموذج الأسر النووية كل ذلك يجعلنا نركز على المشكلة الاقتصادية وأثرها في ارتفاع سن الزواج.

1-2 الدراسة الثانية للباحثة مريم خلاط حول زواج الأقارب في مدينة بيروت وكانت تهدف من خلال هذه الدراسة الاستطلاعية إلى الكشف عن مستويات زواج الأقارب في المجتمع

الحضري وآثاره البيولوجية على الخصوبة وعلى وفيات الأطفال ، وكان ذلك في إطار تساؤل رئيسي حول: أثر التحضر في منطقة الشرق الأوسط على التنظيمات الاجتماعية التقليدية.

في نظر الباحثة فإن التحضر يمكن ترجمته في مجموعة من الخصائص، من بينها الفردية أو الاستقلالية في العمل ومشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي وكذا دور الإعلام المتقدم في رسم ملامح الحياة الحضرية ، وكان من نتائج الاندماج في هذا المحيط الاجتماعي أن حدث تغير على مستوى بعض التنظيمات الاجتماعية التقليدية كظاهرة الزواج.

وتعد لبنان من أكثر الدول العربية التي تشهد نموا متسارعا للحضر فقد شكلت نسبة السكان الحضر في بداية الستينات خمسة وسبعين بالمائة ووصلت إلى غاية 86.6 بالمائة في سنة 2000 لذلك فهي تعتبر أكبر نسبة للسكان الحضر بين الدول العربية الآسيوية.

وبالرغم من هذه النسبة الهامة تبقى بعض الخصائص الاجتماعية ذات الطابع التقليدي تحتل مركزا هاما، وهو ما استدعى الباحثة للربط بين ظاهرة التحضر واستمرار زواج الأقارب،

وجاءت دراستها في ستة فصول، تضمن الفصل الأول تقاليد الزواج عند العرب المسلمين والمسيحيين، وعلاقات القرابة، وبداية ظهور زواج الأقارب إضافة إلى أهم النظريات التي تفسر التوجه نحو زواج الأقارب، أما الفصل الثاني فتم من خلاله طرح الإشكالية بعد التطرق لأهم الدراسات التي تخدم مسار الدراسة، وإبراز أهداف البحث الملخصة في دراسة نظام الزواج الداخلي بمعناه الواسع (الانتماء لنفس الجماعة أو الدين أو العائلة) ،وإبراز أثر زواج الأقارب بين الأفراد الذين تربطهم علاقة الدم على الحياة الاجتماعية والصحة العمومية وكذا على الجانب الوراثي .

لكن ما يمكن أن يشد انتباه المتصفح لهذه الدراسة هو أن الباحثة اعتمدت في طرحها للإشكالية على متغيرات مختلفة، فأولا ربطت بين زواج الأقارب ونمط الحياة الحضرية من جهة ، ومن جهة أخرى عادت لتربط زواج الأقارب بالصحة العمومية وبالجانب الوراثي .

لذلك استلزمت دراستها الميدانية ثلاث مجموعات من العينات المختلفة التي تتماشى مع طرحها السابق، فكانت العينة الأولى عبارة عن مجموعة طلبة من الجامعة الأمريكية ببيروت طبقت عليهم الباحثة استمارة لتكشف عن توجهاتهم وعلاقتهم بالزواج الداخلي ، أما العينة الثانية فتم اختيارها على مستوى المركز الإستشفائي، وآخر عينة اختيرت عشوائيا ضمن سكان مدينة بيروت. وقد خلصت الباحثة من خلال هذه التحقيقات المختلفة إلى مجموعة من النتائج

من الناحية الأنثروبولوجية :

كان الهدف من دراسة زواج الأقارب من الجانب الأنثروبولوجي هو توضيح لإحدى أهم مميزات العائلة التقليدية واستمرار النمط التقليدي في الوسط الحضري بالرغم من أن هذا النموذج كان مقتصرا على المناطق الريفية. ومن خلال دراسة المتغيرات السوسيوديموغرافية لعينة البحث تبين أن هناك استمرار وثبات للنسبة الهامة للزواج الداخلي الذي يتم بين أفراد الدين الواحد، أما الزواج بين الأفراد المرتبطين بصلة الدم فكانت النسبة مقدرة بخمسة وعشرين بالمائة و لم تعرف هذه النسبة تغيرات ملحوظة.وتوصلت الباحثة إلى استنتاج أن زواج الأقارب ليس ظاهرة مقتصرة على حياة الريف ، ولا يمكن تأييد الفرضية القائلة بأن هناك تعارض بين أشكال التحضر وزواج الأقارب لأن هذا الأخير هو من أهم أشكال الزواج في المدن ولا يعتبر ظاهرة مأخوذة عن الحياة الريفية. كما تبين من خلال آراء المبحوثات أن أهم العوامل لاستمرار هذا النمط من الزواج هو الضمان والحماية للمرأة إضافة إلى ذلك تقوية الروابط العائلية.

من الناحية الصحية والوراثية:

يبدو أن العينة كانت أصغر من أن تحتوي هذا الجانب من الدراسة، لذلك فإن النتائج التي استخلصت من التحقيق لم تأتي بنتائج كبيرة في هذا المجال ، لأن الفرق بين الزواج الداخلي والزواج الخارجي في درجة تأثيره على الخصوبة وعلى وفيات الأطفال هو فرق بسيط جدا لا يمكن من خلاله الجزم بأن زواج الأقارب قد يتسبب في رفع معدلات الخصوبة، أو زيادة نسبة وفيات الرضع.

1-3 أما الدراسة الأخيرة فهي رسالة دكتوراه للباحث بن حمادي باي تحمل عنوان : محددات زواج الأقارب في المغرب وقد اعتمد لإعداد هذه الرسالة على التحقيقين الوطنيين حول الصحة والسكان سنتي 1987و 1992 (DHS 1 et 2)

كان الباحث يهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحليل محددات الزواج الداخلي في المغرب بدءا بقياس مستوياته الوطنية والمحلية وربطها بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية التي تشجع على استمرار هذا النموذج من الزواج ، ثم توضيح نتائجه على بعض الظواهر الديموغرافية .

لذلك جاءت تساؤلات الدراسة على النحو التالي :

ما هي العوامل المشجعة على استمرار الزواج الداخلي؟ وكيف تؤثر هذه العوامل على نمط الزواج؟ وما هي نتائج زواج الأقارب؟

واعتمادا على هذه التساؤلات جاء الباحث بمجموعة من الحلول أوالفرضيات المقترحة والتي قسمها إلى ثلاثة أقسام:

1- من الناحية الاقتصادية:

-الأسر التي تشترك في مسكن معيشي واحد يتم فيها الزواج بين الأقارب.

- الزراعة هي النشاط الرئيسي لهذه الأسر

-أشكال التضامن الأسري تظهر بشكل واضح لدى الأسر القرابية خاصة إذا كان الزوجان يعيشان مع الأبوين فهم يتشاركون في دخل الأسرة جميعا .

- بما أن المهر من الشروط الأساسية لإتمام الزواج فإنه يتم مراعاة تحديد قيمته إذا تعلق الأمر بالزواج بين الأقارب ، كما أن اختيار الزواج الداخلي راجع لمحدودية الأسر المادية.

2- من الناحية الاجتماعية:

-الزواج الداخلي ينتشر في الريف أكثر من المدينة وذلك لانغلاق أو عزلة الأسر الريفية عن باقي المجتمع .

- يشهد المغرب انخفاضا في معدلات الزواج الداخلي نتيجة للنزوح الريفي لكن مع ذلك يبقى توجه المرأة من أصل ريفي لزواج الأقارب أكثر، بالرغم من تحولها للعيش في المدن ، على عكس النساء من أصل حضري.

- كلما ارتفع مستوى تعليم الفرد فإنه يتجه للبحث عن شريك الحياة خارج دائرة القرابة.

3- من الناحية الديموغرافية:

- النساء اللاتي ينتمين لأجيال قديمة يكون لديهن معدل زواج الأقارب أعلى من نساء الأجيال الحديثة.

- زواج الأقارب يكون منتشرا بشكل أكبر في الأسر الممتدة وأقل انتشارا لدى الأسر النووية .

- عدد الأطفال يكون أكبر لدى الأزواج المرتبطين بصلة قرابة.

- تفضيل الذكور يكون عند الأسر القرابية أكثر من باقي الأسر لذلك تكون معدلات الخصوبة لديهم مرتفعة.

- الزواج يكون مبكرا في الجماعات القرابية بهدف الحفاظ على إرث العائلة إضافة إلى تحصين الأبناء من العلاقات خارج نطاق الزواج.

-.بما أن الزواج الداخلي يكون في الغالب مفروضا على الزوجين فإن الفرق في السن بينهما يكون أكبر من حالات الزواج الخارجي.

- أما الوفيات وبحكم القرابة بين الزوجين فإن نسبة الوفيات بين هؤلاء تكون كبيرة .

- تكون نسبة الطلاق ضعيفة بين الأزواج المرتبطين بصلة القرابة في حين تشهد المدن معدلات طلاق أكبر نتيجة ضعف سلطة الأبوين وزيادة استقلالية الأبناء.

انطلاقا من هذه الفرضيات واعتمادا على التحقيقين قام الباحث بالربط بين المتغيرات الرئيسية للدراسة وتوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

أنه كلما انخفض المستوى المعيشي للسكان كلما ازدادت نسبة زواج الأقارب.

انخفاض المستوى التعليمي للمرأة يساهم في رفع معدلات هذا الزواج.

الإقامة في المناطق الريفية خاصة خلال مرحلة الطفولة وكذا الاشتراك في مسكن واحد مع الأهل والنشاط الزراعي للزوج كلها عوامل ساهمت في بقاء واستمرار زواج الأقارب .

وكخلاصة لذلك فإنه كلما كانت الظروف الاقتصادية والاجتماعية غير ملائمة ترتفع معدلات زواج الأقارب، وكلما بدأت مظاهر التحضر والتطور كلما انخفض هذا المعدل.

أما عن آثار هذا النمط من الزواج على معدلات الخصوبة والوفيات فإن تحليل معطيات التحقيقين بينت أنه لا يوجد فرق بين الزواج الداخلي والزواج الخارجي ماعدا الطلاق الذي يعرف اختلافا واضحا، فالأزواج الذين تربطهم علاقة قرابة هم أقل عرضة للطلاق.

ما يمكن التنويه إليه من خلال هذه الدراسة هو أن زواج الأقارب اليوم لا يختلف كثيرا بين المناطق الحضرية والريفية فهو يشهد انتشارا في المدن كما في الريف، لذلك لا يمكن القول بأن هذا النموذج مرتبط فقط بالحياة التقليدية الزراعية ،بل هو واضح أيضا في أشكال الحياة الحضرية بالرغم من انتشار الظروف والعوامل التي تساعد على الانفتاح على المجتمع وتوفر فرص أكبر لاختيار الشريك بعيدا عن مجال الأسرة والأقارب، وهو ما يقودنا للاقتناع بأن الجانب الاقتصادي مرتبط بشكل كبير بطرق الاختيار ، فتدني المستوى المعيشي للأسر يحتم عليهم البقاء في إطار زواج الأقارب نتيجة للتسهيلات المتعلقة بالمهر والسكن وتكاليف الزواج إجمالا .ويمكن أن تكون الهجرة الداخلية عاملا إضافيا لاستمرار هذا النموذج.

2- الإشكالية :

يعتبر الزواج ظاهرة ديموغرافية هامة، وهي مرتبطة بشكل كبير بالعادات والقيم الاجتماعية السائدة في كل مجتمع ، وفي الجزائر وعلى غرار باقي الدول الإسلامية فإن الزواج لا يتحدد إلا في إطاره الشرعي والديني بغية تكوين أسرة مثالية وبطبيعة الحال إنجاب الأطفال وتربيتهم وفق المعايير والقيم التي يراها الزوجان مناسبة ، فقد قال المولى عز وجل في سورة النحل الآية الثانية والسبعون" **والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة ورزقكم من الطيبات**"

فالزواج سنة الله في خلقه وهو القاعدة الأساسية للإنتاج الديموغرافي والاجتماعي ، لذلك فهو يعد من أسمى النظم الاجتماعية التي يتحقق من خلالها الاستقرار النفسي والاجتماعي والتوازن البيولوجي.

ولقد عرفت الجزائر منذ الاستقلال تغيرات عميقة مست جوانب عديدة من الحياة الاجتماعية ، حيث شملت تغيرات في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذا السياسية، وكان لذلك دور كبير في تغير مسار الزواج ، فلقد شهد متوسط سن الزواج ارتفاعا مستمرا أين تعدى عتبة الثلاثين سنة في 2002 بعدما كان في حدود ثمانية عشر سنة فقط بعد الاستقلال (1966) ، وكان لهذا الارتفاع الشديد في سن الزواج انعكاس مباشر على نسب العزوبة في الأعمار المبكرة، ففي الفئة العمرية 20-24 سنة إناث ارتفع معدل العزوبة بشكل كبير أين انطلق من نسبة 11 بالمائة فقط في بداية الستينات ليصل إلى 83 بالمائة في سنة 2002، ولعل هذا التغيير لم يقتصر على المناطق الحضرية التي عرفت موجات من التطوير والتغيير في جميع نواحي الحياة،بل طال أيضا المناطق الريفية التي طالما كانت متمسكة بالعادات والتقاليد الموروثة عن الأجداد ،خاصة إذا تعلق الأمر بموضوع الزواج، وهو ما بينته التحقيقات الوطنية المنجزة خلال سنتي 1992 و2002 حيث لم يتجاوز الاختلاف أو الفرق في متوسط السن عند أول زواج بين المناطق الحضرية والريفية 0.9 نقطة سنة 2002 بينما كان في حدود 2.4 سنة 1992.

وبالرغم من هذه التغييرات في سن الزواج تبقى نسب العزوبة النهائية نسبيا ثابتة أي أن معظم العزاب سينتهون بالزواج، وتقدر نسبة العزوبة النهائية للذكور 1.9 بالمائة بينما تفوقها نسبة العزوبة عند الإناث وتصل إلى 2.4 بالمائة وهي نسبة قليلة، لكن مع ذلك لا يمكن الجزم ببقاء هذه النسب مستقبلا في مستوياها المنخفضة خاصة مع قدوم الأجيال الشابة المقبلة على الزواج، وتفاقم

ظروف المعيشة ومع الارتفاع المستمر لسن الزواج فإن ذلك ينعكس حتما على معدلات العزوبة النهائية ويرشحها للارتفاع.

ويبقى الزواج الداخلي من المواضيع التي تحتل مرتبة هامة في البحوث الاجتماعية والدراسات السكانية كونه من أكثر الأنماط شيوعا في المجتمعات العربية والإسلامية خاصة، فبالرغم من التغيرات الواسعة التي تعرفها معظم الدول العربية في جميع مجالات الحياة تبقى معدلات الزواج الداخلي تحتل نسبة هامة من مجموع الزيجات إلى وقتنا الحاضر، فقد بلغت النسبة في السودان حوالي" 66 بالمائة وفي كل من السعودية والعراق 58 بالمائة أما في الأردن فهي في حدود 56 بالمائة وفي الكويت 53 بالمائة،تونس 49 بالمائة ، قطر 45 بالمائة والإمارات 43 بالمائة"[1].

أما في الجزائر فقد شكلت نسبة الزواج الداخلي ما يقارب 40 بالمائة في فترة الثمانينات وهو ما يمكن ربطه بالإطار الاجتماعي والثقافي السائد آنذاك ، فالاحتياط من مخاطر الانفصال أو الطلاق وكذا الرغبة في الحفاظ على إرث العائلة وسهولة هذا النمط وقلة تكلفته من أهم عوامل استمراره وانتشاره خاصة في الريف، لكن بالرغم من تغير بعض المفاهيم المتعلقة بالزواج (التكافل الاقتصادي والاجتماعي) يبقى الزواج الداخلي إلى وقتنا الحاضر يمثل نسبة هامة قد تتجاوز الثلث على المستوى الوطني مع وجود تفاوت واختلاف حسب المناطق الجغرافية والتجمعات اللغوية.

ولعل التغيرات التي مست ميدان الزواج في الجزائر كبيرة وتحتاج إلى أبحاث ودراسات معمقة خاصة على الصعيد الديموغرافي، وذلك للإلمام بالعوامل المرتبطة بهذا التغيير واستخلاص النتائج المترتبة عنه سواء في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي أو السكاني .وهو ما يدعونا لتخصيص هذه الدراسة للبحث في عوامل تغير سن الزواج الأول وكذا نمط الاختيار الزواجي التقليدي أو الزواج الداخلي ، وذلك من خلال طرح التساؤلات التالية :

ما هي أهم العوامل التي ساهمت في ارتفاع سن الزواج الأول في الجزائر ؟ وهل هناك اختلاف بين مناطق الوطن؟

ما هي محددات الزواج الداخلي في الجزائر؟ وما هي العوامل المشجعة على استمرار هذا النمط؟

وهل ارتفاع سن الزواج الأول قد يقلل من التوجه لاختيار شريك الحياة ضمن الأفراد الأقرباء؟

---

[1] www.weratha.com/learning/index.htm/24-03-2007.

3- فرضيات الدراسة:

للفرضية دور مهم في ترشيد البحوث العلمية،لأنها تضع البحث في إطار محدد يستطيع من خلاله الباحث أن يتقيد بخطوات أساسية للوصول إلى نتائج علمية صحيحة ، وبغية وضع دراستنا في المسار الصحيح لجأنا إلى الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى : تساهم العوامل الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة في ارتفاع سن الزواج الأول في الجزائر.

الفرضيات الجزئية:

- ارتفاع سن الزواج الأول يشمل المناطق الحضرية والريفية على حد سواء
- كلما زاد مستوى تعليم الفرد كلما ارتفع سن الزواج الأول
- انخفاض المستوى المعيشي يؤدي إلى ارتفاع سن الزواج
- خروج المرأة للعمل يزيد من احتمال ارتفاع سن زواجها الأول

الفرضية الثانية: استمرار الزواج الداخلي مرتبط بشكل كبير بالظروف الاقتصادية والاجتماعية

الفرضيات الجزئية:

- الزوجان المرتبطان بصلة قرابة يشتركان في مسكن معيشي واحد مع أهل الزوج
- ترتفع نسبة الزواج الداخلي كلما انخفض سن الزواج الأول
- كلما زاد مستوى تعليم الفرد كلما قل الاتجاه نحو اختيار الشريك من مجموعة الأقرباء
- الزواج الداخلي منتشر في الريف كما في المدن.

4-أسباب اختيار الموضوع وأهميته:

إن ظاهرة الزواج تعد من أهم المواضيع التي تناولها علماء الديموغرافيا ،خاصة في الدول الغربية التي أخذت على عاتقها ضرورة التعمق في قضايا السكان لارتباطها بمجالات كثيرة كالاقتصاد والسكن والصحة والتعليم و عدة ميادين أخرى، وبذلك تستطيع تحقيق ظروف حياة أفضل للسكان. ولعل الدول النامية بما فيها الدول العربية لا تزال مقصرة في مجال الدراسات السكانية ، وتقلل من أهميتها بالرغم من إدراكها لضرورة وأولوية هذه الدراسات،من حيث إسهامها في توفير قاعدة من البيانات التي تبنى على أساسها معظم خطط التنمية والتطوير في المجتمع.ويمكن القول أن بعض هذه الدول بدأت تضع نصب عينيها أهدافا وخطوات للنهوض بقضايا السكان ، وذلك من خلال إجراء العديد من المسوح والتحقيقات الوطنية التي قد تسهم بشكل واسع في تشريح

الواقع السكاني العربي ، وتصور اتجاهات التغير في المؤشرات المرتبطة بالظواهر الديموغرافية ، وتأثيرها على مسار النمو الديموغرافي إن تم استغلالها بطرق أفضل. ومع ذلك فإن معظم الدول العربية بما فيها الجزائر تشكو من نقص المعطيات السكانية أو عدم دقتها في كثير من الأحيان، ما قد يزيد من صعوبة البحث في مجال السكان ، لكن بالرغم من ذلك يبقى هذا المجال خصبا ويحتاج لمزيد من الاهتمام والبحث بجدية، وذلك باستغلال أكبر عدد ممكن من المعطيات الخام للحالة المدنية والتعدادات السكانية وخصوصا المسوح الوطنية للتوصل إلى نتائج علمية دقيقة.

ويعتبر موضوع تغير نموذج الزواج في الجزائر غير مكتمل المعالم من الناحية الديموغرافية, لذلك كان لابد من تسليط الضوء على أهم التغيرات التي عرفتها الظاهرة وربطها بالعوامل التي ساهمت في إحداث هذا التغيير مع إبراز النتائج المترتبة عن ذلك.

وتبرز إحصائيات التحقيقات الوطنية المنجزة خلال السنوات الأخيرة التوجه المستمر لارتفاع سن الزواج الأول عند كل الجزائريين.

وأهم ما يستدعينا أيضا للبحث في موضوع الزواج هو جانب الزواج الداخلي ، فبالرغم من التغيرات الكبيرة التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يظل الزواج الداخلي إلى يومنا هذا يشكل نسبة هامة على المستوى الوطني حيث أثبتت آخر الإحصائيات الوطنية أن نسبة الزواج الداخلي تفوق الثلاثين بالمائة (حسب تحقيق 2002) ،مع وجود فروق واضحة بين مختلف المناطق وتعرف منطقة الجنوب الجزائري أعلى النسب .لذلك كان اهتمامنا للبحث في هذا الموضوع مبنيا على مجموعة من العوامل والأسباب نذكر منها

- النقص أو الافتقار للدراسات السكانية في الجزائر
- أهمية موضوع الزواج والتغيرات على مستوى مؤشراته التي قد تنعكس على المجال الاقتصادي والاجتماعي والصحي
- استمرار نمط الزواج الداخلي بالرغم من التغيرات التي يشهدها المجتمع الجزائري خاصة في مجال التعليم وارتفاع نسبة التحضر وتحسين مكانة المرأة
- الرغبة في التحليل العلمي الكمي والكيفي لظاهرة الزواج الداخلي .

5- أهداف البحث:

يتحدد البحث العلمي ضمن مجموعة من الأهداف التي يسعى الباحث من خلالها لإبراز وتوضيح المعالم الرئيسية للظاهرة المدروسة ، وعند اختيارنا لموضوع تغير نموذج الزواج في الجزائر كان

لاقتناعنا بضرورة الخوض في المواضيع التي تنبع من عمق المجتمع –والزواج من بينها– ومحاولة اختصار الظاهرة في مجموعة من التساؤلات التي قد تسهل علينا حصرها ضمن مجال محدد ، وبالتالي التمكن من إبراز ومعرفة أهم التغيرات التي شهدها الزواج في الجزائر وربطها بالعوامل التي أحدثت التغيير ، لذلك كان لابد من تسطير مجموعة من الأهداف بغية وضع البحث في إطاره العلمي الصحيح ومن بين أهداف الدراسة:

-التعرف على نمط الزواج في الجزائر وأهم التغيرات التي شهدها منذ الاستقلال

- استغلال أكبر قدر ممكن من المعطيات الديموغرافية المأخوذة من التعدادات السكانية والتحقيقات الوطنية لإبراز التغير في المقاييس الكمية المرتبطة بالزواج في الجزائر

- التحليل الكمي لخصائص الزواج (السن عند الزواج ، الفروق العمرية بين الأزواج ، نسب العزوبة والزواج التعددي، والاستقرار في الزواج) مع محاولة الإلمام بأهم العناصر التي تدخل ضمن أسباب التغير في نموذج الزواج

- محاولة الكشف عن تأثير بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية في توجيه الاختيار الزواجي وتأثيرها أيضا على تراجع سن الزواج الأول لكلا الجنسين

- محاولة الوصول إلى رسم صورة متكاملة لنموذج الزواج في الجزائر من الناحية الديموغرافية، والتعرف على العوامل التي تساهم في استمرار الزواج الداخلي مع التركيز على أهم محدداته وكذا ارتباطه بالسن عند الزواج.

6- تحديد المفاهيم الأساسية للدراسة:

تعتبر عملية تحديد المفاهيم من الخطوات الأساسية في البحث العلمي لأنها تساعد الباحث على توضيح المعالم الرئيسية للدراسة ، ويستطيع من خلالها أن يوجه البحث في المسار الذي يخدم أهدافه، ويتوافق مع معطيات وطبيعة المجتمع أو الظاهرة المدروسة، ولما كانت بعض المفاهيم مشتركة بين العلوم الاجتماعية وفي نفس الوقت مختلفة من مجتمع لآخر كان لابد من وضعها في إطارها الصحيح وضبط معانيها بشكل دقيق لإبعاد أي غموض قد يحيط بمسار البحث.

6-1 مفهوم الزواج :

يختلف مفهوم الزواج اختلافا كبيرا بين المجتمعات الإنسانية فهو ظاهرة معقدة ومتشابكة تستمد خصائصها من عادات وتقاليد المجتمعات، ومن ثم كان التنوع الكبير في أنماط الزواج والمؤشرات المرتبطة به.

أ– من الجانب اللغوي :يشير مصطلح الزواج إلى الاقتران والازدواج، ويكثر استخدامه للدلالة على اقتران شخصين من جنسين مختلفين (رجل وامرأة) على سبيل الدوام والاستمرار ،لكن مؤخرا عرفت بعض الدول الغربية مفهوما جديدا للزواج يتناقض مع المفهوم السابق وهو الزواج الذي يتم فيه اقتران شخصين من جنس واحد .

ب– من الجانب الاجتماعي:

«الزواج هو وسيلة لاستمرار الحياة، ودوامها في إنجاب الذرية وهو حجر الأساس والدعامة الكبرى التي يقوم عليها بناء الأسرة ،وهو رابطة مقدسة لما تقوم عليه من المعاني الإنسانية والعاطفية أكثر مما يقوم على أي معنى آخر»[1] .

وقد اختلف تحديد العلماء لمفهوم الزواج باختلاف نظرتهم إليه فقد ذكر وستر مارك أن الزواج «هو عبارة عن اتحاد الرجل والمرأة اتحادا يعترف به المجتمع عن طريق حفل خاص، وقد عرف أحمد الشنتاوي الزواج من الناحية البيولوجية بقوله إنه نظام اجتماعي معروف، أساسه علاقة رجل بامرأة علاقة يعترف بها القانون ويقرها العرف والتقاليد وتتضمن هذه العلاقة حقوقا والتزامات على الزوجين معا وعلى الأبناء الذين يولدون نتيجة لذلك الرباط »[2] .

ج– الزواج بالمعنى القانوني:

عرفت المادة الرابعة من قانون الأسرة الجزائري الزواج بأنه :«عقد يتم بين رجل وامرأة على الوجه الشرعي ،ومن أهدافه تكوين أسرة أساسها المودة والرحمة والتعاون وإحصان الزوجين والمحافظة على الأنساب »[3] .

د– الزواج بالمفهوم الديموغرافي:

ويعبر عن عدد حالات الزواج خلال سنة معينة بالنسبة لألف ساكن ،و هذا المفهوم لا يمكن فصله عن مجموعة من المفاهيم الديموغرافية التي يتحدد من خلالها الفهم الجيد والصحيح لظاهرة الزواج:

–متوسط السن عند الزواج: ويحسب انطلاقا من معطيات التعداد السكاني وذلك بالاعتماد على توزيع العزاب حسب الفئات العمرية ، وهو يعبر عن المدة المتوسطة التي يقضيها الشخص في العزوبة والتي تنتهي بالزواج قبل سن الخمسين، وهي سن العزوبة النهائية.

---

[1] محمد يسري إبراهيم دعبس، الأسرة في التراث الديني والاجتماعي، مصر: دار المعارف، 1995، ص .16

[2] محمد صفوح الأخرس، تركيب العائلة العربية ووظائفها–دراسة ميدانية لواقع العائلة في سورية– ،دمشق: منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1976، ص174.

[3] وزارة العدل، قانون الأسرة –المادة الرابعة– ،الجزائر :الديوان الوطني للأشغال التربوية،الطبعة الثالثة، 2002،ص .5

– العزاب هم الأشخاص الذين لم يسبق لهم الزواج مطلقا

– العزوبة النهائية « تعبر عن نسبة النساء الباقيات في حالة عزوبة عند سن الخمسين سنة كاملة»[4] ويبقى استخدام هذا المؤشر متعلقا بشكل كبير بالنساء لأنه يرتبط بقدرة المرأة على الإنجاب والتي غالبا ما تنتهي في سن الخمسين،

6-2 مفهوم الزواج الداخلي:

هو من بين أهم الأنظمة في اختيار شريك الحياة على أساس علاقات القرابة وهناك مفهوم أوسع للزواج الداخلي endogamy والذي يتم فيه اختيار الزوجين من نفس الجماعة الاجتماعية وذلك للحفاظ على مجموعة من الخصائص المميزة لهذه الفئة أو الجماعة ومن بينها الخصائص البيولوجية كالجمال والذكاء والقوة أو الخصائص الدينية أو الاقتصادية ، ويعرف الزواج الداخلي على أنه « الزواج من داخل جماعة معينة مثل فئة القرابة ، القبيلة ، طبقة اجتماعية أو طائفة دينية »[1] أما في مؤلف سامية حسن الساعاتي الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي فقد عرفت الزواج الداخلي على أنه:« القاعدة الاجتماعية التي تمنع أفراد جماعة معينة من الزواج بمن لا ينتمون إلى تلك الجماعة أو لا يكونون أعضاء فيها ، أي أنها تحتم على الفرد الزواج من داخل الجماعة التي ينتسب إليها»[2] .

أما المفهوم الإجرائي لزواج الأقارب أو الزواج الداخلي الذي سنتبناه في هذه الدراسة فهو الزواج بين الأفراد الذين تربطهم صلة قرابة من قريب أو من بعيد سواء كانت هذه الصلة رابطة الدم أو عن طريق المصاهرة وتشمل أبناء العم و العمة وأبناء الخال والخالة وأبعد من ذلك.

6-3 القطاع الحضري والقطاع الريفي :

إن التمييز بين الحضر والريف يختلف من دولة لأخرى ومن تعداد لآخر ، لكن تبقى الخاصية الكمية لعدد السكان ونوع النشاط من أهم العناصر المستخدمة للتمييز بين القطاعين، فحسب الديوان الوطني للإحصاء فإن «القطاع الحضري هو الذي يكون فيه عدد السكان في حدود 10000 نسمة ، والقطاع الريفي هو الذي يكون أغلب سكانه النشطين مرتبطين بالنشاط الزراعي»[3]

---

[4] Ali Kouaouci, Elements d'Analyse Démographique, Alger :Office des Publications Universitaires, 1994 , p11

[1] نبيل السمالوطي ،الدين والبناء العائلي ،جدة: دار الشروق ،1981، ص144

[2] سامية حسن الساعاتي، الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر ،1981، ص60 .

[3] R.Bahimi,Z.Ouadah ,La Nuptialité Algerienne A Travers l'Etat Matrimonial-Données Issues Du RGPH 1987- ,Alger : ONS, p 3.

الفصل الثاني

الإطار الاجتماعي والديموغرافي لظاهرة الزواج

تمهيد

1- مفهوم الزواج .

2- الزواج في الإسلام.

3- أشكال الزواج وأنماطه.

4- الاختيار الزواجي.

5- الزواج ظاهرة ديموغرافية.

تمهيـــد :

يعتبر الزواج ظاهرة اجتماعية وديموغرافية هامة لكونها القاعدة الأساسية للإنتاج الاجتماعي والديموغرافي ، وهي مرتبطة بشكل كبير بالعادات والقيم السائدة في كل مجتمع، كما أن الانتماء الديني للأفراد يلزمهم الارتباط بنمط معين، فالاختلاف في هذه القيم يؤدي إلى اختلاف المفاهيم المرتبطة بالزواج والأهداف المرجوة منه و بالتالي اختلاف أنماط الزواج التي تميز كل مجتمع، لذلك كان لابد من وضع الظاهرة في إطار نظري لتقريبنا شيئا فشيئا من إشكالية البحث وبلوغ الأهداف العامة .

1- مفهـــوم الزواج :

لقد تعددت التعاريف حول مفهوم الزواج ، غير أنها اتفقت في مجملها على أنه الإطار الوحيد الذي يحقق فيه الزوجان الراحة النفسية والاجتماعية، وتنشأ من خلاله روابط مشتركة ، ويتم فيه تنظيم الحياة البيولوجية في شكل حضاري سامي.

والزواج في اللغة يعني الاقتران وضم الشيئ لمثله ، أو تثنية الشيئ بآخر من جنسه ،و بالرجوع إلى قواميس اللغة العربية :« زوج الأشياء تزويجا وزواجا قرن بعضها ببعض ، والزواج أي اقتران الزوج بالزوجة أو الذكر والأنثى »[1] .

والزواج لفظ عربي موضوع لاقتران أحد الشيئين بالآخر وازدواجهما بعد أن كان كل منهما منفردا عن الآخر ومنه قوله تعالى "**وإذا النفوس زوجت**" (سورة التكوير الآية-7)، وشاع استعمال هذا اللفظ في اقتران الرجل بالمرأة على وجه الخصوص لتكوين أسرة ، حتى أصبح عند إطلاقه لا يفهم منه إلا ذلك المعنى، بعد أن كان يستعمل في كل اقتران سواء كان بين رجل وامرأة أو بين غيرهما.

ومن الناحية البيولوجية فللزواج دور محدد يتمثل في الرغبة في المحافظة على النسل واستمرار النوع الانساني «فقد ذهب أرسطو إلى أن الأسرة هي أول اجتماع تدعو إليه الطبيعة ، إذ من الضروري أن يجتمع كائنان لاغنى لأحدهما عن الآخر ، أي اجتماع الجنسين للتناسل ،وليس في هذا شئ من التحكم ، ففي الإنسان كما في الحيوانات الأخرى والنبات نزعة طبيعية وهي أن يخلف بعده موجودا على صورته»[2].

وقد ذهب محمد يسري ابراهيم دعبس لتعريف الزواج على أنه «رابطة تقوم بين رجل وامرأة ينظمها القانون أو العرف [...] وهو وسيلة لاستمرار الحياة ودوامها في إنجاب الذرية ،وهو حجر الأساس والدعامة الكبرى التي يقوم عليها بناء الأسرة »[3] ، كما ورد في كتاب الزواج والعلاقات الأسرية لسناء الخولي أن « الزواج من أقدم التنظيمات الاجتماعية ، فهو قديم قدم الإنسان نفسه ، وهو أكثر النظم شيوعا وانتشارا في تاريخ المجتمع ، فالزواج هو الوسيلة التي يعمد إليها المجتمع لتنظيم المسائل الجنسية وتحديد مسؤولية التزاوج الجنسي بين البالغين، فجميع المجتمعات تفرض الزواج على غالبية أفرادها حتى وإن كان هذا المجتمع يبيح في كثير من الأحيان علاقات جنسية

---

[1] إبراهيم مصطفى ، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية ، الطبعة الثالثة، 1960، ص 460 .

[2] سامية حسن الساعاتي، الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي، مرجع سابق، ص 17 .

[3] محمد يسري ابراهيم دعبس ، الأسرة في التراث الديني والاجتماعي، مرجع سابق، ص ص 15، 18

خارج نطاقه»[1]. ويقول في هذا الإطار الإمام محمد أبو زهرة في كتابه الأحوال الشخصية «الزواج مظهر من مظاهر الرقي الإنساني وهو راحة النفس الفاضلة ومستقرها وأمنها وسكنها وهو تكاليف اجتماعية، فمن أحجم عنه فقد فر من الواجبات الاجتماعية ونزل إلى أدنى درجات الحيوان»[2] . فالزواج نظام اجتماعي يتصف بالاستمرار والامتثال للمعايير الاجتماعية حيث يعيش الزوجان في حياة واحدة يقرها ويقبلها أفراد المجتمع وتترتب عنه حقوق وواجبات على الزوجين ، ويوجد معياران لتعريف العلاقة الزوجية بين الرجل والمرأة والتي تؤدي إلى تكوين هذه العلاقة وهما : الشرعية ونية الاستمرار في العلاقة الزوجية « فشرط الشرعية يمكن أن يكون مستلهما من تشريع سماوي ، أو من تحديد لقانون وضعي وتطبيقها على الموقف يحدد على الفور شرعية العلاقة أو عدم شرعيتها، وشرط نية الاستمرار عند عقد الزواج لا يعني أبدا استبعاد احتمال انهاء العلاقة الزوجية، ولكن النية ليست مبنية على ذلك عند الدخول في الزواج »[3] .

وما يمكن قوله هو أن الزواج نظام عالمي من أهم النظم الاجتماعية ، وهو ظاهرة عالمية وعامة ومهما تغيرت أنماطها وتعددت أساليب وشروط تحقيقها تبقى من أبرز وأكبر وأوسع السلوكات البشرية الهادفة لبناء التجمعات البشرية وتوسيع نطاقها ، لذلك كان من الصعب تقديم تعريف واحد شامل وعام لمفهوم الزواج في مختلف المجتمعات الإنسانية ، ذلك أن الزواج هو مجموعة من الأنماط الثقافية التي تختلف باختلاف الثقافات والتوجهات الدينية لكل مجتمع ، لكن يبقى القول أن الزواج عبارة عن علاقة تجمع الرجل بالمرأة في إطار شرعي وقانوني وتنطوي هذه العلاقة على مشاركة الطرفين أحدهما للآخر في العواطف والأحاسيس والأفكار لتحقيق التكامل والتكافل والاستمرار ، انطلاقا من الالتزامات التي تقع على عاتق كل فرد والمتمثلة في الحقوق والواجبات التي تفرضها العلاقة ويقرها عقد الزواج.

---

[1] سناء الخولي، الزواج والعلاقات الأسرية ،بيروت:دار النهضة العربية للطباعة،1983، ص 56

[2] شهرزاد طويل ، المميزات السوسيوديموغرافية للزواج في بلدية عين الترك، رسالة ماجستير في الديموغرافيا، جامعة وهران السانيا، سبتمبر2005، ص10

[3] نادية بن فليس، تعدد الزوجات في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، رسالة ماجستير في علم الاجتماع العائلي، جامعة باتنة 2005، ص59

2-الزواج في الإســـلام :

يعرف الزواج من حيث الاصطلاح الفقهي على أنه عقد وضعه المشرع ليفيد اختصاص الرجل بالتمتع بامرأة لم يمنع مانع شرعي من العقد عليها وحل استمتاع المرأة به.

ويفيد هذا التعريف أن الزواج يحل استمتاع كل من الزوجين بالآخر متى تم العقد ، وأن الزوج يختص بالتمتع بزوجته فلا يحل لأحد أن يتمتع بها مادام العقد قائما ، أما الزوجة فيحل لها التمتع بزوجها دون أن تختص بذلك التمتع حيث يباح له شرعا أن يضم إليها ثانية وثالثة ورابعة .

2-1 شرعيـــة الزواج:

استخلف الله الإنسان في الأرض بقوله سبحانه وتعالى : "**إني جاعل في الأرض خليفة** " (سورة البقرة –الآية 30) وجعل منه الزوجين الذكر والأنثى ، وأودع في كل منهما ما يجعله يميل للآخر ليتم الازدواج بينهما ويكون من ثمراته التناسل، ليبقى النوع الإنساني يعمر الأرض.

ولكن المولى سبحانه الذي كرم بني آدم لم يتركهم إلى ما تمليه عليهم طبيعتهم في أمر الازدواج كبقية المخلوقات الأخرى من الحيوانات ، بل سن لهم طريقة خاصة تتفق ومترلتهم بين سائر المخلوقات، فشرع الزواج الذي يختص فيه الرجل بالأنثى لايشاركه فيها غيره ليسلم العالم من شر الإباحة وطغيان الشهوات التي تجعل الإنسان حيوانا لايعرف رباط العائلة ،ولايفقه معنى الرحمة ولايفطن لسر المودة فيضيع النسل وتتفكك الروابط والعلاقات بين الآباء والأبناء ، لذلك لم تخلو الشرائع السماوية من النظم والقوانين التي تؤدب وتنظم العلاقة بين الجنسين، فقد عنيت آخر هذه الشرائع (الإسلام) بعقد الزواج عناية خاصة ، وأضفت عليه قدسية تجعله فريدا بين سائر العقود الأخرى لما يترتب عليه من آثار خطيرة لا تقتصر على عاقديه ولاعلى الأسرة التي توجد بوجوده ، بل يمتد إلى المجتمع ، فهو أهم علاقة ينشئها الإنسان في حياته لذلك تولاه المشرع بالرعاية من حين ابتداء التفكير فيه إلى أن ينتهي بالموت أو الطلاق .

2-2 أهـــداف الزواج :

إن تشريع الخالق للزواج منذ بداية البشرية والعناية التي أولاها بهذا العقد إنما تدل على أهميته الكبرى في حياة الأفراد والمجتمعات، وحيث يعتبر الوسيلة الوحيدة للتكاثر وإعمار الأرض من خلال إباحة العلاقة بين الرجل والمرأة لكن عن طريق عقد شرعي يستوفي كل الشروط والأركان التي سنها المشرع.

فالزواج ضرورة شرعية وحياتية لأنه الطريقة المثلى التي يتم بها إشباع الرغبات، وإقامة العلاقات الاجتماعية لاستمرار التواصل بين الأسر لذلك كان الهدف من الزواج هو تحقيق الاستقرار النفسي والاجتماعي ، وطلب المودة والرحمة بين الزوجين وتقاسم أعباء الحياة ومسؤولياتها، ومن الأمور البديهية في مبادئ الشريعة الإسلامية أنها حاربت الرهبانية لكونها تتصادم مع فطرة الإنسان وتتعارض مع ميوله، فالزواج في الإسلام فطرة إنسانية يحمي بها الفرد نفسه لذلك كان للزواج أهداف كثيرة بما أنه البداية السليمة لتكوين الأسرة والمجتمع ، ومن بين تلك الأهداف نذكر:[1]

1_ المحافظة على النوع الإنساني .

2_ المحافظة على الأنساب.

3_ سلامة المجتمع من الإنحلال الخلقي.

4_ سلامة المجتمع من الأمراض .

5_ السكن الروحي والنفسي.

6_ تعاون الزوجين في بناء الأسرة وتربية الأولاد.

7_ تأجج عاطفة الأبوة والأمومة .

2_3 أركـــان الزواج (شـــروط عقده):

الزواج هو عقد يحل استمتاع كل من الزوجين بالآخر على الوجه الشرعي لتأمين السكن النفسي وإنجاب الذرية الصالحة والتعاون على بناء الأسرة وتربية الأولاد، ولا يتم هذا العقد إلا إذا توفرت مجموعة من الشروط والأركان التي يصح بها هذا العقد، وتتمثل أركان الزواج فيما يلي :

أ_ الولي :

« الولاية حق شرعي ينفذ بمقتضاه الأمر على الغير جبرا عنه، وهي ولاية عامة وولاية خاصة والولاية الخاصة ولاية على النفس، وولاية على المال والولاية على النفس هي المقصودة هنا أي ولاية على النفس في الزواج»[2].

والولي هو الأقرب للفتاة من العصبة بالنسب، كالأب والجد والأخ والعم ....، ويشترط في الولي كمال الأهلية بالبلوغ والعقل والحرية والذكورة واتفاق دين الولي والمولى عليه، والولي واجب في

[1] عبد الله ناصح علوان، تربية الأولاد في الإسلام وإحياء التراث العربي ، لبنان: بيروت، الطبعة الثالثة، (بدون تاريخ)، ص 30 .

[2] دار العلوم ، الزواج والطلاق في الشريعة والقانون، عنابة ،2001، ص16 .

نكاح القاصرة والبالغة على حد سواء لقوله صلى الله عليه وسلم " لا نكاح إلا بولي" وقوله تعالى في سورة النساء الآية 25 " **فانكحوهن بإذن أهلهن** " .

ب_ الشاهدان :

المراد بالشاهدين هو أن يحضر العقد إثنان فأكثر من الرجال العدول المسلمين لقوله تعالى في سورة الطلاق الآية (2): " **وأشهدوا ذوي عدل منكم** " وقوله صلى الله عليه وسلم " لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل" ، لذلك فعقد الزواج لايصح إلا بحضور شاهدين ويشترط فيهما العقل والبلوغ، وسماع كلام المتعاقدين مع فهم أن المقصود به عقد الزواج.

ج_ صيغة العقد:

هي الإيجاب والقبول بين طرفي العقد وهما ولي الزوجة والزوج، ويشترط في الصيغة أن تكون بألفاظ مخصصة تدل صراحة على انعقاد الزواج ، وأن يتم الإيجاب والقبول في مجلس واحد دون فاصل بينهما ودون أي اختلاف في المعنى ، وصيغة العقد هي قول الزوج أو وكيله في العقد زوجني ابنتك أو وصيتك فلانة ، وقول الولي زوجتك أو أنكحتك ابنتي فلانة وقول الزوج قبلت زواجها من نفسي . واستعمال هذه الصيغة إنما تدل على قبول ورضى الطرفين، وتوافق إرادتيهما هي الركن الحقيقي لعقد الزواج.

د_ الصداق (المهر):

الصداق هو ما تعطاه المرأة لحلية الاستمتاع بها وهو واجب لقوله تعالى: " **وآتوا النساء صدقاتهن نحلة** " سورة النساء الآية 4 ، والنحلة هو ما يمنح عن طيب نفس دون أن يكون عوضا عن شئ، والمهر في الإسلام لايعتبر عوضا عن شئ يملكه الرجل في المرأة كما يظن الكثير من الناس وإنما هو آية من آيات المحبة والتقدير.

و لم تحدد قيمة المهر في الشريعة الإسلامية بالرغم من وجوبه وإنما ترك أمرا يتفق عليه الطرفان المشتركان في عقد الزواج وذلك حسب قدرة كل شخص وظروفه الاجتماعية والاقتصادية.

3_ أشكـــال الزواج وأنمـــاطه:

عرفت المجتمعات الإنسانية منذ بداياتها أشكالا عديدة ومختلفة للزواج وانطلاقا من النظم التي تضبط الزواج والأعراف التي سادت هذه المجتمعات كان لكل منها توجها خاصا ، فهناك النظام الأحادي للزواج ونظام تعدد الزوجات وأيضا نظام تعدد الأزواج ، لذلك فإن الأفراد في هذه المجتمعات مرتبطين بنمط معين للزواج لايمكنهم الخروج عنه ، حيث لا يملكون الحرية المطلقة في

اختيار شريك الحياة، « فهناك القيود الاجتماعية التي تفرض على الفرد وتلزمه على الزواج من نساء قبيلته أو جماعته وهذه القيود الاجتماعية قد ترجع إلى الحسب والنسب ، والإنحدار الديني والعنصري، القومية ، والخلفية الاجتماعية .بيد أن الأحكام التي تلزم الفرد على الزواج من داخل جماعته وملته تسمى بأحكام الزواج اللحمي أو الداخلي . أما الأحكام التي تلزم الفرد على الزواج من خارج جماعته وملته فتسمى بأحكام الزواج الخارجي . وتحرم القوانين الكونية والشمولية للزواج زواج الآباء أو زواج الأمهات بأولادهن. وهناك مجتمعات بشرية تحرم زواج أولاد العم ببنات العم أو الزواج بالأقارب »[1] .

1_3 الزواج التعـــددي:polygamie

وينقسم إلى: نظام تعدد الزوجات(polygyny) وهو احتفاظ الرجل بامرأتين أو أكثر وعلى هذا الأساس تتكون الأسرة من أكثر من وحدة نووية ، ويقوم الرجل بدور الزوج والأب في كل وحدة من هذه الوحدات ، ويعرف هذا النمط انتشارا واسعا في معظم المجتمعات وقد أخذ بهذا النظام بعض شعوب إفريقيا، ففي قبائل داهومي يعاشر الرجل من خمسين إلى ستين سيدة ، ويختلف عدد النساء عادة تبعا لمركز الرجل ودرجة ثرائه، وفي بعض الحالات قد يتزوج الرجل بأكثر من امرأة لحاجته إلى المساعدة في أعمال الزراعة.

وقد اختلفت المجتمعات البشرية في إباحة تعدد الزوجات فبعضها أقرت هذا النمط من الزواج في حالات المرض أو العقم ، والبعض الآخر أطلقها بدون قيد أو شرط ، وجعلت العدد مرهونا بمقدرة الزوج ومطالبه الخاصة،وبعضها الآخر جعلته في طبقات معينة ، أما في الشريعة الإسلامية فقد تحدد عدد الزوجات بأربع زوجات لا أكثر ، ووضعت لذلك شروطا قد تكون صعبة التحقيق في كثير من الأحيان .

والنوع الثاني من الزواج التعددي هو تعدد الأزواج (polyandry) « وهو نظام يشترك فيه جمع من الرجال في معاشرة زوجة وقد كان شائعا بين الإخوة حين كان يقضي بأن يلحق الأبناء بالأخ الأكبر، ففي قبائل مثل التودا Toda في الهند أنه عندما تتزوج امرأة من رجل فإنها تصبح زوجة لاخوته في نفس الوقت، ويرجع نظام تعدد الأزواج إلى ظروف الفقر الشديد مما يجعل من الصعب على كل أخ أن يتزوج بمفرده، وبالتالي يشترك الإخوة في الزواج من امرأة واحدة، ويبرز في

[1] إحسان محمد الحسن ، العائلة والقرابة والزواج، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1981، ص 16 .

المجتمعات التي تأخذ بنظام تعدد الأزواج انتشار ممارسة قتل الأطفال الإناث حتى لايزيد عدد النساء عن النسبة المطلوبة »[1] .

لكن يبقى هذا النمط من الزواج يشهد تراجعا كبيرا خلال السنوات الأخيرة « فقد تبين من عينة عالمية أخذت من 554 مجتمعا أن تعدد الزوجات يلقى قبولا وتأثيرا ثقافيا من 415 مجتمعا أي بنسبة 77% بينما لم يجد زواج امرأة واحدة من عدة رجال قبولا سوى في أربعة مجتمعات فقط أي بنسبة أقل من 1% وهذه النسب خير دليل على أن هذا النوع من الزواج نادر جدا »[2] .

3_2 الزواج الجمعــي (Groupmariage)

وهو النظام الذي بمقتضاه يتزوج عدد من الرجال بعدد من النساء ، على أن يكون حقا مشاعا بينهم، ومن المعتقد أن هذا النظام كان سائدا في المجتمعات البدائية في العصور القديمة، وهو نادر الحدوث في الوقت الحالي إلا في بعض الحالات التي تعتبر شاذة .

وقد سار على هذا النظام بعض القبائل والعشائر القديمة في العديد من المناطق عبر العالم فشملت بعض نواحي أستراليا وميلانيزيا وبولونيزيا، وبعض قبائل التبت والهيمالايا وسيبيريا والهاواي، «وقد تفرع هذا النظام إلى أشكال فرعية كثيرة منها: الزواج الأخوي الذي بمقتضاه يتعاشر الإخوة والأخوات معاشرة زواجية في نطاق الأسرة [...] ويرى العالمان مورجان وفريزر أن نظام الزواج الأخوي قد ترك آثارا كثيرة في النظم الزواجية القديمة والحاضرة وأهمها نظامان: أولهما يسمى (الليفيرا Levirat) وبمقتضاه يتعين أن يتزوج الرجل بأرملة أخيه المتوفى أو أخواته. وثانيهما (السورورارSororora) وبمقتضاه يتزوج الرجل بأخت زوجته أو أخواتها بعد وفاتها أو يجمعهن في زواج واحد »[3] .

3_3 الزواج الأحــادي Monogamie :

« شكل من أشكال الزواج يحتفظ فيه الرجل بزوجة واحدة فقط، وهو الشكل السائد والمقرر للزواج في المجتمعات الغربية، ومع ذلك يوجد أيضا في المجتمعات التي لا تفرض معاييرها نظام الزواج الأحادي »[4]

---

[1] سناء الخولي، الزواج والعلاقات الأسرية، مرجع سابق، ص 96 .

[2] محمد أحمد محمد بيومي، عفاف عبد العليم ناصر، علم الاجتماع العائلي–_دراسة التغيرات في الأسرة العربية– ، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2003، ص24 .

[3] حسين عبد الحميد رشوان، الأسرة والمجتمع_، مصر: مؤسسة شباب الجامعة،2003، ص 39.

[4] محمد يسري إبراهيم دعبس، مرجع سابق، ص 18.

ويعتبر هذا النمط من الزواج الأفضل والأمثل في الديانة المسيحية كما تأخذ به العديد من المجتمعات التي ترى في الزواج بأنه مؤسسة اجتماعية هامة تبنى على وجود طرفين رئيسيين هما زوج وزوجة يجمعهما الحب والمودة والتآلف ولا يمكن في هذه الحالة الزواج مرة أخرى إلا في حالة الطلاق أو الوفاة .

4_3 الزواج الداخلـــي Endogamie:

في هذا النمط من الزواج يمنع أفراد جماعة معينة من الزواج بمن لا ينتمون إلى نفس الجماعة، حيث يتحتم على كل فرد أن يختار شريك حياته من ضمن جماعته سواء كانت هذه الجماعة تمثل طبقة اجتماعية معينة ، أو جماعة عرقية أو أنها جماعة يشترك أفرادها في ديانة واحدة، وهو ما يطلق عليه الإندوجامية الدينية حيث يمنع الأفراد من الزواج بمن لايدينون بنفس ديانتهم، فاليهود مثلا لا يشجعون على الزواج من أفراد لاينتمون إلى دينهم وهو نفس الحال بالنسبة للمسيحيين، أما الدين الإسلامي فقد تسامح بعض الشيئ في الاختلاط بين الأديان حيث سمح بزواج المسلم من الكتابية التي تدين بدين سماوي غير أنه منع زواج المسلمة من غير المسلم كما حرم إطلاقا زواج المسلمين بالمشركين سواء كان رجلا أو امرأة.

5-3 الزواج الخارجـــي Exogamie :

وهو الزواج من خارج جماعة محدودة سواء كان مفضلا أو مفروضا، وقد تكون الجماعة الإكسوجامية جماعة قرابية أو جزءا من قبيلة أو قرية.«وأكثر قواعد نظام الزواج الخارجي شيوعا هو ذلك الذي يقضي بتحريم نكاح المحارم أو معاشرتهم، والتي تمنع زواج الإبن من أمه، والأب من ابنته، والأخ من أخته، وقد وسعت كثيرا القبائل البدائية من دائرة التحريم لتشمل كل أفراد العشيرة التي ينتمي إليها الفرد ، ويتمثل ذلك في قبائل ميلانيزيا بأستراليا ، وينتشر هذا النظام بين سكان أستراليا الأصليين ، حيث يحكم بالقتل على كل من يخرج على هذه القاعدة، وفي كثير من قبائل الهند كان يحرم على الرجل الزواج من عشائر أخرى يعتقد أنها تنسب إليها أمه أو جدته »[1].

6-3 الزواج من الطبقـــات الأعلـــى Hypergamy :

ويتبع هذا النمط من الزواج نظام الطبقات الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد، حيث يمنع أفراد الطبقات العليا أو الغنية الاختلاط أو الزواج من الأفراد الذين ينتمون إلى الطبقات الدنيا من المجتمع لأنهم يعتبرون دون المستوى المطلوب. « ويعتبر الزواج من الطبقات الأعلى عادة بمقتضاها تمنع

---

[1] حسين عبد الحميد رشوان، مرجع سابق، ص 41 .

المرأة التي تنتمي إلى طبقة اجتماعية معينة من الزواج من أحد أفراد طبقة أدنى، لكن يباح لها الزواج من أفراد طبقتها الاجتماعية أو من طبقة أعلى»[1].

4_ الاختيـــار الزواجـــي :

إن لاختيار الزوج أو الزوجة أهمية كبرى في تكوين الأسرة وتماسكها في المستقبل، وتتدخل عوامل عديدة في هذا الاختيار كالسلالة ، والطبقة الاجتماعية ، والديانة، ومستوى التعليم ، والسمات الشخصية والنفسية لذلك « نجد أن عملية الاختيار الزواجي هي الطريقة التي يغير بها الفرد وضعه من أعزب إلى متزوج، وهناك بعض الاجراءات المتفق عليها في جميع المجتمعات لابد من اتباعها لإتمام الزواج، إلا أن هذه الإجراءات تختلف من مجتمع إلى آخر ففي بعض المجتمعات يسمح للأفراد المقبلين على الزواج أن يسهما في عملية الاختيار ، أما في حالة الزواج المرتب فإن العملية تحدث بين أعضاء الجماعة القرابية بوجه عام » [2].

ويمكن التمييز بين نمطين أو أسلوبين للاختيار في الزواج:

4_1 الأسلوب الوالـــدي في الاختيـــار:

يسمح هذا الأسلوب بتدخل الوالدين أو الأقارب في عملية اختيار شريك الحياة لابنهم أو ابنتهم ولا يعطى للعروسين فرصة التدخل في هذا الموضوع، وقد يرتب الآباء لهذا الزواج وفي نفس الوقت يمكن أن يعطيا ابنهما أو ابنتهما حق الاعتراض، لكن مع ذلك يبقى تأثير الوالدين كبيرا خاصة إذا ما تعلق الأمر بالمصلحة العامة المتبادلة بين العائلتين.« ويؤكد الأسلوب الوالدي في الاختيار للزواج دائما على الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية ولكنه نادرا مايعطي أدنى اهتمام إلى عاطفة الحب، أو الصلات الشخصية الحميمة التي قد تربط بين الأبناء المقبلين على الزواج. والسعادة الشخصية ليست بالشيء الهام بالنسبة لهذا الأسلوب في الاختيار، وهي إن أخذت في الاعتبار فعلى أنها شئ ثانوي ليس إلا ، حيث يسود الاعتقاد بين الآباء والأقارب أن الحب هو أحد الأهداف التي يحققها الزواج ، أي أن عاطفة الحب تنمو تدريجيا بين الزوجين بعد الزواج لا قبله »[3].

وقد انتشر هذا الأسلوب في المجتمعات العربية خاصة ولا يزال هذا النمط سائدا في الكثير منها، حيث اعتبر الزواج شأنا عائليا تراعى فيه مصالح الأسرة وطموحاتها ومفهومها حول المال والجمال

[1] محمد يسري إبراهيم دعبس، مرجع سابق، ص 20 .

[2] محمد يسري إبراهيم دعبس، نفس المرجع السابق، ص 25

[3] حسين عبد الحميد رشوان، مرجع سابق، ص 74 .

والأخلاق، مسترشدة في ذلك بالتقاليد الموروثة، وكان هذا النوع من الزواج يتم تقليديا بأن يطلب أهل الفتى يد الفتاة المختارة من أهلها، وقد تكون هذه المبادرة بناء على رغبة الفتى أو رغبة أهله لكن في هذه الحالة يجب استشارته، ويمكن أن يتم اختيار الزوجة باستعانة الأقارب أو الجيران وفي بعض الأحيان يكون للخاطبة دور هام في التمهيد لعملية الزواج ذلك أنها تتعرف على الأسر التي لديها فتيات في سن الزواج وقد تأخذ صورا فوتوغرافية لهن، وتترك عملية الاختيار آنذاك لأهل الزوج، فإذا تم الاتفاق على الفتاة المختارة والمؤهلة للزواج تبدأ المفاوضات بين الأسرتين حول شروط الزواج، «وغني عن البيان أن زواج المرأة العربية لا يعني فقط دخولها في علاقات اجتماعية وأسرية مع زوجها، بل يعني أيضا دخولها في هذه العلاقات مع أسرته الأصلية، حيث تصبح خاضعة خضوعا تاما لأم زوجها (أي حماتها) التي تتولى تدريبها وتعليمها ماينبغي القيام به من واجبات وخدمات لزوجها وأطفالها وأسرته الأهلية»[1].

ومهما تكن نسبة تدخل الوالدين أو الأقارب في اختيار شريك الحياة، فإنهم يرون أنها الطريقة الأفضل لضمان سعادة ونجاح الحياة الزوجية للأبناء ، باعتبارهم أوسع خبرة في الحياة وأدرى بمصالحهم وتطلعاتهم، لكن ذلك لا يمنع أبدا أن يكون اختيار الأبناء أيضا ناجحا ومبنيا على أسس موضوعية خاصة بعدما عرفته المجتمعات العربية من تغيرات اجتماعية واقتصادية أثرت بدورها على مكانة الأبناء المقبلين على الزواج، حيث أصبحوا أكثر استقلالية ومسؤولية مما أدى إلى انتشار أوسع لأسلوب الاختيار الذاتي أو الشخصي للزواج .

4_2 أسلوب الاختيـــار الذاتـــي للزواج:

ويبدو من خلال هذا الأسلوب الرغبة الشخصية للفرد أو اختياره الذاتي كأهم عامل يحدد اختيار شريك الحياة ، وقد أصبح الاختيار الزواجي في المجتمعات الحديثة مسؤولية الشباب أنفسهم حيث لايسمحون في كثير من الأحيان بتدخل والديهم في الاختيار باعتبار أن الزواج مسألة شخصية بحتة، لانهم سوى الشخصين المقبلين على الزواج ، وإن كان تدخلهم في بعض الحالات شكليا فقط . ومما لا شك فيه أن هذا التغير الواضح في الاختيار الزواجي كان نتيجة لظروف اقتصادية واجتماعية وثقافية مرت بها المجتمعات الحضرية المعاصرة، حيث أتاح نظام العمل الحالي للأبناء إمكانية الاستقلال المادي عن آبائهم، وبالتالي أتاح لهم حرية الاختيار الزواجي دون الرجوع بصورة إجبارية إلى والديهم، كما أصبح الزواج من خارج الجماعة هو الشكل السائد في كثير من

---

[1]عبد القادر القصير ، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، بيروت: دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 1999، ص 124 .

المجتمعات، لكن مع ذلك تبقى نسبة هامة من الشباب في مجتمعاتنا العربية _خاصة_ بالرغم من الحرية الممنوحة لهم في مسألة الاختيار ، يفضلون الارتباط من فتيات من داخل الجماعة القرابية خاصة ببنات العم ، وذلك قد يعود إلى اعتبارات اجتماعية ثقافية واقتصادية تميز الحياة المعاصرة في هذه الدول.

3_4 معـــايير الاختيـــار الزواجـــي :

إن أهم عوامل استقرار الحياة الزوجية واستمرارها أن تكون هناك درجة من التقارب والتجانس في المستويات الاجتماعية والاقتصادية ، والأخلاقية والمادية والروحية والدينية، فافتراق الزوجين في هذه المجالات يبرز تناقضات اجتماعية داخل العائلة تنعكس على استقرارها ، لكن ليس معنى ذلك ضرورة وجود تطابق بين الزوجين، ولكن المقصود ألا يكون هناك فجوات واسعة بينهما ، لذلك فإن لعملية الاختيار الزواجي مجموعة من الاعتبارات التي قد تتأثر بقيم المجتمع ونظمه وعاداته وتتحكم في طريقة الاختيار، نذكر من بين هذه الاعتبارات:

- التوافق في العمر:

وهو تناسب سن الزوجين بالشكل الذي يتوافق مع قدرتهما على الحياة الزوجية من الناحية الفسيولوجية والنفسية والاجتماعية، ويلاحظ أن معيار التوافق في السن بين الزوجين قد يختلف كثيرا عما كان عليه في الماضي، « فالفرق الكبير بين الزوج والزوجة بالنسبة للعمر في الماضي كان مقبولا و لم يكن مثل ذلك الفرق يعيق الزواج ، فليس هناك ما يمنع من أن يكبر الزوج زوجته بعشرين عاما مثلا غير أن الفارق الآن بدأ يتقلص تدريجيا عما كان عليه، وأصبح من الضروري ألا يزيد عمر الزوج عن الزوجة أكثر من عشر سنوات »[1] ، لكن في بعض الحالات قد تتدخل مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى التباين والاختلاف في السن بين الزوجين فيتم التغاضي عن الفرق الكبير بينهما بالرغم من انتشار الوعي والحرية الشخصية في المجتمعات المعاصرة بما فيها المجتمعات العربية ، فكثيرا ما يفرض الواقع الاقتصادي تأثيراته على الشباب من الجنسين على حد سواء، فيصبح الفرق الواسع في السن بين الزوجين غير مهم، ويبقى البحث عن المصلحة الشخصية يلعب الدور الأكبر في حالات كثيرة ،

« وتتلاشى أهمية التكافؤ العمري بين الزوجين في حالة الزواج داخل العائلة الواحدة، وعندما يقترب كل منهما من مرحلة الشيخوخة، فالمرأة التي بلغت من العمر خمسين عاما لا تجد

---

[1] محمد صفوح الأخرس، تركيب العائلة العربيةووظائفها– دراسة ميدانية لواقع العائلة في سورية–، مرجع سابق، ص 176 .

غضاضة في الارتباط برجل يبلغ من العمر خمسة وستين عاما ، بينما الفتاة التي بلغت تسعة عشر عاما تتردد كثيرا في الزواج من رجل يبلغ من العمر أربع وثلاثون عاما، فرغم أن فارق السن في الحالتين خمسة عشر عاما إلا أن المرحلة العمرية للزوجة في الحالة الثانية تختلف تماما عن المرحلة العمرية للزوج، وهذا مايثير الاعتراض أو التحفظ، والمرأة بوجه عام بعد أن تتخطى سن الأربعين لاتعبأ كثيرا بفارق السن بينها وبين الرجل »[1].

- التكافؤ في المكانة الاجتماعية:

ويعني أن يكون الزوجين متوافقين من حيث الطبقة الاجتماعية التي ينتمون إليها إضافة إلى التناسب في المستوى الثقافي والتعليمي، فحالات الزواج التي كانت تتم في الماضي غالبا ما يتغاضى فيها الطرفان عن الفوارق الكبيرة في المستوى التعليمي، حيث نلاحظ نسبا هامة من الرجال الذين يرتبطون بنساء أميات أو ذوات مستوى ابتدائي بحكم نمط الزواج الداخلي المفروض عليهم آنذاك، لكن مع التغير الواسع والمتسارع الذي تعرفه المجتمعات اليوم بات كل من الرجل والمرأة مهتما باختيار شريك الحياة الذي يتوافق مستواه مع مستواهم التعليمي. لكن التكافؤ في المكانة الاجتماعية قد يتأثر بعديد من العوامل والمتغيرات التي تقلل من أهميته لدى الكثير من الأسر، كعامل السن مثلا، « فالرجل عندما يتقدم في السن ويرغب في الاقتران بزوجة شابة عادة ما يتغاضى عن ضرورة أن تكون من أسرة تتكافؤ اجتماعيا واقتصاديا مع أسرته، وكذلك الحال بالنسبة للمرأة المتقدمة في السن إذا ما صادفت شابا يوافق على الزواج منها، ويميل كثير من الرجال إلى الزواج بمن هم أقل منهم تعليما ودخلا و ذكاء، فهذا يحقق لهم تماما الهيمنة على زوجاتهم ويضمن لهم تبعية الزوجة وعدم تمردها» [2] ، وفي المقابل فإن الرجل يخشى الارتباط بالمرأة التي تتفوق عليه في المستوى التعليمي أو تعلوه في المكانة الاقتصادية لما يشكله هذا الوضع من قوة واستقلالية بالنسبة للمرأة، خاصة إذا كانت تشارك في توفير متطلبات الحياة العائلية ، لذلك تراعي الكثير من الأسر العربية عدم حدوث تصادم بين الزوجين نتيج الفوارق الاجتماعية والاقتصادية وذلك بوضع هذه الاعتبارات في الحسبان عند الرغبة في إتمام زواج الأبناء.

[1] حسين عبد الحميد رشوان، مرجع سابق، ص 70 .

[2] حسين عبد الحميد رشوان، نفس المرجع السابق، ص 71

5_ الزواج ظـــاهرة ديموغرافيـــة :

تعتمد الدراسات الديموغرافية في دراستها لظاهرة الزواج على مجموعة من المقاييس الكمية التي تسهل عملية البحث في مجال السكان، وتحليل الجوانب والظروف المحيطة بالظاهرة، والآثار الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية المترتبة عن التغيرات التي تحدث على مستوى هذه المؤشرات.ويعد تصنيف السكان حسب الحالة الزواجية (المدنية) بالنوع والسن مسألة حيوية بالنسبة لكثير من الدراسات الديموغرافية ،« فمن بين ثنايا أرقامها يمكن أن تتوفر مادة لدراسة السن عند الزواج ، وتعدد مرات العزوبية، والترمل والطلاق كعوامل مؤثرة في نمو السكان عن طريق تأثيرها على الخصوبة، كما تؤثر في احتياجات الإسكان والسلع الاستهلاكية الأخرى عن طريق تأثيرها على تكوين الأسرة وتركيبها »[1].

لذلك فإن محاولة فهم نظام الزواج في مجتمع معين لابد أن يسبقه التعرف على المعايير والقيم المرتبطه به والتي تتحكم في نمط سيره وتوضح الحدود التي يجب عدم تخطيها ، كما أن دراسة المؤشرات والمقاييس الكمية المتعلقة بالزواج والتغيرات أو الاختلافات الحاصلة بها باختلاف المكان والزمان يساعدنا كثيرا على فهم وتحليل ظاهرة الزواج في أي مجتمع ، لكن ذلك يستلزم توفر قاعدة من البيانات الاحصائية التي لا يمكن الحصول عليها إلا عن طريق التعدادات السكانية العامة أو التحقيقات الوطنية، بالإضافة إلى معطيات الحالة المدنية (وهذه الأخيرة غالبا ما تحتوي على نقائص أو أخطاء خاصة في الدول النامية مما قد يغير مسار البحث ويؤدي إلى نتائج مشكوك في صحتها) .

5_1 الحالـــة الزواجيـــة (المدنية) :

تمثل الحالة الزواجية لمجتمع ما التوزيع النسبي للسكان الذين لم يسبق لهم الزواج، والسكان المتزوجين والسكان المطلقين وكذا المترملين، ويؤثر التركيب النوعي والعمري تأثيرا مباشرا على نسب السكان الذين تضمهم هذه الفئات الأربعة، كما أن للأحوال الاجتماعية والاقتصادية دور هام في تحديد اتجاه هذا التوزيع، لذلك فإن الحالة المدنية للسكان ليست ثابتة على الإطلاق بل هي دائمة التغيير وهي تعكس في ذلك ظروف المجتمع السائدة اقتصاديا واجتماعيا، ودراسة معدلات الطلاق والزواج ونسب العزوبة لها أهمية كبرى في التحليل الديموغرافي ، كما أن التوزيع النسبي لحالات الزواج حسب الفئات العمرية يرتبط ارتباطا

[1] يسري الجوهري، جغرافية السكان، مصر: منشأة المعارف، الطبعة الثانية، 1976، ص14

كبيرا بأعداد المواليد سنويا، فالتبكير أو التأخير في الزواج ينعكس مباشرة على ارتفاع أو انخفاض معدلات الخصوبة في مجتمع معين، فكلما تم الزواج في سن مبكرة للمرأة زادت مدة الإنجاب لديها وبالتالي فإن معدلات الخصوبة النهائية descendance finale تكون عالية جدا خاصة إذا كانت المعرفة لوسائل وطرق منع الحمل عندها محدودة.

ويمكن تصنيف السكان حسب الحالة المدنية إلى أربعة أصناف:

أ_السكـــان الذين لم يسبق لهـــم الزواج:

ويمكن تقسيم هذه الفئة ايضا إلى مجموعتين: الأشخاص الذين لم يبلغوا السن القانوني للزواج، ثم الأشخاص الذين بلغوا هذه السن أو تعدوها ولكن لم يتزوجوا بعد.«وتتباين أعداد السكان في كلتا المجموعتين في دول العالم تباينا كبيرا تبعا للظروف الاجتماعية والعادات والدين والأحوال الاقتصادية، وتوضح التعدادات السكانية لكثير من البلاد توزيع هذه الفئة عمريا ،ونوعية السكان الذين تعدوا السن القانونية للزواج، وتعد دراسة هذا التوزيع هامة في بحوث السكان للاعتماد عليها كمؤشرات للتغير الاجتماعي للسكان على مدى فترة زمنية معقولة »[1]، ويمكن أن نطلق على الفئة العمرية التي تتجاوز سن 15 سنة و لم يسبق لها الزواج بفئة العزاب.

ب_ السكـــان المتزوجون:

الزواج هو ظاهرة شرعية قانونية وليس ظاهرة حيوية مثل المواليد والوفيات، لذلك فإن مقارنته على مستوى الدول تعترضها مشكلة التباين في الأنظمة المحددة له والاختلاف في المفاهيم، قد يصعب دراسة التغيرات على مستوى مؤشراته في مختلف الدول، « وتعد معدلات الزواج على قدر غير قليل من الأهمية لقياس مدى التغيرات التي تطرأ على المجتمع ، والطريقتان الشائعتان للحصول على هذه المعدلات هما:

1- قسمة عدد حالات الزواج في سنة معينة على جملة السكان في منتصف السنة مضروبا في ألف ويعرف حينذاك بمعدل الزواج الخام.
2- قسمة عدد حالات الزواج في سنة معينة على جملة عدد السكان في سن الزواج حسب السن والنوع مضروبا في ألف، ويسمى حينذاك بمعدل الزواج العمري النوعي »[2] .

---

[1] فتحي محمد أبو عيانة، دراسات في علم السكان، بيروت:دار النهضة العربية للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، 2000، ص 256 .

[2] نفس المرجع السابق، ص 258 .

ويعتبر سن الزواج الأول من المؤشرات الهامة لدراسة السكان المتزوجين، وهو مرتبط بشكل كبير بمدى التغير في الحالة الاجتماعية والتعليمية والثقافية والاقتصادية للسكان. كما أنه من الحقائق الهامة في العلاقة بين الحالة الزواجية والخصوبة، لأن الفترة التي تقضيها المرأة في علاقة زواجية فيما بين سن 15- 50 سنة تؤثر تأثيرا مباشرا على الخصوبة، وذلك لأن الزواج المبكر يؤدي إلى تزايد المدى الإنجابي للمرأة وبالتالي تزايد احتمالات الحمل والإنجاب مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات المواليد، خاصة إذا كان الجانب الصحي والمعيشي ملائمين ومساعدين على خفض معدلات وفيات الاطفال .

ج- السكـــان المترملون:

الترمل ظاهرة ترتبط أساسا بعامل الوفاة ، والفروق الواسعة في السن بين الزوجين قد يكون لها أثر في زيادة هذه الظاهرة، لذلك فإن انخفاض معدلات الوفاة يؤدي بالتالي إلى انخفاض معدلات الترمل في الفئات العمرية المختلفة، ومن الحقائق الديموغرافية الثابتة ارتفاع نسب المترملات الإناث عن نسب المترملين الذكور في المجتمع وهذه الظاهرة ترتبط بعدة أسباب منها :

- أن توقع الحياة للإناث أعلى من مثيله للذكور وذلك يعود أساسا إلى الطبيعة البيولوجية المختلفة عند كلا الجنسين، إضافة إلى أن الاحتمال المتزايد لوفاة الرجال في حوادث العمل وحوادث السير أو خلال فترات الحروب يكون أكبر منه عند النساء .

- كذلك فإن الذكور غالبا مايتزوجون في أعمار متقدمة عن الإناث اللائي يتزوجن مبكرا وهو ما يزيد من اتساع الفوارق العمرية بينهما ويكون تعرض الزوج للوفاة قبل الزوجة هو المرجح عموما.

- إضافة إلى الأسباب السابقة فإن الرجال المترملين نادرا مايكملون حياتهم على هذه الوضعية إذ بمجرد مرور فترة وجيزة على وفاة الزوجة يسارعون للبحث عن زوجة أخرى قد تكون مطلقة أو حتى عزباء لم يسبق لها الزواج ، على عكس المرأة التي يتوفى عنها زوجها فهي كثيرا ماتنتهي حياتها الزوجية بوفاة زوجها، وخاصة في الدول العربية فتصبح بعد ذلك مقتنعة بمصيرها وتكرس حياتها لتربية الأبناء ، وقد تجد نفسها مهمشة في مجتمعها، لذلك نجد في الكثير من الجداول الموضحة للحالة المدنية للسكان أن نسبة النساء المترملات تفوق نسبة الرجال المترملين.

د- السكـــان المطلقون:

تعتبر ظاهرة الطلاق من الظواهر الاجتماعية الهامة التي تؤثر بدورها في التركيب الديموغرافي للسكان، نظرا لتوقف الحياة الزوجية، فغالبا ماتنخفض الخصوبة في المجتمعات التي ترتفع فيها معدلات الطلاق ، خاصة إذا طالت الفترة التي تقضيها المرأة في حالة الانفصال أو دامت بشكل نهائي . ويرتبط الطلاق بعوامل عديدة منها العوامل التشريعية والدينية، وقد تتدخل الظروف الاقتصادية والاجتماعية في إحداث التفاوت والاختلاف في معدلات الطلاق من مجتمع لآخر، وقد يحد العامل الديني من إمكانية مقارنة الظاهرة بين التجمعات الدينية المختلفة التي ينظر كل منها إلى الطلاق من وجهة نظر مختلفة.

ولحساب معدل الطلاق نعتمد على طريقتين مختلفتين كما جاء في حساب معدل الزواج:

الطريقة الأولى نقسم فيها عدد حالات الطلاق على إجمالي السكان في سنة معينة

أما الطريقة الثانية فهي أكثر دقة وتحديدا للظاهرة ويتم فيها قسمة عدد حالات الطلاق خلال سنة معينة على عدد السكان الموزعين في فئات عمرية خماسية وغالبا ما تزيد عن 15 عاما .

5_2 ســـن الزواج:

يعتبر سن أول زواج حدثا غير متجدد ، ومتوسط السن عند أول زواج مؤشرا رئيسيا لقياس مدى تقدم أو تأخر سن الزواج، لذلك فهو مرتبط بشكل كبير ببداية مرحلة الإنجاب عند المرأة، خاصة في مجتمعاتنا العربية ، التي يتصل مفهوم الزواج فيها بالإنجاب، فكلما تزوجت المرأة في سن مبكرة كلما بدأت في عملية الإنجاب مبكرا .

ويختلف سن الزواج في المجتمعات البشرية وفقا للمعايير الاجتماعية الثقافية والدينية السائدة، كما أن القوانين الوضعية يمكن أن تساهم في تحديد السن المناسب للزواج ، لكن عموما فإنه لاتوجد أحكام شرعية تحدد السن الذي يجب أن يبلغه الولد أو الفتاة ليكونا مؤهلين للزواج « غير أن زواج الولد أو البنت يرتب لهما أثناء بلوغهما ونضجهما الجنسي، وعادة مايعتبر الولد مؤهلا للزواج عندما يبلغ 20 سنة من العمر وتعتبر البنت مؤهلة للزواج عندما تبلغ 18 سنة من العمر»[1]، ويبقى هذا المؤشر يرتبط ارتباطا وثيقا بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تترك آثارا واضحة على طريقة حياة الأفراد.

---

[1] إحسان محمد حسن، العائلة والقرابة والزواج، مرجع سابق ،ص 25 .

ولقد عرف سن الزواج تغيرات عديدة عبر الزمن، ففي أغلب المجتمعات القديمة كان الزواج يتم في أعمار مبكرة جدا لما له من أهمية ومكانة رفيعة ، حيث كان ينظر إلى الأعزب نظرة احتقار وإصغار، فهو في نظر مجتمعه بدون أهمية ولامكانة حتى أنه قد يوصف وصفا يقارب السارق أو الساحر وهي صفات مذمومة في كل المجتمعات، وقد تبين من الإحصائيات التي أجريت في الهند سنة 1925 أن « المليونين ونصف المليون فتاة قد تزوجن وهن دون العاشرة من عمرهن »[1]، إلا أن الزواج في سنوات مبكرة قد يعود سلبا سواء على الجانب الفردي- خاصة بالنسبة للمرأة — أو على الجانب الاجتماعي ككل، وقد كان للقوانين الوضعية نظرة خاصة لسن الزواج تغيرت هي الأخرى بتغير الظروف والقيم المرتبطة بالزواج، « فقد نصت القوانين الرومانية على جواز الزواج بداية من سن 14 سنة بالنسبة للذكور و 12 سنة بالنسبة للإناث »[2] ، أما الدولة العثمانية فقد حددت سن الزواج باثنتي عشر سنة للذكور وتسع سنوات للإناث كحد أدنى للزواج، لكن مع التغيرات المستمرة التي تشهدها دول العالم أصبحت القوانين المحددة لسن الزواج من أولوياتها، فقد أصدرت مصر قانون سنة 1922 ينص على أن يكون السن الأدنى للزواج بالنسبة للذكور ثمانية عشر سنة وأن لايقل سن الإناث عن ستة عشر سنة وذلك لمحاولة منع الزيجات التي تحدث في سن مبكرة لما لها من آثار صحية واجتماعية على المتزوجين الصغار، أما سوريا فقد صدر القانون الخاص بتحديد سن الزواج في العقد الثالث من القرن العشرين وقد نص هذا القانون على أنه لايجوز إبرام عقد الزواج ما لم تبلغ الفتاة سن السابعة عشر والفتى سن الثماني عشرة سنة، وبذلك فإن أي زواج يتم بين طرفين لايتمان فيه السن الأدنى للزواج يعتبر باطلا.

« وفي تونس تم الإعلان الرسمي لقانون الأسرة سنة 1956 وبدأ تطبيقه منذ 1957 ومن ضمن أحكام هذا القانون أن السن الأدنى للزواج 15 سنة للإناث و 18 سنة للذكور، غير أن المشرع التونسي قام برفع السن الأدنى للزواج(1964) وذلك لوضع حد نهائي لزواج الفتيات دون سن البلوغ، فأصبح بذلك السن القانوني للزواج 17 سنة للإناث و20 سنة للذكور »[3]، وفي الجزائر وضع قانون الأسرة سنة 1984، وينص القانون على أن الرجل لايمكنه الزواج حتى يبلغ 21 سنة كاملة أما المرأة فلابد أن تتم 18 سنة كاملة وهذا حسب المادة 7 من قانون الأسرة (تكتمل أهلية الرجل في الزواج بتمام 21 سنة ، والمرأة 18 سنة، وللقاضي أن يرخص بالزواج قبل ذلك لمصلحة

---

[1] كمال بلخيري، عوامل وآثار تأخر زواج الجامعيين، رسالة ماجستير في علم الاجتماع العائلي،جامعة باتنة،2001، ص 41 .

[2] نفس المرجع السابق، ص 39 .

[3] Aziz Ajbilou, Analyse de la Variabilité Spatio-Temporelle de la Primo-Nuptialité au Magreb , Belgique :Academia Bruyhant , 1998, p16 .

أو ضرورة)* ، أما في المغرب فقد حدد قانون الحالة المدنية (1957) سن الزواج القانوني للرجل ب 18 سنة و15 سنة للمرأة ، لكن وبالرغم من أن معظم الدول العربية وضعت قوانين محددة لسن الزواج لكلا الجنسين ، لايمكن لنا أن ننفي انتشار العديد من حالات الزواج التي لازالت تتم دون بلوغ السن القانوني، خاصة عند الإناث، وهذا في الأوساط ذات المستوى المعيشي الضعيف .
وتجدر الإشارة إلى أنه في الماضي كان الزواج المبكر بالنسبة للذكور والإناث هو السائد في البلدان العربية ، فقد كانت الفتاة العربية تتزوج في الماضي في سن التاسعة أو العاشرة والفرق الكبير بين الزوج والزوجة بالنسبة للعمر كان مقبولا، « ففي الدراسة التي قام بها خالد شاتيلا عن الزواج عند المسلمين في سوريا، تبين أن سن الزواج بين فتيات المدن قبل الحرب العالمية الأولى كان في فئة السن (13-15) سنة، وأن سن الزواج بين الرجال كان في فئة السن (18-20) سنة ، ولاحظ الأستاذ شاتيلا زيادة سن الزواج في القطاعات العليا في المدن السورية خلال العقد الثالث من هذا القرن إلى فئة السن (20-25) سنة للنساء وإلى فئة السن (25-30) سنة للرجال، ، وفي أوساط المتعلمين كانت الفتيات يتزوجن بين سن (17) و(22) سنة ، أما الفتيان فيتزوجون بين سن (25) و(30) سنة ، أما سكان المدن التقليديين من التجار والحرفيين ، فكان سن زواج الفتيات يتراوح بين (15) سنة و (17) سنة ، وبين (20) و(25) سنة للرجال، وكان عندهم سن الزواج بين الفئات العمالية في المدن يتراوح بين (13) و(16) سنة بالنسبة للفتيات، وبين (17) و(20) سنة بالنسبة للفتيان »[1] ، ومن هذه الدراسة يتبين أن سن الزواج يرتبط بشكل كبير بالطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها الأفراد، فكلما ارتقى الإنسان في السلم الاجتماعي كلما كانت نظرته للزواج مختلفة وزادت متطلباته لتحقيق الاسقرار في الحياة الزوجية وهو بذلك يضيق على نفسه فرص الزواج في سن مبكرة ، على عكس الطبقات الدنيا في المجتمع والتي تتميز ببساطة الحياة وقلة المتطلبات اللازمة للزواج، وبذلك فإن الفرد في هذه الطبقات قد لايشكل له الزواج وبناء أسرة جديدة عبئا كبيرا ، فطريقة تفكيره مختلفة تماما عن تلك التي تميز الطبقات العليا، ومتطلباته وكذا تطلعاته في الحياة أكثر اختلافا وهوما ينعكس على سن الزواج في كلا الحالتين.
وغني عن البيان أن الظاهرة البارزة على صعيد الزواج في البلاد العربية حاليا هي ارتفاع سن الزواج وخاصة في الأوساط الحضرية وذلك لأسباب كثيرة نذكر منها:[1]

---

* دار العلوم ، الزواج والطلاق في الشريعة والقانون، مرجع سابق، ص 67 .

[1] عبد القادر القصير، مرجع سابق، ص 146 .

[1] عبد القادر القصير، مرجع سابق، ص147 .

أ_ صعوبة الحصول على مورد ثابت للمعيشة إلا في سن متقدمة نسبيا

ب_ تقدير الأسرة الحضرية لمسؤوليات الزواج والتزاماته، واتساع أبواب الصرف والإنفاق.

ج_ رغبة الشباب في إكمال تعليمهم إذ يستغرق بعض أنواع التخصصات الجامعية سنوات كثيرة تتلوها فترة من الاستقرار المادي والاستعداد للزواج.

د_ المدن مرتع للملذات التي من شأنها أن تصرف الشباب إلى حد ما عن الزواج.

« فنذكر على سبيل المثال ، أن الدراسة التي أعدها كل من بروترو ودياب ،أظهرت أن معدل سن الزواج للمرأة في الشرق العربي راوح بين 14 و18 سنة قبل العقد الثالث من هذا القرن ، في حين راوح بين 17 و21 سنة في العقد السادس من هذا القرن ، أما الرجال فقد راوح معدل عمر الزواج عندهم بين 21 و30 سنة في العقد الثالث من القرن العشرين ، وبين 24 و30 سنة خلال العقد السادس من هذا القرن »[2]، ففي مدينة طرابلس اللبنانية ارتفع معدل الزواج خلال الفترة 1920- 1965 من 28 إلى 32 سنة للرجال ومن 17 إلى 21 سنة للنساء، وفي مصر وحسب الدراسة التي قامت بها أميرة بسيوني في أوائل العقد السادس من هذا القرن عن الأسرة المصرية، تبين أن معدل أو متوسط سن الزواج في القاهرة بلغ 29 سنة عند الرجال و 19.6 سنة عند النساء.وانطلاقا من نتائج بعض الدراسات العربية حول سن الزواج فإنه يمكننا القول بأن نمط الزواج في المجتمع العربي في تغير مستمر، وهو يوافق في ذلك التغيرات التي تعرفها مجالات الحياة المختلفة، ويمكن تلخيص بعض مميزات وخصائص نظام الزواج في البلدان العربية فيما يلي:

- أن سن الزواج عند الجنسين قد تأخر عما كان عليه في الماضي ، وذلك نتيجة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وظهور قيم جديدة.

- يميل الرجل العربي إلى الزواج بالفتاة التي تصغره سنا ويرجع ذلك إلى أن نضج الذكر الفسيولوجي يكون عادة أبطأ من نضج الأنثى، والزوج باعتباره المسؤول الأول عن الأسرة يحتاج إلى وقت أطول ليصبح مؤهلا لهذه الوظيفة،خاصة بعد انتشار نمط الأسر النووية.

- إن اختلافات السن في الزواج أقل في الأعمار الصغيرة ، وتزيد كلما تقدم السن

- إن سكان الأحياء الراقية في المدينة والذين يتميزون بارتفاع مستوياتهم المادية والثقافية يتأخر سن زواجهم أكثر من سكان الأحياء الشعبية التي تقطنها الفئات العمالية البسيطة .

3-5 متوســـط السن عند أول زواج :

---

[2] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة .

متوسط السن عند الزواج هو وسيلة قياس مركبة يتم حسابها على أساس بيانات الإحصاءات أو المسوح السكانية حول نسب العزاب من خلال مجموعات عمرية تشمل كل منها خمس سنوات، وعلى الرغم من أنه يشار إلى هذا المقياس على أنه متوسط السن عند الزواج فإنه في الواقع متوسط عدد السنوات التي يقضيها الأشخاص الذين يتزوجون قبل سن الخمسين عزابا.

« وعلى الرغم من تراجع الزواج خلال سنوات المراهقة في كثير من مناطق العالم، فإن نسب لايستهان بها من النساء لاتزلن تتزوجن في سن مبكرة للغاية، فأكثر من ثلث النساء اللاتي تبلغ أعمارهن حاليا بين 20 و24 عاما تزوجن قبل سن 18 ، وذلك في البلدان التي تتوافر عنها بيانات مسوح ديموغرافية وصحية ».[1]

لكن في العموم فإن متوسط سن الزواج يعرف ارتفاعا مستمرا في كثير من دول العالم وفي المقابل فإن نسب العزاب في فئات السن الصغيرة تشهد ارتفاعا موازيا، وهوما يميز الدول العربية عامة.

فقبل ثلاثين سنة مضت كانت دول المغرب العربي تعد من أكثر البلدان العربية التي تميزت بالزواج المبكر خاصة لدى الفتيات، ففي كل من المغرب والجزائر لم يكن السن المتوسط للزواج يتعدى 18 سنة للإناث و 24 سنة للذكور، لكن خلال العقدين الأخيرين سجل هذا المؤشر ارتفاعا واضحا في كل هذه الدول أين فاق عتبة الثلاثين بالنسبة للرجال وزاد عن 27 سنة بالنسبة للإناث وتبعه في ذلك ارتفاع شديد لنسب العزاب في الأعمار المبكرة ، ففي تونس تضاعفت نسبة العازبات في الفئة العمرية 20-24 سنة بحوالي مرتين، أما في الجزائر والمغرب فإن النسبة ارتفعت بشكل أكبر بين سنوات الستينات والتسعينات أين فاقت سبعة أضعاف ، لكن في المقابل فإن نسب العزاب الذكور في الفئة 25-29 سنة شهدت ارتفاعا أقل حدة منه عند النساء ، ففي تونس تضاعفت النسبة مرتين في حين زادت النسبة في كل من المغرب والجزائر ثلاث مرات، والجدول الموالي يسجل هذه التغيرات في نسب العزاب ومتوسط سن الزواج في دول المغرب خلال الفترة الممتدة بين سنوات الستينات والتسعينات

جدول1: تطور السن المتوسط للزواج ونسب العزاب في دول المغرب

age moyen au premier mariage						
pays	hommes		Femmes		femmes célibataires à20-24 ans (%)	hommes célibataires à 25-25 ans (%)
	age	evol	age	evol		

1- باربرا،سن منش، سوشيلا سنج،جون كاسترلاين، اتجاهات حول توقيت الزواج الأول بين الرجال والنساءفي العالم النامي، مجلس السكان ، www.popcouncil.org,14/05/2007 /. 2005

Algerie				
1966	23.8 -	18.4 -	11	19.3
1970	24.4 0.6	19.3 0.9	18	19.5
1977	25.3 1.5	20.9 2.5	31	29.7
1987	27.6 3.8	23.8 5.4	52	49.6
1992	29.8 6.0	25.5 7.1	70.4	71.5
Maroc				
1960	24.1 -	18.0 -	8	21.9
1971	25.0 0.9	19.6 1.6	20.4	31
1979	26.1 2.0	21.6 3.6	37	37
1982	27.9 3.8	22.2 4.2	40	44.8
1986-88	28.0 3.9	23.5 5.5	49.4	50
1994	28.8 4.7	25.0 7.0	56	63.5
Tunisie				
1966	27.2 -	20.8 -	27	41.2
1975	28.0 0.8	22.7 1.9	45	42.7
1984	28.1 0.9	24.3 3.5	59	51.9
1989	29.0 1.8	25.2 4.9	67.2	63
1994	29.8 2.6	26.3 5.5	72.3	71.8

Source: Aziz Ajbilou,op cit,p89

4_5 الفـــرق في السن بين الزوجـــين :

مفهومـــه:« هو حساب الفرق بين تاريخي ميلاد الزوجين ، فالزوجان يعتبران من نفس السن إذا ولدا في نفس السنة أو خلال سنتين متتاليتين ، فمثلا إذا ولد الرجل في 1950 والمرأة في 1949 أو 1950 أو1951، فإذا كان الفرق بين سنتي الميلاد للرجل والمرأة يفوق السنة فإذا يكون الرجل أكبر من الزوجة أو العكس »[1]، هذا من الجانب الإحصائي ، أما من الجانب الاجتماعي فالفرق في السن بين الزوجين يعد متغيرا هاما يعكس نمط التنظيم الاجتماعي والثقافي لأي مجتمع ، فالمجتمعات الأبوية التي تتميز بسلطة الرجل الواسعة وضعف مكانة المرأة الاقتصادية والاجتماعية يكون الفرق في السن بين الزوجين فيها مرتفعا نسبيا، على عكس المجتمعات التي تحقق المرأة فيها ذاتها وتحتل مكانة هامة داخل الأسرة والمجتمع، فالفرق في هذه الحالة يكون أقل.

ولعل العوامل النفسية، الثقافية ، الاقتصادية والاجتماعية تلعب الدور الأهم في اختلاف الفروق العمرية بين الأزواج ، فالوضعية في الدول الأوروبية والغربية عموما تختلف عن الدول العربية سواء من الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي وهذا الأخير له التأثير الأكبر على اختلاف نظم الزواج، حيث أن المجتمعات الغربية تمنح حرية أكبر للمرأة وتسمح لها بتوجيه اختيارها في الزواج لما يوافق اهتماماتها وتوجهاتها الشخصية، في حين أن المرأة العربية لاتزال في كثير من الأحيان مقيدة بمفاهيم ومعايير اجتماعية وثقافية تحدد توجهاتها في اختيار شريك الحياة، وهي لاتولي

[1] Melanie Vanderschelden, L'écart d'Age Entre Conjoints s'est Reduit_INSEE , N° 1073 , avril 2006, www.insee.fr, 19/02/2007

(المعايير) اهتماما كبيرا إن كان الفرق كبيرا بين الزوج وزوجته المهم هو تحقيق المصالح المتبادلة وبناء أسرة مستقرة . ففي أغلب الأحيان يكون سن الزوج أكبر من سن الزوجة وهو ما يمكن تفسيره بأن نضج الذكر البيولوجي يكون عادة أبطأ من نضج الأنثى ، كذلك فإن الزوج باعتباره رئيس الأسرة والمسؤول عنها يحتاج إلى وقت أطول ليصبح مؤهلا لهذه الوظيفة خاصة بعد تراجع نمط الأسر الممتدة المعروفة بالتكافل والتعاون بين أفرادها ، هذا وتكون اختلافات السن في الزواج أقل في الأعمار الصغيرة وتزيد كلما تقدم السن أو في حالة تكرار الزواج، وزيادة الفروق قد تؤدي أحيانا إلى تأثيرات على العلاقة بين الزوجين كما أنها تؤثر على الخصوبة.

« وحسب رأي آيت عمارة في دراسة حول نماذج الزواج في المغرب فإن الفرق في السن بين الزوجين يظهر جليا إحترام المجتمع لقاعدة اجتماعية تتمثل أساسا في تفضيل الرجل وإعطاءه المكانة الرفيعة في مؤسسة الزواج »[1] ، لكن هذه القيم والخلفيات الثقافية التي ميزت مجتمعاتنا العربية قد تعرف بعض التراجع، وهوما يمكن استنتاجه من الدراسة التي أجراها محمد صفوح الأخرس عن تركيب الأسرة في مدينة دمشق التي أجراها في العقد السابع من هذا القرن، حيث تبين أن أعمار الأزواج في العينة تتركز بشكل رئيسي في فئات الأعمار التي تتراوح بين 35 و50 سنة في حين تركزت أعمار الزوجات في الفئات مابين 35 و39 سنة ، وكان التفاوت في العمر بين الأزواج والزوجات يختلف باختلاف الأجيال أو حسب العمر ، فقد تبين أن هذا التفاوت كان كبيرا بين الأزواج الذين راوحت أعمارهم بين 60 و64 سنة، إذ أن 44 في المائة من هؤلاء الأزواج راوحت أعمار زوجاتهم بين 50 و54 سنة (أي بفارق عشر سنوات أو أكثر) ، و28 في المائة كانت أعمار زوجاتهم بين 40 و44 سنة (الفرق من 20 إلى 25 سنة) ، و 11.2 في المائة كانت أعمار زوجاتهم أقل من 40 سنة . وتبين أيضا أن أكثر من 40 في المائة من الأزواج الذين راوحت أعمارهم بين 55 و59 سنة كانت أعمار زوجاتهم أقل من 45 سنة ، وفي حالة الأزواج الذين راوحت أعمارهم بين 30 و34 سنة تبين أن 48.6 في المائة كانت أعمار زوجاتهم تتراوح بين 25 و29 سنة وباختصار وجد المؤلف أنه كلما انخفضت أعمار الأزواج خفت الفروق بينهم وبين زوجاتهم ، وهذا يشكل مؤشرا إلى اتجاه التوافق بين أعمار الازواج والزوجات في المستقبل القريب.

5-5 ارتفـــاع معدلات العزوبـــة في الدول العربية:

[1] Aziz Ajbilou,op cit, p41

يأخذ الزواج مكانة خاصة في مجتمعاتنا العربية والاسلامية حيث حث الدين الإسلامي في مواقع عديدة على ضرورته ووجوبه على كل قادر وبالغ ، لذلك تعتبر العزوبة من المظاهر السلبية والغير محبذة والتي قد تهدد كيان الفرد والبناء الاجتماعي ككل، وبما أن بناء أسرة مستقرة عن طريق الزواج يعد من خصائص وأولويات الشباب العربي والإسلامي عامة، فلم تكن العزوبة في الماضي ظاهرة واسعة الانتشار كما هو معروف في وقتنا الحالي ، فخلال العقود الماضية كانت معدلات العزوبة منخفضة جدا حتى في الأعمار الصغيرة حيث لم تتعد نسبة العازبات 8 بالمائة من نساء المغرب في الفئة 20-24 سنة خلال الستينات ، لكن التغيرات العميقة في مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية وخصوصا الثقافية التي عرفتها هذه الدول في السنوات والعقود الأخيرة أدت إلى انقلاب سريع لمعدلات العزوبة في كافة الأعمار . وخلال فترة السبعينات لم تتجاوز معدلات العزوبة النهائية (العزاب في سن الخمسين) في دول المغرب العربي 4 في المائة عند كلا الجنسين ، كما أن أغلب السكان في الفئة العمرية 30-34 سنة كانوا متزوجين في فترة الستينات، وكانت نسبة العازبات في هذه الفئة 4 في المائة أما نسبة العزاب الذكور فزادت قليلا أين بلغت 5.8 بالمائة في الجزائر، و8.2 بالمائة في المغرب وأكبر نسبة كانت في تونس وقدرت ب 16.2 بالمائة، وبعد مرور ثلاثين سنة تزايدت هذه النسب بشكل كبير أين فاقت 30 بالمائة للذكور و15 بالمائة للإناث.وقد تكون الفروق في نسب العزاب والعازبات بين الريف والحضر متفاوتة من دولة إلى أخرى إلا أنها تتجه عموما نحو مستويات مرتفعة خلال الأعوام المقبلة ، ومع هذه الزيادة المستمرة فإن هناك احتمال لبقاء أعداد من هؤلاء العزاب دون زواج ، وهو ما يثير المخاوف من انتشار وتفاقم ظاهرة العنوسة التي قد تنتج عنها مخاطر على المستوى الفردي و الاجتماعي ، « فقد أكدت دراسة حديثة أجراها مركز الدراسات الاجتماعية في مصر أن 9 ملايين فتاة مصرية فاتهن قطار الزواج ، وكشفت الدراسة أن 35% من الفتيات في كل من الكويت وقطر والبحرين والإمارات بلغن مرحلة العنوسة (أي تجاوزت سن الخامسة والثلاثين) ، وانخفضت هذه النسبة في كل من السعودية واليمن وليبيا لتصل إلى 30% ، بينما بلغت 20% في كل من السودان والصومال »[1]، وتبعا للإحصاء الذي أجرته وزارة الشؤون الاجتماعية والصحة اللبنانية فقد ارتفعت نسبة العزاب في الفئة العمرية 25-30 سنة إلى 95.1 بالمائة عند الذكور و 83.2 بالمائة عند الإناث ، وتعكس هذه المعدلات المرتفعة للعزوبة في الدول العربية الارتفاع المقابل لسن

[1] هالة الدسوقي ، "العنوسة ناقوس خطر يهدد الأسر العربية"www.alahsaa.net / 30/07/2007

الزواج الأول الذي تجاوز عتبة الثلاثين سنة لكلا الجنسين في العديد من هذه الدول ، وإن استمر سن الزواج الأول في الارتفاع بهذا الشكل المتزايد فإن احتمال بقاء فئة كبيرة من المجتمع دون زواج سيكون مرجحا جدا في السنوات القادمة خاصة بالنسبة للنساء ، ولعل أبرز أسباب ارتفاع سن الزواج الأول هوارتفاع المستوى التعليمي وطول فترة التعليم إضافة إلى أن الشباب في الوقت الحاضر يفضلون نمط الأسر المصغرة ولتوفير كل متطلبات هذه الأسرة لابد من استعداد مادي يغطي كافة احتياجات أفرادها وكل ذلك يستلزم الجهد والوقت لتحقيقه، إلا أن الأزمة الاقتصادية تعد في مقدمة الأسباب لتأخير الزواج.

الفصل الثالث

تغير نموذج الزواج في الجزائر

- **تمهيد**

1- الزواج خلال المرحلة الاستعمارية.

2- تطور نموذج الزواج في الجزائر بعد الاستقلال.

3- المعدل الخام للزواج.

4- جدول الزواج.

5- تغير سن الزواج الأول في الجزائر ومحدداته.

تمهيــد:

يبقى الزواج في الجزائر كما في باقي الدول العربية والإسلامية مرتبطا بشكل كبير بالأحكام الشرعية حيث أن هذا العقد لا يتحقق إلا باستيفاء الشروط والأركان الأساسية التي وضعها الدين الإسلامي الحنيف، لكن ذلك لاينفي أن الزواج من الناحية الاجتماعية والديموغرافية عرف تغيرات عميقة ظهرت في ارتفاع سن أول زواج وزيادة نسب العزاب وتراجع الفروق في السن بين الأزواج، وانخفاض معدلات الطلاق وكذا نسب الزواج التعددي، فكل هذه التغيرات التي طرأت على نموذج الزواج خلال السنوات الأخيرة إنما تعكس تغيرا في الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية خاصة في مجال التعليم والتحضر والشغل بالإضافة إلى تغير نمط التفكير.

1- الزواج خـــلال المرحلـــة الاستعماريـــة :

1-1 تسجيل عقـــود الزواج:

كانت الجزائر قبل دخول المستعمر تنظم أمورها الأسرية كالزواج والطلاق عن طريق الأحكام الشرعية المنبثقة من قواعد الفقه الاسلامي، وكذا من العادات والأعراف الاجتماعية التي يتناقلها الأفراد عبر الأجيال، ومع دخول الاستعمار الفرنسي واستيطان مجموعات كبيرة من الأروبيين في مناطق مختلفة من الوطن أصبحت الإدارة الفرنسية تسعى للتحكم في الأنظمة والقوانين التي تضبط حركة السكان، حيث عملت على تسجيل الولادات والوفيات بالإضافة إلى عقود الزواج والطلاق إلا أنها تعرضت لعوائق كثيرة حالت دون تحقيق أهدافها خاصة فيما تعلق بتسجيل الزيجات، فعقد الزواج عموما يكون صحيحا بمجرد حضور المعنيين بالأمر والولي والشاهدين لذلك فهو لايستوجب لإتمامه أي تدخل من الهيئات الحكومية أو القضائية.

وأمام الرفض الذي قوبلت به السلطات الفرنسية من طرف الشعب الجزائري لمنع أي تدخل في المسائل المتعلقة بالعائلة وقيمها « عمدت الإيديولوجية الاستعمارية بعدها سنة 1850 إلى فرض عقوبات في حال إهمال أو تأخير عن تسجيل ميلاد أو وفاة على أنها تجاوز للقانون (حسب المادة 464و456 و466 من القانون الجزائي الفرنسي) غير أنها لم تصل إلى هدفها نظرا لوجود علاقة تنافرية بين الإدارة الاستعمارية والشعب الجزائري »[1] .

ولما كان المجتمع الجزائري التقليدي لايجد ضرورة لتسجيل عقود الزواج أو الطلاق ذلك لأنها تتم في إطار شرعي وديني بعيدا عن أي ضغوط إدارية، بدأت مساعي الحكومة الاستعمارية للإلمام بكل الأحداث الديموغرافية ، ففي سنة 1875 قرر الحاكم العام للجزائر ضرورة تسجيل عقود الزواج وكذا حالات الطلاق على المستوى الوطني ، وأصدر ثلاثة مراسيم موجهة إلى الولاة والمسؤولين عن القطاعات البلدية * وهي:

- مرسوم رقم 167 الصادر في 29 ماي 1875وينص على:

---

[1] شهرزاد طويل، مرجع سابق، ص 21

*خلال هذه الفترة تم تقسيم الجزائر إلى بلديات إدارية ويتعين على مستوى كل بلدية مسؤول عن جمع الإحصائيات المتعلقة بالولادات والوفيات والزواج ويكون التصريح بهذه الأحداث من طرف الشخص المعني .

« تعميم هيئات خاصة بسجلات الحالة المدنية على كل البلديات والعشائر، ويكون شيخ القبيلة مسؤولا عن تسجيل الأحداث الديموغرافية على مستوى منطقته بما أنه يعرف كل ما يحدث وما يستجد فيها وهو بذلك يعتبر نقطة اتصال بين السكان والإدارة الفرنسية»[1] .

- مرسوم رقم184 الصادر في 26 جويلية 1875:

أمام التساؤلات التي أثارها المرسوم السابق ، جاء هذا المرسوم لتوضيح الأهداف التي يسعى إليها الحاكم العام للجزائر فقد أوضح للمسؤولين عن مختلف المناطق أنه لايجب تطبيق قوانين الزواج الفرنسي وفرضها بالقوة على الشعب الجزائري ، إنما يجب أن تتماشى عملية التسجيل مع عادات وتقاليد الزواج في المجتمع الجزائري وهو بذلك يسعى ببساطة لتسجيل كل الأحداث الديموغرافية خاصة الزواج دون التدخل في التفاصيل والمعايير التي يقوم عليها عقد الزواج الشرعي، ولا محاولة تغيير العادات والأعراف الاجتماعية المرتبطة بهذا الحدث .

واستمرت مجهودات الحكومة الفرنسية لتعميم عملية التسجيل الخاصة بالزواج والطلاق على كل المدن الجزائرية ومناطق الاستيطان بدعوة من الحاكم العام للجزائر ، وجاء مرسوم 22 جويلية 1876 ليحث كل الولاة والمسؤولين على اتخاذ قرارات صارمة لمعاقبة كل من يرفض أو يتأخر عن التصريح بحدث الزواج أو الطلاق، وأكد الحاكم دائما على أن عملية التسجيل الخاصة بالزواج لا تمس بالطابع الديني والتقليدي لعقده ولاتغير من أركانه وشروطه الأساسية .ومع ذلك فإن هذه القرارات لم تلق صدى كبيرا إلا في سنة 1894 أين بدأت بعض المناطق الشمالية للوطن تتجاوب مع عملية التسجيل، أما مناطق الجنوب فلم تعرف عملية التسجيل إلا في سنة 1901.

« وفي سنة 1934 أعلن عن ضرورة وضع مركز لجمع إحصائيات السكان الوطنية للحالة المدنية، ففرض على أعوان الحالة المدنية ملأ استمارة لكل حدث معلن عنه قبل ملأ شهادة الميلاد أو الوفاة أو الزواج، تحمل الاستمارة معلومات وبيانات سوسيوديموغرافية عن الشخص. شمل هذا القرار في بادئ الأمر 46 بلدية ليتوسع بعد ذلك سنة 1958 إلى 62 بلدية تسجل مختلف الأحداث المعلن عنها بعد التأكد من هوية الشخص المعلن وصحة الخبر طوال السنة وتجمع على شكل جداول إحصائية تبعث كل بداية سنة جديدة إلى مركز الإحصاء الرئيسي ، ليتم من خلالها تنظيم هذه الاحصائيات وتحليلها ونشر نتائجها السنوية والوطنية لمعرفة حركة السكان ، وبقي الأمر على هذا الحال إلى غاية الاستقلال» [2] .

---

[1] Kamel Kateb, polygamie et répudiation dans le marché matrimonial algérien pendant la période coloniale , cahier québécois de démographie, vol 29,n 1 , 2000, p5

[2] شهرزاد طويل، مرجع سابق، ص 22

2-1 تطـــور عدد الزيجـــات وحالات الطلاق:

منذ سنة 1876 كان من الممكن الحصول على معلومات عن الحالة الزواجية للسكان نتيجة للقوانين التي وضعت من أجل تعميم عمليات التسجيل ، لكن مع ذلك تبقى هذه الإحصائيات ناقصة وغير كافية لدراسة تطور أعداد الزيجات، فقد شملت التسجيلات 145 بلدية بما فيها مراكز استيطان الفرنسيين وبلغ عدد سكانها آنذاك 1.1 مليون ساكن منها 45 بالمائة جزائريين ، وقد أوضحت هذه المعطيات -بالرغم من عدم شموليتها- أن متوسط عدد الزيجات خلال السنوات 1876، 1877، 1878 قد بلغ حوالي 19623 زواج بمعدل 1.78 بالمائة في حين سجلت حالات الطلاق 8881 حالة خلال نفس الفترة بمعدل 45.3 حالة طلاق لكل مائة زواج.

إن الاختلاف والتباين في أعداد الزيجات والطلاق بين مختلف الأقاليم الوطنية لايعني وجود تباين واختلاف في خصائص الزواج ، وإنما قد يعود ذلك إلى انخفاض معدلات التغطية في بعض المناطق وعدم دقة التسجيلات ، لكن مايمكن استنتاجه من الاحصاءات الأولية هو وجود اختلاف واضح في نمط الزواج بين السكان الجزائريين من جهة والمستوطنين من جهة أخرى، وهو ما يرتبط أساسا بالخلفية الاجتماعية، الدينية والثقافية لكل مجتمع، فزواج الجزائريين تميز بالسن المبكرة عند أول زواج خاصة بالنسبة للنساء وارتفاع معدلات الطلاق، وانتشار ظاهرة تعدد الزوجات.

جدول رقم 2: الحالة المدنية للمسلمين الجزائريين –متوسط سنوات 1876، 1877، 1878 –

département	Nombre de communes	Population1876	Mariages	divorces	Mariage pour100 habitants	Divorces pour100 mariage
Alger	63	198729	3431	1327	1.73	38.7
Oran	32	182904	2695	1087	1.47	40.3
Constantine	50	708705	13497	6467	1.90	47.9
Ensemble	145	1100438	19623	8881	1.78	45.3

Source: Kamel Kateb, op cit, p9

ومع بداية انتشار مراكز إدارية للحالة المدنية منذ 1882 أصبحت التسجيلات تغطي نسبة هامة من مناطق الوطن ، لكن ذلك لا يعني المسح الشامل لكل المناطق فهناك جزء هام من الأحداث الديموغرافية لم يتم تسجيلها، وخلال الفترة مابين 1888 و1890 تم إحصاء وتسجيل 111317 حالة زواج و44748 حالة طلاق وانخفضت هذه الأعداد في الفترة 1891 -1893 أين سجلت 99684 حالة زواج بمعدل 0.92 بالمائة و37874 حالة طلاق بمعدل 37.8 بالمائة. و بينت المنشورات الاحصائية أن عدد الزيجات المسجلة في تصاعد مستمر، فقد انتقلت من 1900 حالة زواج في بداية 1880 إلى 30000 سنة 1890 لتصل إلى حوالي 43000 زواج في سنة 1901

وإلى 47000 في 1902 وترجع هذه الزيادة إلى تحسن ظروف التسجيل وارتفاع معدلات التغطية لكن بعد هذا التاريخ بدأت أعداد الزيجات تتراجع إلى أن وصلت إلى 28000 سنة 1909 وهي السنة التي شهدت موجات كبيرة للهجرة نحو الشرق الأوسط، واستمرت أعداد الزيجات في الانخفاض تارة والارتفاع تارة أخرى، فقد زادت خلال الفترة 1910- 1912 إلى حوالي 35000 زواج ثم عاودت الانخفاض إلى 22295 سنة 1914 ، ولعل اندلاع الحرب العالمية الأولى كان لها تأثيرها على سوق الزواج في الجزائر حيث كان تطور أعداد الزيجات بطيئا نتيجة لانظمام أعداد كبيرة من الشباب الجزائري إلى صفوف الجيش الفرنسي وهو ما أدى إلى زيادة الوفيات في هذه الفئة المقبلة على الزواج، إلا أن الاتجاه العام للزواج خلال السنوات الأولى من القرن العشرين كان الانخفاض و لم يتضح إذا كان سبب هذه التغيرات راجع إلى انخفاض أعداد الزيجات حقا أو إلى نقص التغطية في تسجيل الأحداث الديموغرافية .ومنذ 1949 أصبح تسجيل عقود الزواج إجباريا، ونظرا للحوافز التي وضعتها الدولة في إطار توسيع دائرة التسجيل وذلك من خلال إدخال نظام الضمان الاجتماعي بالإضافة إلى بعض المنح والمساعدات العائلية ارتفع أعداد الأزواج المسجلين خلال الفترة 1950 و1951. و يعد معدل الزواج من المؤشرات الهامة لدراسة تغير نمط الزواج في أي مجتمع وهو أكثر دقة ووضوحا من الأعداد المطلقة لأنه يسمح بتحليل مسار الزواج عبر فترات زمنية مختلفة وتحديد الأسباب والعوامل المساهمة في تطوره ، وقد شهد معدل الزواج في الجزائر انخفاضا خلال الحرب العالمية الأولى حيث لم يتجاوز 50 بالألف ثم ارتفع بشكل طفيف ليصل إلى 73 بالألف سنة 1912 لكنه عاود الانخفاض خلال الفترة الممتدة ما بين 1920 و1922 بسبب الأوبئة والمجاعة التي عرفتها الجزائر آنذاك ليصل إلى أقل من 40 بالألف ، أما خلال الحرب العالمية الثانية فلم تتأثر معدلات الزواج كثيرا حيث زادت نسبيا أين بلغت 60 بالألف سنة 1942.

وفي بداية 1950 عرفت معدلات الزواج ارتفاعا مماثلا لما شهدته في بداية القرن العشرين حيث سجلت معدل يفوق 90 بالألف ، إلا أنها تراجعت في السنوات الموالية (1956 و1957) ويمكن تفسير ذلك بضعف التغطية أو ربما انخفاض حالات إعادة الزواج التي يتبعها انخفاض في حالات الطلاق .

3-1 ســـن الزواج الأول :

شهدت معدلات العزوبة النهائية في بداية القرن العشرين عند الأوروبيين المستوطنين بالجزائر نسب معتبرة على خلاف السكان المسلمين الذين لم تشكل لهم العزوبة أية مشكلة فقد كانت هذه المعدلات منخفضة جدا وغالبا ماتمس فئة المعاقين ذهنيا أو جسديا، «فحسب Fargues (1986) وجد أن الزواج ظاهرة عامة فحوالي 97 إلى 99 بالمائة من السكان يتزوجون على الأقل مرة واحدة » [1] ،وفي الفترة مابين 1905- 1914 تم حساب السن المتوسط للزواج من خلال معطيات الحالة المدنية وقدر بثلاثين سنة للرجال وواحد وعشرين سنة للإناث لكن هذه النتائج لم تكن تعكس السن الحقيقية لزواج الجزائريين في تلك المرحلة لأن التسجيلات كانت ناقصة و لم تشمل أغلب مناطق الوطن، فهي كانت مقتصرة على مراكز الاستيطان وبعض المدن مع العلم أن معظم سكان الجزائر كانوا ريفيين(حوالي 80 بالمائة). وخلال التعدادات السكانية العامة للسنوات 1911، 1948، 1954 تم استخدام طريقة هاجنال Hajnal لحساب السن المتوسط للزواج وتبين أن نتائج هذه التعدادات كانت أقرب إلى الواقع، فهناك نقص في تسجيل حالات الزواج المبكر في الحالة المدنية، خاصة بالنسبة للإناث « فقد اتضح من تعداد 1911 أن متوسط سن زواج الإناث لم يتعد 17.6 سنة وارتفع إلى 20 سنة في تعداد 1948 لكنه انخفض بشكل طفيف في تعداد 1954 ليصل 19.6 سنة ، واستمر في الانخفاض بعد الاستقلال ليصل إلى 18.3 سنة 1966 ، أما بالنسبة للرجال فقد عرف متوسط سن الزواج انخفاضا نسبيا أين كان في حدود 26.5سنة 1911 لينخفض إلى 25.8 في تعداد 1948 ثم 25.2 سنة في تعداد 1954 »[2] .

ومن خلال الدراسة التي أجراها Demonté (1923) حول توزيع السكان المسلمين المتزوجين حسب السن (1905-1914) تبين أنهم يتزوجون في سن مبكرة خاصة الإناث ، وهذه الدراسة جاءت لتؤكد وتوافق نتائج Fargues حول الزواج في الجزائر في بداية القرن العشرين أين تبين أن 50 بالمائة من النساء في سن 17 سنة كن متزوجات في حين أن 45 بالمائة من الرجال في سن 25 سنة كانوا عزابا، وتبين أيضا من نفس الدراسة أن 50 بالمائة من الزيجات كانت أعمار النساء تقل عن 20 سنة و75 بالمائة من الزيجات كانت أعمار النساء تقل عن 25 سنة ، وفي المقابل فإن هذه النسب كانت مختلفة كثيرا عند السكان المستعمرين ، فنسبة النساء الفرنسيات اللائي تزوجن في

---

[1] Kamel Kateb , op cit , p 15

[2] Zahia Ouadah Bedidi,Kamel Kateb, l'Actualité démographique du Maghreb, ministère de l'éducation national, avril 2002, p25

سن تقل عن 20 سنة لم تتعد 20 بالمائة ، و50 بالمائة تزوجن في سن 20-24 سنة و18.3 بالمائة تزوجن في سن 25-29 سنة، وبينت الاحصائيات خلال الفترة 1900-1915 أن 5 بالمائة من الأزواج كانت أعمارهم تقل عن 15 سنة .

وكما أن سن الزواج عند الإناث يكون مبكرا فإن الرجال أيضا يتزوجون في سن مبكرة لكن بنسب أقل ، فحوالي 10 بالمائة من الرجال الذين تقل أعمارهم عن 20 سنة كانوا متزوجين خلال هذه الفترة وعند سن 35 تصل نسبة المتزوجين إلى 75 بالمائة .

وبعد مرور 50 سنة من بداية القرن العشرين تبين أن نمط الزواج لم يتغير ، فمن خلال سلسلة إحصائيات 1954-1959 تبين أن النساء لازلن يتزوجن في سن مبكرة ، فأكثر من 40 بالمائة من الزيجات تقل فيها أعمار النساء عن 20 سنة وحوالي 70 بالمائة من الزيجات تمت في سن يقل عن 25 سنة ، أما بالنسبة للرجال فأقل من 4 بالمائة فقط هم الذين تزوجوا قبل بلوغ سن العشرين ، وهو ما أكدته نتائج تعداد السكان لعام 1954 فمن بين 768499 امرأة متزوجة تبين أن 60.2 بالمائة تزوجن في سن يتراوح بين 15 و19 سنة ، و25.4 بالمائة من النساء تزوجن في سن بين 20-24 سنة ، كما بين التعداد أن 3148 امرأة تزوجن قبل بلوغ سن 15 أي بنسبة 0.4 بالمائة من مجموع النساء المتزوجات.

جدول رقم 3: توزيـــع الزيجـــات حسب السن والجنس لسكان الجزائر خلال الفترة 1911-1913 (منطقة الشمال)

Catégories d'age	Nouveaux maries pour 1000 habitants de chaque catégorie d'age				Répartition de 1000 mariages par catégorie d'age			
	Européens		Musulmans		Européens		Musulmans	
	Masc	fém	mas	fém	Masc	fém	masc	fém
Moins de 15 ans	-	-	-	42	-	-	-	27
De 15 à 19 ans	40	301	139	835	7	190	97	464
De 20 à 24 ans	484	814	426	457	219	459	270	294
De 25 à 29 ans	841	429	413	191	440	192	271	130
De 30 à 39 ans	278	142	218	85	240	111	217	79
De 40 à 49 ans	91	55	129	31	65	35	86	19
De 50 à 59 ans	46	24	96	11	23	11	43	4
De 60 ans et plus	16	5	37	3	6	2	16	1

Source : Kamel Kateb, La Fin du Mariage Traditionnel en Algérie 1876-1998, France : éditions Bouchene, 2001, p 39.

4-1 الفرق في السن بين الزوجـــين:

شهدت الفروق في السن بين الزوجين في السنوات الأولى من القرن العشرين معدلات مرتفعة تجاوزت 15 سنة ، فخلال السنوات 1904 ،1905 ، 1906 كان الفرق في السن في حدود 12 سنة هذا بالنسبة للقطاعات الحضرية التي تتوفر عنها معطيات إحصائية عن الحالة الزواجية للسكان الجزائريين .وتختلف الفروق بشكل كبير حسب السن التي تزوجت فيها المرأة ، فبالنسبة للنساء الجزائريات في الفئة العمرية 15- 20 سنة كان الفرق في حدود تسع سنوات في بداية القرن العشرين وانخفض بنسبة قليلة بعد مرور أكثرمن خمسين سنة ليصل إلى 7.2 سنة ، أما النساء الأوروبيات في الفئة العمرية 20- 24 سنة فقد كان الفرق أقل ، فخلال الفترة 1901- 1907 وصل إلى خمس سنوات وانخفض إلى أربع سنوات تقريبا في سنة 1950 .

وقد بينت الإحصائيات أن الفروق لا تختلف كثيرا عند المستعمرين ففي نفس الفترة (1901-1907) كان الفرق في السن بين الأزواج الذين تزوجوا قبل سن العشرين في حدود ثماني سنوات وبعد مرور خمسين سنة لم ينخفض هذا الفرق كثيرا وبقي في حدود 7.2 سنوات.

لكن إذا علمنا أن هذه الاحصائيات كانت مقتصرة على المناطق الحضرية التي يحتلها ثمانين بالمائة من المستعمرين، وبما أن معظم الجزائريين كانوا ريفيين فإن هذه الفروق لاتعكس أرقاما واقعية بالنسبة لتلك الفترة، فلو أن المعطيات كانت عامة وشاملة لكل المناطق الحضرية والريفية لكان الفرق في السن بين الأزواج أكبر من المعدلات المصرح بها من طرف السلطات الاستعمارية خاصة وأن المعروف أن أعدادا كبيرة من النساء تتزوج قبل بلوغ الخامسة عشر من العمر ، لكن ما يمكن الاتفاق عليه هو أنه كلما كانت سن المرأة عند الزواج صغيرة كلما كان الفرق بينها وبين زوجها أكبر ، خاصة وأن الرجال في العموم لا يتزوجون في سن مبكرة كما هو الحال بالنسبة للنساء وهو مايمكن توضيحه من الجدول الموالي:

جدول رقم 4: تطـــور الفـــروق بين الأزواج حسب الفئة العمرية للنساء خلال الفترة 1900 و1958

Année	Population indigène Algériennes		population Européens	
	< 15 ans	15-19 ans	< 20 ans	20-24 ans
1900	14.3	9.8	-	-
1901	10.3	8.9	9.2	4.8
1902	8.4	8.3	7.9	4.8
1903	9.7	8.5	7.4	4.7
1904	11.3	8.2	7.2	4.7
1905	11.3	9.2	8.6	4.8
1950	**	**	7.2	3.8
1951	**	**	7.5	3.6
1952	**	**	7.2	3.6
1953	**	**	7.2	3.5
1954	9.6*	8.3*	7.3	3.4
1955	9.4*	7.9*	7.4	3.5
1956	9.2*	7.5*	7.5	3.3
1957	8.8*	7.2*	7.4	3.2
1958	8.6*	7.2*	7.3	3.2

Note : * communes urbaines, ** données non disponibles
Source: Kamel Kateb, op cit p 21

ففي الجزائر يعتبر المهر شرطا ضروريا يدفعه الزوج للزوجة مما يستدعي الرجال في كثير من الأحيان إلى تأخير زواجهم حتى يتمكنوا من تحصيل قيمة المهر ، وفي المقابل فإن المرأة ببلوغها سن العاشرة من العمر تكون مؤهلة لدخول سوق الزواج خلال تلك الفترة حيث أن أغلبية النساء تتزوجن في سن مبكرة وتأخير الرجال للزواج قد لايترك لهم الفرصة دائما للارتباط بامرأة عازبة لذلك فإنهم مجبرون على الزواج بالمطلقات أو الأرامل وهو مابينته الاحصائيات في الفترة مابين 1900- 1915 فنسبة الرجال الذين تزوجوا بمطلقات أو أرامل كانت تتراوح بين 10 إلى 13 بالمائة .

5-1 تعـــدد الزوجـــات:

تعدد الزوجات مشروع في الإسلام على أن لايتجاوز أربع نساء في وقت واحد ، وهو مرتبط في كثير من الأحيان بالمستوى المادي والمكانة الاجتماعية التي يحتلها الرجل داخل المجتمع، فالرجال الأثرياء أو رؤساء القبائل يعبرون عن علو مكانتهم عن طريق الارتباط بأكثر من زوجة وإنجاب

أكبر عدد من الأطفال، لكن المجتمع الجزائري ومنذ بدايات القرن العشرين لم يشهد أهمية كبيرة لنظام التعدد حتى في الوقت الذي كانت فيه العادات والتقاليد الاجتماعية القديمة تتحكم بشكل كبير في نمط الزواج.

ويقاس معدل تعدد الزوجات بعدد الأزواج المرتبطين بأكثر من امرأة بالنسبة للرجال المتزوجين خلال مرحلة معينة، أو بعدد الأزواج unions في نمط الزواج التعددي بالنسبة لعدد الزيجات المسجلة في سنة معينة ، وقد شهدت الجزائر انخفاضا مستمرا لظاهرة التعدد على مدى قرن من الزمن حسب الإحصائيات التي صرحت بها السلطات الاستعمارية – وتبقى هذه المعدلات المسجلة في فترة الاحتلال متحفظ عليها لأن عملية التسجيل في تلك الفترة كانت ناقصة-

بلغت نسبة الرجال المرتبطين بأكثر من زوجة خمسة عشر بالمائة سنة 1886 وانخفضت إلى مستوى متدني لا يتجاوز 1.5 بالمائة سنة 1986 ، وحسب الباحث D.Tabutin فإن تعدد الزوجات كان يشهد انتشارا واسعا في المناطق الريفية أكثر من المناطق الحضرية ، وهو يختلف حسب الأقاليم فقد قسم الباحث شمال الجزائر إلى نطاقين : الأول يتميز بمعدلات مرتفعة لنظام تعدد الزوجات ويضم مناطق الهضاب العليا أما النطاق الثاني فيتميز بمعدلات منخفضة تشمل معظم المناطق الساحلية والمدن الكبرى من وهران إلى غاية قسنطينة، وحسب النشاط الاقتصادي فإن المزارعين والحرفيين الصناعيين هم أكثر الفئات التي تعرف معدلات كبيرة لتعدد الزوجات، على عكس الإطارات العليا وأصحاب المهن الحرة التي تنخفض عندهم هذه المعدلات، كما أن التعليم يلعب دورا هاما في انتشار مثل هذا النمط، فالرجال الأميين ترتفع عندهم معدلات التعدد في حين تنخفض عند الفئات الأكثر تعليما.

جدول رقم 5: تطـــور معدلات تعـــدد الزوجات في الجزائر والمغرب

année	Algérie	Maroc	
1886	14.8	-	
1896	11.9	-	
1906	7.3	-	
1911*	6.4	-	
1948	3.0	1952	6.6
1954	2.0	1961/63	3.1
1966	1.8	1967	3.0

Source : Aziz Ajbilou, op cit, p 26

* Zahia Ouadah Bedidi, Kamel Kateb, op cit p15

من خلال الجدول السابق نلاحظ انخفاضا واضحا لمعدلات تعدد الزوجات في الجزائر وإذا ما قارناها بتلك المسجلة في المغرب في سنوات الخمسينات والستينات نجد أن هذه الأخيرة عرفت نسبا أعلى، ففي بداية الخمسينات وصلت نسبة تعدد الزوجات في المغرب حوالي 6.6 بالمائة في المقابل لم تسجل الجزائر إلا 2 بالمائة ، ومع أن المعطيات عن المغرب في القرن التاسع عشر غير متوفرة كما هو الحال بالنسبة للجزائر إلا أنه يمكننا القول انطلاقا من النتائج الأخيرة أن المعدلات قد تكون أعلى بكثير خلال تلك الفترة ، و تبقى هذه المعدلات عموما في تراجع لكن بنسب متفاوتة بين المغرب والجزائر .

شكل رقم 1: تطـــور معدلات تعـــدد الزوجات في الجزائـــر في الفترة من 1886 إلى 1966

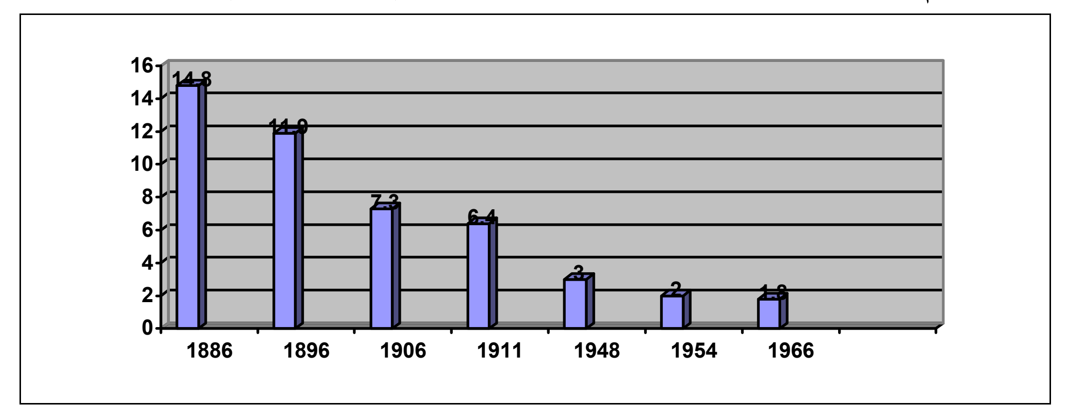

2- تطـــور نمـــوذج الزواج في الجزائر بعد الاستقـــلال:

2-1 تطـــور الحالة الزواجية (المدنية) للسكان منذ 1966 إلى غايـــة 2002:

إن تحليل تركيبة السكان الأكثر من عشر سنوات حسب الحالة الزواجية تبين لنا بوضوح التغيرات التي عرفتها وضعية السكان منذ 1966 إلى غاية آخر إحصاء للسكان لعام 1998 ، وما يلاحظ بشكل رئيسي هو الارتفاع المستمر لمعدلات العزوبة عند الذكور والإناث على حد سواء .

فمعدلات العزوبة بالنسبة للذكور ارتفعت من 43.2 بالمائة سنة 1966 إلى 55.2 بالمائة سنة 1987 لتصل إلى أكبر قيمة سنة 1998 وهي 69 بالمائة، أما عند الإناث فإن ارتفاع معدلات العزوبة كان أكبر بكثير وفاق الزيادة في معدلات العزاب الذكور، فخلال نفس الفترة 1966-1998 انتقل معدل العازبات من 28.1 بالمائة إلى 62 بالمائة.

ومقابل هذه الزيادة في معدلات العزوبة كان هناك انخفاض ملحوظ في معدلات الزواج التي انتقلت من 54.3 بالمائة سنة 1966 إلى 30 بالمائة سنة 1998 بالنسبة للذكور ، وهو نفس الحال بالنسبة للإناث فقد انخفضت المعدلات من 55.3 بالمائة إلى 32 بالمائة خلال نفس الفترة، ويمكن

أن نوضح التغيرات على مستوى الحالة المدنية للسكان وفق التعدادات السكانية العامة الأربعة في الجدول الموالي

جدول رقم 6: توزيع السكان الأكـــبر من عشر سنوات حسب الجنس والحالـــة المدنية فيما بين التعدادات العامـــة (بالمائة)

	RGPH 1966		RGPH 1977		RGPH 1987		RGPH 1998*	
	Hommes	Femmes	Hommes	Femmes	Hommes	Femmes	Hommes	Femmes
Célibataires	43.2	28.1	50.5	37.0	55.2	43.6	69	62
Maries	54.3	55.3	47.8	50.2	43.7	46.4	30	32
Veufs	1.6	14.2	1.6	12.3	0.7	7.9	0.4	5.1
Div/ Sep	0.8	2.3	0.1	0.6	0.4	2.0	0.3	1.2
Total	100	100	100	100	100	100	100	100

Source : R.Brahimi, Z .Ouadah, La_Nuptialité Algérienne à travers l'Etat Matrimonial – données issues du RGPH 1987-_ONS, Alger, p3

*شهرزاد طويل ، مرجع سابق، ص 115

من خلال الجدول نلاحظ أيضا أن معدلات الترمل شهدت انخفاضا شديدا فاق الخمسين بالمائة عند كلا الجنسين، حيث انخفضت معدلات المترملين من 1.6 بالمائة غداة الاستقلال إلى 0.4 بالمائة فقط سنة 1998 ، أما عند الإناث وبالرغم من أن المعدلات تزيد كثيرا عن تلك التي عرفها الرجال إلا أنها انخفضت أيضا بنسبة كبيرة حيث انتقلت من 14.2 بالمائة سنة 1966 إلى 5.1 بالمائة سنة 1998 ، ويمكن تفسير هذا الانخفاض المهم في معدلات الترمل إلى إعادة الزواج بعد وفاة الشريك خاصة بالنسبة للرجال، إضافة إلى ذلك فإن زيادة الوفيات في جيل أرامل الحرب ساهم في تقليص هذه المعدلات.أما بالنسبة لمعدلات الطلاق فكانت متذبذبة بين انخفاض وارتفاع خلال الفترة 1966 -1998، عند الذكور كان الانخفاض في الفترة 1966 -1977 من 0.8 بالمائة إلى 0.1 بالمائة ، والإناث من 2.3 بالمائة إلى 0.6 بالمائة ، وهو مايمكن تفسيره بإعادة الزواج بعد حدوث الطلاق كما أن تعدد الزوجات يمكن أن يمتص نسبة هامة من حالات الطلاق عند النساء، إلا أن هذه المعدلات تعاود الارتفاع بشكل طفيف في التعداد الموالي 1987 وبعده تنخفض في تعداد 1998 لتسجل نسبة 0.3 بالمائة للذكور و 1.2 بالمائة للإناث، وعموما فإن هذا التراجع قد يعود لتغير نمط الزواج في الجزائر خلال السنوات الأخيرة ، حيث زادت حرية الفرد في اختيار شريك الحياة وبذلك فإن اتباع معايير معينة لهذا الاختيار كالتوافق في السن ومستوى التعليم وكذا الحالة الاجتماعية يسمح في كثير من الأحوال باستقرار الزواج الأول

فحوالي تسعة من بين عشر زيجات تستقر في الزواج الأول ، كما أن الظروف الصعبة التي يواجهها الشباب في بناء الأسرة والدخول لسوق الزواج تحول دون حدوث حالات كثيرة للطلاق .

2-2 تطــور معدلات العزوبــة حسب فئات السن

تعد دراسة العزوبة حسب فئات السن مؤشرا إضافيا هاما لتتبع تطور نموذج الزواج في أي مجتمع ، فهي تعطينا صورة عن تركيبة السكان حسب السن والجنس ومدى تغير الحالة المدنية حسب هذه الخصائص الديموغرافية ، وفي الجزائر فإن تتبع وتحليل معطيات الإحصاءات السكانية الأربعة التي تم إجراؤها بعد الاستقلال يمكن أن تبرز لنا التغير الواضح في الحالة الزواجية خاصة في فئات السن الشابة أين شهدت معدلات العزوبة في الفئة العمرية 15- 20 سنة ارتفاعا كبيرا وفي المقابل تراجعت معدلات الزواج عند كلا الجنسين في فئات السن الأولى بين 15 و30 سنة.

جدول رقم 7: تطــور الحالة الزواجية للسكان الأكبر من 15 سنة حسب فئات السن والجنس بين إحصاء *1966 و تحقيق 2002**

age	année	célibataires		maries		Divorces		Veufs	
		masculin	féminin	masculin	féminin	masculin	féminin	masculin	Féminin
15-19	1966	93.9	44.5	5.9	52.4	0.2	2.6	-	0.5
	2002	99.8	98.1	0.2	1.8	0	0	0	0
20-24	1966	54.5	11.2	49.3	82.6	1.3	4.3	0.4	1.8
	2002	98.4	83.4	1.6	16.1	0	0.4	0	0.1
25-29	1966	19.5	4.0	78.1	88.3	1.8	3.7	0.7	4.1
	2002	85.3	57.5	14.4	40.8	0.2	1.3	0	0.3
30-34	1966	8.4	2.2	89.3	87.3	1.5	3.1	0.9	7.5
	2002	53.6	33.7	45.7	62.7	0.5	2.5	0.1	1
35-39	1966	5.0	1.6	92.7	84.7	1.2	2.7	1	11
	2002	18.9	16.6	80	77	1	4	0.1	2.4
40-44	1966	3.4	1.3	94.3	80.1	1.1	2.7	1.3	15.9
	2002	7.3	9.1	91.7	83	1	4	0	3.8
45-49	1966	2.6	1.1	94.9	74.5	1	2.7	1.6	21.7
	2002	2.3	3.8	96.8	84.9	0.6	4.2	0.2	7.1
50-54	1966	2.3	1.1	94.4	65.2	1.1	2.8	2.2	30.9
	2002	1.3	2.6	97.6	81.4	0.5	3.8	0.6	12.2
55-59	1966	2.0	1.2	94.0	55.4	1.2	2.6	2.9	40.6
	2002	0.9	1.5	97.2	80.4	0.7	3.1	1.2	15
60-64	1966	1.8	1.4	82.3	42.1	1.2	2.6	4.6	53.9
	2002	0.3	0.6	97.3	66.1	0.4	3.1	2.1	30.2

Source : * Sahraoui Tahar, Mariage et Fécondité dans les Pays Arabes-Cas de l'Algérie-_ thèse de doctorat, université de Lodz, 1993 p 94
** Enquête Algérienne sur la santé de la famille 2002

شكل رقم 2: تطور نسب العزاب الذكور والإناث حسب فئات السن بين 1966 و 2002

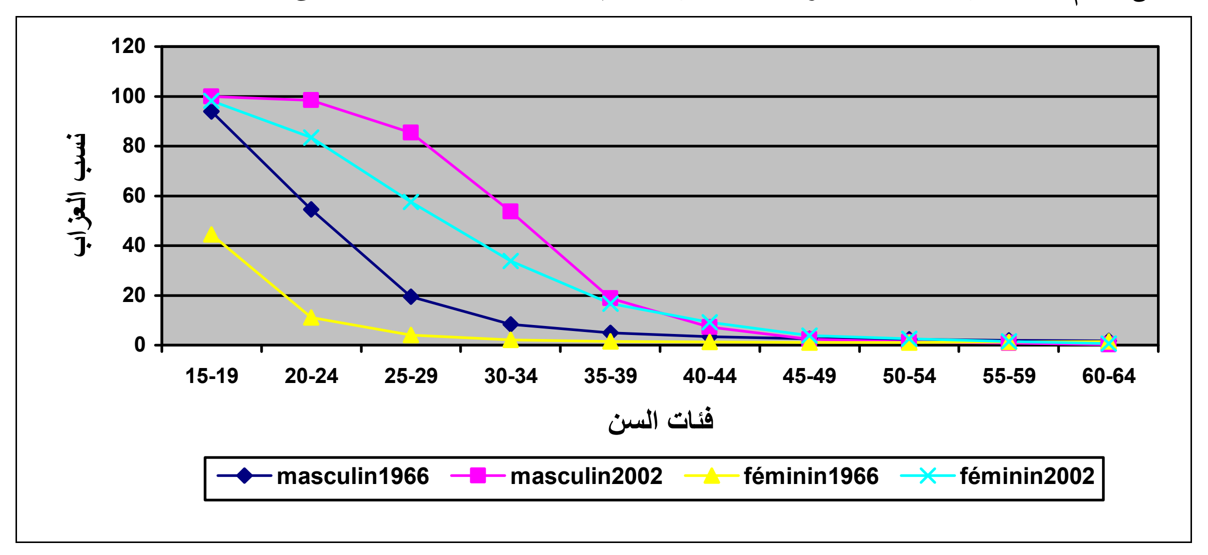

من خلال الجدول السابق الذي يبين توزيع السكان الأكبر من 15 سنة حسب السن والجنس والحالة المدنية بين تعداد 1966 وتحقيق 2002 تتضح لنا تغيرات عديدة على مستوى الحالة الزواجية للسكان، وهي تدل على التطور البارز لخصائص الزواج في الجزائر مما ينعكس على سن الزواج الأول خصوصا عند النساء، ففي الوقت الذي كانت نسبة المتزوجات في فئة السن 20 - 24 سنة في تعداد 1966 تقارب الخمسين بالمائة تراجعت هذه النسبة بشكل كبير لتصل إلى حدود 1.6 بالمائة فقط في 2002 .لكن مع الإشارة هنا إلى أن المعدلات المسجلة في التحقيق لاتعبر عن النسبة الشاملة والعامة كما في التعداد السكاني لذلك فهي تتراوح بين مجالي الثقة حيث أنها يمكن أن تفوق النسبة السابقة أو تقل ، لكن عموما فإن توزيع السكان حسب الحالة المدنية عرف تغيرات هامة جدا .ولعل أبرز مايؤكد هذا التغير هوالارتفاع في نسب العزاب الذكور والإناث وهو ما يمثله البيان رقم 2 ، فقد شهدت معدلات العزوبة ارتفاعا شديدا في الفئات العمرية بين 20 و35 سنة بالنسبة للذكور وكانت قمة هذه الزيادة في الفئة 25- 29 سنة حيث ارتفعت نسبة العزاب بأكثر من أربعة أضعاف أين انتقلت من 19.5 بالمائة سنة 1966 إلى 85.3 بالمائة سنة 2002 وتتراجع الفروق بعد ذلك بين التعدادين في نسب العزاب ابتداء من سن الأربعين.

أما عند الإناث فإن التغير يبدأ من فئة السن 15- 19 سنة ، لأن النساء في الماضي تتزوجن قبل بلوغ الخامسة عشر من العمر ، وكانت قمة الزيادة في معدلات العزوبة في الفئة العمرية 20- 24 سنة حيث ارتفعت من 11.2 بالمائة إلى 83.4 بالمائة وابتداء من الفئة 40-44 سنة تنخفض الفروق في نسب العازبات أين تصل إلى حدود الواحد بالمائة وفي هذه السن تكون أغلبية النساء قد تزوجن على الأقل مرة واحدة، فالزواج في المجتمع الجزائري عام وشامل لأنه الإطار الوحيد والشرعي لارتباط الرجل بالمرأة من أجل تكوين أسرة.

فيما يتعلق بالطلاق والترمل نلاحظ تباينا واضحا بين الجنسين ،فبالنسبة للنساء عرفت نسب الترمل قيما مرتفعة خلال إحصاء 1966 نتيجة ارتفاع نسب الوفيات في أوساط الرجال بسبب حرب التحرير التي دامت سنوات طويلة وخاصة عند فئات النساء الأكبر من أربعين سنة ، في المقابل لم يعرف الرجال نسب مهمة للترمل ولا حتى معدلات الطلاق وذلك يعود أساسا لسهولة إعادة الزواج عندهم بعد حدوث الطلاق أو وفاة الزوجة ، وهو ما لاينطبق على الزوجة التي يتوفى عنها زوجها أو تتعرض للطلاق ففرصها لإعادة الزواج تقل خاصة مع وجود الأطفال من الزوج الأول، إضافة إلى ذلك فإن توفر نسب كبيرة من النساء العازبات في سن الزواج وتراجع نظام تعدد الزوجات يقلل من احتمالات إعادة الزواج عند هؤلاء النساء.

جدول رقم 8: توزيـــع الزيجـــات حسب الحالـــة المدنية للزوجين لسنة 1984(%)

Etat matr épouse / Etat matr époux	Célibataire	veuve	dévorcée	total
Célibataire	88.95	0.50	1.28	90.78
Déjà marie	2.39	0.46	0.85	3.68
Veuf	1.06	0.49	0.90	2.50
Dévorcé	1.75	0.11	1.27	3.11
Total	94.15	1.58	4.30	100

Source : ONS, Démographie Algerienne1985, Collections Statistiques Démographique N1, 1988, p23.

يتضح من الجدول السابق أن أغلب السكان يتزوجون على الأقل مرة واحدة قبل بلوغ سن الخمسين ، ففي سنة 1985 حوالي 89 بالمائة من الزيجات كانت تتم بين زوج وزوجة عازبين، بالنسبة للرجال فهم يتزوجون أو يعيدون الزواج بنساء عازبات بنسبة 94.15 بالمائة وهي نسبة تفوق نسبة النساء المقدرة بحوالي 90.7 بالمائة، كما أن الرجال يعيدون الزواج بعازبات بنسبة تفوق الخمسة بالمائة في حين لاتتعدى هذه النسبة عند النساء اللائي سبق لهن الزواج 1.78 بالمائة.

*** معدلات العزوبـــة النهائيـــة:**

عرفت معدلات العزوبة خلال السنوات الأخيرة قفزة كبيرة عند الجنسين في مختلف الفئات العمرية وقد شملت هذه الزيادة فئات السن الكبيرة أيضا نتيجة لارتفاع سن أول زواج الذي فاق عتبة الثلاثين سنة فمن مقارنة معطيات التعداد السكاني لسنة 1966 مع تعداد 1998 نجد أن هذه المعدلات قد تضاعفت في فئات السن 35-39، 40-45 و 45-49 سنة ، لكن مع ذلك تبقى معدلات العزوبة النهائية ضعيفة نسبيا و من الصعب التنبؤ بمستوياتها في المستقبل لذلك فهي تحتاج إلى دراسات معمقة للتعرف على أهم العوامل التي يمكن أن تؤثر بها وتساهم في ارتفاعها .

جدول رقم 9: تطــور نسب النساء العازبـــات بين 35 و 39 سنة من خلال تعدادي 1966 و 1998(%)

		35-39 ans		40- 44 ans		45-49 ans		Total	
		Effectif célibataire	Effectif total	Effectif célibataire	Effectif total	Effectif célibataire	Effectif total	Effectif célibataire	Effectif total
1966	effectif	4848	303000	3095	238077	2236	203273	10179	744350
	Cél %	**1.6**		**1.3**		**1.1**		**1.4**	
1998	effectif	92864	825603	37448	686994	16830	543581	147142	2056178
	Cél %	**11.2**		**5.5**		**3.1**		**7.2**	
Rapporte des proportions entre 1998-1966		**7**		**4.2**		**2.8**		**5.1**	

Source : Lebsari Ouardia, Les Evolutions Démographiques récentes en Algérie, dans : Changements Familiaux Changements Sociaux, Actes du 3eme colleque 20-21 janvier 2004, nº3, publications de la faculté des sciences humaines et sociales, université d'Alger, 2005-2006, p30.

من قراءة الجدول نلاحظ أن نسبة العازبات في فئة السن 35-39 سنة تضاعفت سبع مرات فقد كانت في تعداد 1966 تقدر ب 1.6 بالمائة ووصلت إلى 11.2 بالمائة سنة 1998 أما في الفئة العمرية 40-44 سنة فالنسبة تضاعفت أربع مرات حيث زادت خلال نفس الفترة من 1.3 بالمائة إلى 4.2 بالمائة ، في حين تضاعفت نسبة العزوبة لكل الفئات بأكثر من خمس مرات خلال الفترة 1966 - 1998 .

وعموما فإن تطور معدلات العزوبة في السنوات الأخيرة عند الجنسين كانت أكثر حدة في الفئات العمرية الشابة وهو ماانعكس على تطور سن الزواج الأول ، لكن بالرغم من هذه الزيادة تبقى معدلات العزوبة النهائية منخفضة نسبيا حيث لم تشهد تغيرات كتلك التي عرفتها المعدلات في

الأعمار المبكرة ، إلا أن الاختلافات بين الجنسين كانت واضحة فمن خلال بيانات التحقيقين الوطنيين لسنة 1992 و 2002 استخرجنا معدلات العزوبة النهائية والتي تمثل نسبة العزاب في سن الخمسين، بالنسبة للذكور كان المعدل في حدود 1.4 بالمائة سنة 1992 ليصل إلى 1.8 بالمائة فقط بعد عشر سنوات، لكن الوضع ليس نفسه عند النساء فقد زادت المعدلات بشكل أكبر بين التحقيقين حيث انتقلت من 1.9 بالمائة إلى 3.2 بالمائة وقد تكون هذه الأرقام مرشحة للارتفاع في السنوات القادمة ، وهو مايمكن أن يطرح تساؤلات أخرى عن التوازن في سوق الزواج بين أعداد العزاب الذكور والإناث .

2-3 التــوازن في ســوق الزواج بين 1977 و2002

إن عدم التوازن بين أعداد العزاب والعازبات المرشحين للزواج يعود عموما إلى أن الرجال يتزوجون من نساء أقل منهم في السن هذا مايجعل أعداد النساء تزيد نسبيا عن أعداد الرجال في سوق الزواج.

ويمكن توضيح التغيرات التي شهدها سوق الزواج في المجتمع الجزائري منذ 1977 إلى غاية 2002 وذلك بحساب نسبة النساء لكل مائة رجل حسب فئات السن، والتي تزيد فيها أعمار الذكور بخمس سنوات عن أعمار الإناث وذلك لأن الفرق في السن بين الزوجين عند الزواج هو في المتوسط يقدر بخمس سنوات.*

جدول رقم 10: معــدل النساء العازبات لكل مائة رجل عازب في تعدادات السكان للسنوات 1977، 1987، 1998 وتحقيق 2002

	Célibataires*		Célibataires**	
	1977	1987	1998	2002
F15-19/ H20-24	133	112	117	99
F 20-24/ H25-29	145	138	113	98
F 25-29/ H30-34	210	146	140	107
F 30-34/ H35-39	114	187	219	178
F 35-39/ H40-44	90	192	302	227
F 40-44/ H45-49	92	101	287	395
F 45-49/ H50-54	98	57	301	292

Source:*Ali Kouaouci, famille femmes et contraception, Alger,CENEAP,FNUAP,1992,p131.

** حساب شخصي انطلاقا من معطيات تعداد 1998 مأخوذة من ديوان الإحصاء ونتائج تحقيق 2002 .

---

* وهو عبارة عن النسبة بين العازبات والعزاب الأكبر بخمس سنوات = العازبات في فئة السن 15-19 / العزاب في الفئة 20-24

من تعداد 1977 نلاحظ عدم وجود توازن بين أعداد العزاب والعازبات في الفئات الاولى ، حيث تزيد أعداد النساء عن أعداد الذكور إلى غاية سن 35 للإناث و40 سنة للذكور، أين تنعكس هذه القيم وتصبح الزيادة عند الذكور حيث يقابل كل مائة عازب 90 عازبة .

أما في تعداد 1987 فإن أعداد النساء العازبات يفوق عدد العزاب أيضا في الفئات الخمسة الاولى لتتعادل النسب بين الجنسين في الفئة 40-44 للنساء و45- 49 للذكور، وتنخفض بعد ذلك لصالح النساء في الفئة الأخيرة ، ونفس الحال في تعداد 1998 الذي تميز بعدم التوازن بين الجنسين في كل الفئات العمرية حيث فاقت أعداد النساء بشكل عام أعداد الذكور، وهو ما يعكس لنا تأثير الأجيال الجديدة على سوق الزواج فهناك أعداد كبيرة من النساء التي بلغت سن الزواج وهي ناتجة عن مرحلة النمو الديموغرافي الكبير الذي عرفته الجزائر بعد الاستقلال«حيث وصل متوسط معدل الزيادة السكانية خلال الفترة الممتدة بين 1966-1977 إلى 3.2% » [1] ، ويعتبر هذا المعدل أعلى قيمة سجلتها الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا ، ومع استمرار دخول أجيال جديدة من النساء الأصغر سنا إلى سوق الزواج فإن الفرص أمام أجيال السبعينات تتضاءل للزواج خاصة وأن نمط الزواج في الجزائر لايزال مرتبطا ببعض التقاليد والعادات التي من بينها اختيار الزوجة الأصغرسنا ، إضافة إلى ذلك فإن هجرة الشباب قد تكون عاملا إضافيا لعدم التوازن بين الجنسين، وهو ما قد يخلق إشكالية جديدة وهي ارتفاع معدلات العزوبة النهائية عند النساء في السنوات القادمة.

2-4 معـــدلات العزوبـــة ومستوى التعليم

يعتبر التعليم من أهم المؤشرات التي تقاس بها درجة تطور وتقدم المجتمعات، إذ أن تنمية الأمم والشعوب مرتبطة بالمستوى التعليمي والثقافي الذي يحققه أفرادها ، فكلما زاد المستوى التعليمي للسكان انعكس ذلك على العديد من الخصائص الاجتماعية، الاقتصادية والديموغرافية لهذه الدول، فارتفاع مستوى تعليم الإناث أدى في كثير من الدول إلى ارتفاع سن الزواج الأول كما أنه أثر على معدلات الخصوبة .

وارتفاع مستوى التعليم قد ينعكس في كثير من الحالات على معدلات العزوبة عند الجنسين في مختلف الفئات العمرية وهو ما أكدته دراسات عديدة في هذا المجال ، فمن خلال الدراسة التي

---

[1] حسين تومي، مشكلة النمو الديموغرافي وتنمية مجتمعات العالم الثالث، رسالة ماجستير في علم الاجتماع ، جامعة الجزائر،1995، ص 207 .

أجراها فيليب أنطوان Philipe Antoine عن ارتفاع نسب العازبات في بعض دول إفريقيا ومن بينها السنغال وجد أن التعليم يحدث فروقا هامة بين النساء العازبات ، حيث تبين أن معدلات العزوبة عند المتعلمات أعلى منها بكثير عند غير المتعلمات وقد لخص النتائج في الجدول الموالي:

جدول رقم 11: توزيـــع النساء الأكبر من 15 سنة حسب فئات السن ومستوى التعليم والحالـــة المدنية في السنغال 1986 (%)

Situation matrimoniale	Célibataires	mariée à monogame	mariée à polygame	divorce	veuve
15-19 ans	71.9	20.6	6.2	1.2	0.1
Non scol	62.1	26.9	9.2	1.5	0.2
scol	85.5	12.0	2.1	0.7	-
20-24 ans	30.0	49.6	16.7	3.6	0.2
Non scol	23.7	52.1	20.6	3.4	0.3
scol	40.8	45.3	9.9	4.0	-
25-29 ans	9.4	50.3	33.3	6.6	0.4
Non scol	7.3	48.6	39.4	4.3	0.3
scol	13.0	53.1	22.9	10.4	0.5
30-34 ans	1.9	43.6	44.7	8.4	1.4
Non scol	1.1	45.2	46.3	5.9	1.5
scol	4.2	39.6	40.6	14.6	1.0
35-39 ans	1.1	38.2	55.1	4.1	1.5
Non scol	0	37.4	57.8	3.0	1.7
scol	8.1	43.2	37.8	10.8	-
40-44 ans	0.5	40.2	48.9	4.9	5.4
Non scol	0.6	42.2	46.6	4.3	6.2
scol	0	26.1	65.2	8.7	-

Source :Philipe Antoine,le Monte du Célibat Féminin dans les Villes Africains, Trois Cas :Pikine, Abidjan,et Brazzaville, les dossiers du Ceped ,N°12, paris,1990,p 19.

من الجدول السابق يتضح الفرق الكبير في معدلات العازبات المتعلمات وغير المتعلمات خاصة في الفئات العمرية الأولى، ففي الفئة الأولى 15-19 سنة بلغت نسبة العازبات المتعلمات 85.5 بالمائة مقابل 62.1 بالمائة لغير المتعلمات، وفي الفئة التي تليها 20-24 سنة كانت نسبة العازبات المتعلمات حوالي 41 بالمائة مقابل 23.7 بالمائة فقط لغير المتعلمات، وعموما فإن دخول المرأة إلى قطاع التعليم يطيل فترة بقائها في حالة عزوبة ويؤخر سن زواجها على عكس غير المتعلمة التي تتهيأ لدخول سوق الزواج في سن مبكرة .

وعلى غرار السنغال فإن الجزائر أيضا عرفت تغيرات في سوق الزواج خاصة ارتفاع نسب العزاب في الأعمار الأولى ، حيث كان للتعليم دور كبير في تباين واختلاف هذه المعدلات بين مختلف فئات السن وبين الجنسين.

ومن خلال نتائج التحقيق الوطني الديموغرافي لسنة 1970/1969 تم استخراج الجدول الموالي:

جدول رقم 12: نسب العـــزاب حسب الجنس والسن ومستوى التعليم لسنة 1970 – شمـــال الجزائر– (%)

Age exact	Niveau d'instruction					
	Nul (a)		Primaire (b)		Second. Supérieur et autre	
	hom	fem	hom	fem	Hom	Fem
18	92.0	45.5	96.0	75.5	99.0	93.5
20	77.0	22.0	85.7	56.5	96.5	80.5
25	34.7	5.8	41.5	14.2	57.0	26.0
30	8.8	2.0	9.7	4.2	19.0	14.2
50	1.5	0.9	1.0	2.9	2.5	3.0

(a) illetres (b) compris l'école coranique
Source : Sahraoui Tahar, op cit, p124.

من القراءة الأولى للجدول نلاحظ أنه في كل الفئات العمرية تزيد معدلات العزوبة عند الجنسين بزيادة المستوى التعليمي وتصل إلى قمتها عند الحاصلين على مستوى ثانوي أو جامعي، كما أن هناك اختلافا واضحا بين الذكور والإناث فتأثير التعليم يكون أكثر حدة عند النساء ، ففي سن العشرين كان معدل العزوبة عند الذكور الأميين 77 بالمائة وتجاوز 85 بالمائة عند ذوي المستوى الابتدائي وارتفع لغاية 96 بالمائة عند المتحصلين على مستوى ثانوي أو جامعي، وإذا لاحظنا الفروق في معدلات العزوبة بين هذه الفئات حسب مستواها التعليمي نجدها ضعيفة مقارنة بتلك التي سجلتها النساء ، ففي نفس السن كان معدل العزوبة عند غير المتعلمات ضعيفا لايتجاوز 22 بالمائة وارتفع إلى 56.5 بالمائة عند ذوات المستوى الابتدائي لكنه حقق قفزة بالنسبة لذوات المستوى الثانوي والجامعي أين تضاعفت النسبة أكثر من ثلاث مرات وبلغ المعدل 80.5 بالمائة ، ويرجع هذا الارتفاع إلى طول فترة التعليم التي تؤخر سن الزواج بالإضافة إلى تغير نظرة المرأة إلى الزواج وتفكيرها في مواضيع أخرى لبناء حياتها كالعمل المأجور.

لكن مع مرور السنوات وحدوث تغيرات عميقة مست جوانب عديدة من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع الجزائري تراجعت الفروق والتباينات في معدلات العزوبة بين مختلف مستويات التعليم خاصة لدى الفئات الأولى بين 15-29 سنة، لكن ذلك لا ينفي استمرار تأثير التعليم على ارتفاع نسب العزاب وهو ماقد نستنتجه من تحقيق 2002

جدول 13: نسب العزاب حسب الجنس وفئات السن ومستوى التعليم لسنة 2002 (%)

	analphabete	Lire-écrire	primaire	moyen	Secondaire	Total
Masculin						
15-19 ans	99.22	99.90	99.90	99.85	100	99.8
20-24 ans	96.05	97.01	98.45	98.81	99.48	98.4
25-29 ans	72.32	81.20	84.95	87.18	93.60	85.3
30-34 ans	37.97	45.25	56.65	57.16	64.82	53.7
35-39 ans	13.50	16.59	21.59	15.57	29.34	18.9
40-44 ans	6.15	5.30	10.07	4.62	13.62	7.3
45-49 ans	2.00	0.92	4.12	1.37	3.39	2.3
50-54 ans	2.21	1.05	0.50	-	2.03	1.3
55-59 ans	1.1	0.24	1.13	-	1.06	0.9
Féminin						
15-19 ans	96.09	96.17	98.11	99.50	99.35	98.2
20-24 ans	79.28	80.53	77.76	85.01	95.81	83.4
25-29 ans	50.83	52.80	54.04	59.81	78.52	57.6
30-34 ans	26.95	28.05	35.11	41.54	49.30	33.8
35-39 ans	11.18	14.95	20.57	21.81	32.95	16.6
40-44 ans	5.69	10.35	11.27	16.40	27.59	9.1
45-49 ans	1.94	5.05	5.41	15.23	5.56	3.7
50-54 ans	1.62	2.81	5.83	3.85	17.65	2.6

Source : Fouzi Amokran ,Nuptialité et Fécondité en Algérie, enquête algérienne sur la santé de la famille2002, Alger ,2005, p19

بالنسبة للرجال فإن الفئات الأولى 15-19 و20-24 سنة لم تعرف فروقا بين معدلات العزاب حسب مستواهم التعليمي، حيث أن معظم الذكور في هذه السن لم يدخلوا سوق الزواج نظرا لارتفاع سن الزواج الأول وهو الوضع نفسه عند المتعلمين وغير المتعلمين فالتعليم لم يكن له الأثر

البارز في تباين النسب وقد تراوحت هذه الأخيرة بين 96 و100 بالمائة، وتبدأ الاختلافات في الظهور بعد سن الثلاثين ففي الفئة 30-34 سنة بلغ معدل العزاب الغير متعلمين أقل من 38 بالمائة، في حين تجاوز المعدل هذه النسبة ليصل إلى أكثر من 50 بالمائة عند ذوي المستوى الابتدائي والمتوسط، وفاق 64 بالمائة عند الحاصلين على مستوى ثانوي.

أما عند النساء فإن الاختلاف في معدلات العزوبة يبدأ من الفئة العمرية 20-24 سنة حيث أن التعليم يلعب دورا كبيرا في ارتفاع نسب العازبات ففي الفئة العمرية 25-29 سنة بلغت نسبة النساء العازبات والغير متعلمات حوالي 50 بالمائة في حين أنها فاقت 78 بالمائة عند الحاصلات على مستوى ثانوي وتشمل هذه الاختلافات باقي فئات السن حيث كلما زاد المستوى التعليمي للمرأة كلما ارتفعت معدلات العزوبة.

3- المـــعدل الخـــام للزواج:

يتشكل هذا المعدل من عاملين أساسيين وهما عدد الزيجات وإجمالي عدد السكان، ويحسب انطلاقا من عدد الزيجات المسجلة في سنة معينة بالنسبة لألف ساكن، ومع أن هذا المعدل يأخذ في المقام مجموعة هامة من السكان الغير معنيين بحدث الزواج إلا أنه يبقى أهم وسيلة لتحليل شدة الزواج ، ويستعمل هذا المؤشر بشكل واسع لسهولة حسابه من جهة ولتوفر المعطيات اللازمة لحسابه من جهة أخرى .

وتعطى العلاقة لحساب معدل الزواج الخام كما يلي :

$$n_t = \frac{m_t}{\bar{p}} \rightarrow \qquad (1)$$

معدل الزواج الخام خلال فترة معينة (t) $= n_t$

هو عدد الزيجات المسجلة خلال فترة زمنية (t) $= m_t$

هو متوسط عدد السكان خلال فترة $\bar{p}$ (t)=

ويمكن توضيح تطور معدلات الزواج في بعض الدول العربية بما فيها الجزائر خلال الفترة مابين 1965 و1990 والمحسوب باستخدام العلاقة(1)، ومع أن هذه المعدلات قد تعطي نتائج مضخمة نسبيا نتيجة تأثير التركيبة السكانية لكل مجتمع على تطور الزيجات، إلا أنها تبقى من أهم المؤشرات المستخدمة لتحليل ظاهرة الزواج من الناحية الديموغرافية.

جدول رقم 14: تطـــور معدلات الزواج في الدول العربيـــة بين 1965 و1990

pays	Mariage pour 1000 personnes				
	1965-70	1970-75	1975-80	1980-85	1985-90
Algérie	5.5	6.3	6.9	6.4	6.1
Egypte	9.0	9.9	10.3	9.3	-
Jordanie	7.6 (b)	6.5	7.5	5.4	5.7(a)
Syrie	7.0	9.5	10.7	8.9	9.1(a)
Tunisie	6.1	8.2	8.5	7.6	6.4(a)

(a) pour l'année 1986 , (b) pour l'année1963
Source : Tahar Sahraoui, op cit, p65

من الملاحظة الأولية للجدول يمكن القول بأن هناك تشابه في تطور معدلات الزواج في مختلف هذه الدول بشكل عام، غير أن مسار تطور هذه المعدلات مر بمراحل مختلفة ، وكانت الفترة مابين 1975- 1980 هي الفترة التي شهدت أعلى المعدلات بالنسبة لمعظم الدول، فقد بلغت في الجزائر حوالي سبعة بالألف وفي الأردن 7.5 بالألف ، وزادت عن هذه القيمة في الدول الأخرى لتصل إلى أكثر من عشرة بالألف في كل من مصر وسوريا، إلا أنها تراجعت في السنوات الموالية لتصل إلى حدود الستة بالألف في كل من الجزائر وتونس وتسعة بالألف في سوريا.

والاختلاف في معدل الزواج الخام يرتبط بشكل كبير بالتركيبة السكانية لكل مجتمع وكذلك بالظروف المؤثرة على ارتفاع وانخفاض هذا المؤشر كتوفر السكن وفرص الشغل للشباب المقبل على الزواج، فالدول التي تتسع فيها قاعدة الهرم السكاني يعني أنها تضم فئة كبيرة من الشباب في سن الزواج مما يرشح معدلاتها للارتفاع على عكس الدول ذات القاعدة الضيقة، كما أن سن الزواج الأول قد يلعب دورا هاما في التأثير على هذه المعدلات.

ويمكن أن تكون العلاقة الأولى (1) لحساب معدل الزواج الخام تضم في المقام $\bar{p}$ مجموعة كبيرة من السكان الغير معنيين بظاهرة الزواج، لذلك اقترح بعض الديموغرافيين مؤشرا آخر يوازي معدل الزواج الخام لكنه أكثر دقة، حيث يقتصر في حسابه على فئة السكان في سن الزواج فقط، وذلك بافتراض أن الزواج قبل سن الخامسة عشر وبعد سن الخمسين لا يؤخذ بعين الاعتبار ، لذلك تم وضع العلاقتين الواليتين:

$$n' = \frac{m}{\overline{\overline{p_{15-50\ ans}}}} \longrightarrow \qquad (2)$$

$$n'' = \frac{m}{\overline{p}_{20+}} \longrightarrow \qquad (3)$$

معدل الزواج الخام= $n'n''$

m = عدد الزيجات المسجلة خلال فترة زمنية معينة

$\overline{p}_{15-50ans}$ = متوسط عدد السكان بين 15 و50 سنة في فترة زمنية معينة

$\overline{p}_{20+}$= متوسط عدد السكان الأكثر من 20 سنة في فترة زمنية معينة

من خلال العلاقتين الأخيرتين يمكن حساب معدلات الزواج في سنوات مختارة

جدول رقم 15: تطـــور معدلات الزواج في الجـــزائر من 1966 إلى غايـــة 1998

années	Rapport de mariage à la population (‰)		
	15-50 ans	20 ans+	total
1966	13.14	12.1	5.6
1970	15.3	14.9	6.2
1977	17.5	17.2	7.3
1980	16.1	16.2	6.9
1987	13.3	13.2	6.0
1989	13.2	13.2	6.0
1998	10.4	-	5.36

Source : Tahar Sahraoui, op cit , p79.

إن الفروق الواسعة بين معدلات الزواج الخام العامة وتلك المحسوبة من العلاقتين الأخيرتين والمتعلقة بفئة السكان في سن الزواج فقط والتي فاقت الضعف على مدى سنوات طويلة، إنما تعكس لنا تأثير التركيبة السكانية للمجتمع الجزائري على معدلات الزواج، أين تشكل نسبة الشباب الجزء الأكبر من هذا المجتمع ، وبالتالي فإن المعدلات التي نعتمد لحسابها على الفئة مابين 15-50 سنة تفوق كثيرا المعدلات بالنسبة لإجمالي السكان.

4-جـــدول الـــزواج:

تعتبر الجداول الديموغرافية بشكل عام من الوسائل الأساسية والهامة لتحليل أي ظاهرة ديموغرافية عبر الزمن ويعرفها بريسات Pressat

« un mode de discription de la façon dont surviennent dans une cohorte, les évènements relatif à un ou plusieurs phénomènes selon l'ancienneté de la cohorte…. » [1]

[1] Roland Pressat, Dictionnaire de démographie, p 211

ويعتبر هذا التعريف عام وغير مخصص لظاهرة ديموغرافية معينة ، فهو قد يشمل جداول الوفيات أو الزواج أو غيرها، وهو يتماشى وطبيعة الظاهرة المدروسة، ويمكن وضع التعريف الموالي لجدول الزواج كما جاء في معجم الديموغرافيا لبريسات:

« La table décrivant la conclusion des union dans une cohorte de mariables selon l'ancienneté de la cohorte »[1]

ويقوم جدول الزواج على نسب العزاب في الأعمار الحقيقية exact ويتم رسم جدول لكل جنس على حدا ويمكن أن نجد أيضا جدول زواج الأرامل أو المطلقين لكن ما يهمنا نحن هو جدول زواج العزاب لأنه يدرس ظاهرة أول زواج والخصائص المرتبطة به.

ويمكن التمييز بين صنفين من هذه الجداول :

الأول يطلق عليه جدول الزواج الخام brut والثاني يسمى جدول الزواج الصافي Net ، أما الأول فيصف لنا ظاهرة الزواج في جيل معين دون إدخال ظواهر أخرى يمكن أن تؤثر على مسار الزواج كالوفيات والهجرة، في حين أن النموذج الثاني لجداول الزواج فيهتم بدراسة الظاهرة مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير عوامل ديموغرافية أخرى قد تغير بعض المؤشرات المتعلقة بتطور الزواج في هذا الجيل .وعموما فإن النموذج الأول أو الجدول الخام يستخدم بشكل أوسع ويسمح لنا بوصف أول زواج بالنسبة للعزاب في جيل معين دون الأخذ ببعض الظواهر التي يمكن أن تعيق حدث الزواج كالوفاة مثلا، وأهم مايميز هذا الجدول أنه يمكننا من استنتاج أبرز مؤشرات تطور الزواج في أي مجتمع مثل سن الزواج الأول وشدة الزواج عند الجنسين وكذا معدلات العزوبة النهائية.

ويرتكز جدول زواج العزاب على ثلاثة عوامل رئيسية وهي :

- عدد العزاب في السن $c_x = x$
- عدد الزيجات الأولى الملاحظة بين عيدي ميلاد أو بين السن x و x+a = $m(x, x+a)$
- $n_{x\ a}$ = وهو احتمال زواج العزاب بين السن x و x+a

إن إنشاء جدول زواج يعتمد على توزيع العزاب حسب الفئات العمرية وحسب الجنس، وهو ما يمكن الحصول عليه من التعدادات السكانية العامة أو التحقيقات الديموغرافية، وبفرض أن الزواج لايتم قبل سن الخامسة عشر ولا بعد سن الخمسين فإنه يتم إقصاء العزاب خارج هذا المجال ، وبما أن الجدول يبدأ من سن الخامسة عشر فإن القيمة الأولية للعزاب في هذه السن

[1] Roland Pressat, Dictionnaire de démographie، p 229

تسمى جذر الجدول ويجب أن تكون من مضاعفات عشرة وغالبا ماتؤخذ هذه القيمة 1000 أو 10000 .ويمكن تلخيص أهم المراحل لإتمام هذا الجدول:

1- يجب أن تكون لدينا معطيات صحيحة حول الحالة المدنية للسكان حسب الفئات الخماسية وحسب الجنس، وهو مايمكن استخراجه من بيانات التعدادات السكانية .

2- نأخذ نسب العزاب الذكور على حدا ونسب العازبات الإناث على حدا لإنشاء جدول لكل جنس ، ثم نقوم بتحويل هذه النسب في الفئات الخماسية إلى نسب لأعمار حقيقية وذلك بجمع نسب العزاب في فئتين متتاليتين مقسومة على اثنين، وبذلك نتحصل على نسب العزاب في الأعمار الحقيقية .

3- انطلاقا من هذه النسب المصححة يمكننا حساب عدد الزيجات بين السن x وx+a وذلك حسب العلاقة الموالية:

$$m_{x,x+a} = c_x - c_{x+a}$$

4- و آخر مرحلة تعتمد على دقة المراحل السابقة وتتمثل في حساب احتمال زواج شخص عازب في سن حقيقية معينة بين 15 و50 سنة ، وتعطى بالعلاقة الموالية:

$$n_x = \frac{m(x, x+a)}{c_x}$$

وبهذه الطريقة يمكن إتمام الجدول الخام المختصر*للزواج والذي يسمح فيما بعد بحساب أهم المؤشرات لدراسة تغير نموذج الزواج في أي مجتمع، والتي تشمل سن الزواج الأول لكلا الجنسين ، والفروق بينهما وشدة الزواج ومعدلات العزوبة النهائية .

ولتوضيح المراحل السابقة نقوم بتطبيقها على نسب العزاب في الجزائر والمستخرجة من بيانات التحقيق الوطني لسنة 2002:

* الجدول المختصر سمي بهذا الاسم لأنه لايشمل كل الأعمار الحقيقية من 15 إلى 50 سنة وإنما يختصرها في أعمار تفصلها مجالات زمنية بخمس سنوات (15، 20، 25، 30 ،35،.......50)

جدول رقم 16: نسب العزاب في الأعمار التامـــة révolu والأعمار الدقيقـــة exact حسب الجنس لسنة 2002

Groupes d'âges	Proportion de célibataires ‰		Age exact	Proportion de célibataires ajustée	
	Hommes	Femmes		Hommes	Femmes
15-19	998	981	15	1000	1000
20-24	984	834	20	991	908
25-29	853	575	25	919	705
30-34	536	337	30	695	456
35-39	189	166	35	363	252
40-44	73	91	40	131	129
45-49	23	38	45	48	65
50-54	13	26	50	18	32

المصدر: حساب شخصي انطلاقا من معطيات التحقيق الوطني حول صحة الأم والطفل 2002 .

وانطلاقا من الجدول المصحح لنسب العزاب يمكننا بناء جدول الزواج بالنسبة للذكور والإناث:

جدول رقم 17: جـــدول الزواج بالنسبة للذكـــور لسنة 2002

Age exact	c_x	m(x, x+a)	n_x
15	1000	9	0.009
20	991	72	0.072
25	919	224	0.243
30	695	332	0.477
35	363	232	0.639
40	131	83	0.633
45	48	30	0.625
50	18		

المصدر : حساب شخصي

جدول رقم 18: جــدول الزواج بالنسبة للإنـــاث لسنة 2002

Age exact	c_x	m(x, x+a)	n_x
15	1000	92	0.092
20	908	203	0.233
25	705	249	0.353
30	456	204	0.447
35	252	123	0.488
40	129	64	0.496
45	65	33	0.508
50	32		

المصدر: حساب شخصي

من ملاحظة الجدولين نجد أن هناك فرقا بين الجنسين من حيث السن الذي يمكن أن يتزوج فيه العزاب والعازبات، فبالنسبة للذكور فإن عدد الزيجات بلغ الحد الأقصى في سن الثلاثين ب 332 زواج في حين أنه بلغ أكبر قيمة في سن الخامسة والعشرين سنة عند الإناث أين وصل معدل الزيجات إلى 249 زواج.

وبالنسبة لمعدلات العزوبة المصححة نجد أن أكثر من نصف الشباب (695 من 1000) الأقل من ثلاثين سنة لايزالون عزابا، أما الإناث فأكثر من نصف الفتيات (705 من 1000) الأقل من خمسة وعشرين عاما هن عازبات أيضا، وهو ما يعكس التأخر في سن الزواج الأول عند الجنسين، وهذا ما يمكن ربطه بالتغيرات الكبيرة في مجالات عديدة لنمط المعيشة في المجتمع الجزائري.

من خلال الجدولين السابقين يمكن استخلاص مؤشر جد هام في تحليل نموذج الزواج وهو سن الزواج الأول وذلك بتطبيق العلاقة الموالية:[1]

$$\text{AMPM} = 15 + \frac{5\sum_{x=15}^{45} {}_5c_x - 45c_{50}}{1 - c_{50}} \rightarrow (1)$$

وبتحقيق العلاقة السابقة (1) نتوصل إلى سن زواج الذكور وهو في حدود 33 سنة أما الإناث فهو حوالي 29.5 سنة أي أن الفارق في العمر بين الجنسين هو ثلاث سنوات.

[1] Roland Pressat,l'Analyse Démographique, paris : presses universitaires de France , 1973, p 31.

يمكن أيضا حساب شدة الزواج وذلك بالاعتماد على نتائج الجدول السابق ، وتعطى العلاقة لحساب هذا المؤشر كما يلي:

$$I = 1 - \frac{c_{50}}{c_{15}} \longrightarrow \qquad (2)$$

تعبر هذه النسبة عن العزاب الذين ينتهون بالزواج قبل بلوغ سن الخمسين، وبتطبيق العلاقة السابقة (2) نجد أن شدة الزواج عند الذكور سنة 2002 بلغت 98.2 بالمائة أما عند الإناث فهي في حدود 97 بالمائة، وهو ما يدل على أن الزواج في الجزائر شبه كامل وعام يشمل كل الأفراد العزاب ، بما أنه الإطار الشرعي والديني الوحيد لاجتماع الرجل والمرأة بهدف تكوين أسرة، أما القيمة المكملة لهذه النسبة فهي تعبر عن معدل العزوبة النهائية والتي تضم كل الأفراد الذين لم يتزوجوا أبدا حتى سن الخمسين ، ومن حساب هذه القيمة تبين أنها أكبر عند النساء أين بلغت 3.2 بالمائة مقابل 1.8 بالمائة عند الذكور، وهو مايمكن ربطه بالقيم والعادات الاجتماعية المرتبطة بالاختيار الزواجي ، فارتفاع سن الزواج الأول عند الرجل والمرأة بالتحديد قد يقلل فرصها لاختيار الشريك خاصة وأن المرأة المتعلمة والمشتغلة تتغير أفكارها وأهدافها في الحياة وتزيد اهتماماتها لايجاد رجل في مستواها ، على عكس الرجل، فبالرغم من ارتفاع سنه أو مستواه الثقافي فإن مطلبه في ايجاد شريكة الحياة قد لا يكون دقيقا ومشروطا كما هو بالنسبة للمرأة، إضافة إلى أن السن قد لايشكل عائقا أو مشكلة بالنسبة للرجال كما هو الحال بالنسبة للنساء ، فكلما ارتفع سن المرأة كلما قلت فرصها في الزواج خاصة عندما تقترب من سن الخمسين.

5- تغـــير سن الزواج الأول في الجـــزائر ومحدداتـــه:

إن الدراسات التي اهتمت بسن الزواج الأول قليلة جدا خاصة في الدول العربية وذلك ربما يعود إلى صعوبة تحديد هذا السن بشكل صحيح ودقيق، من جهة، ومن جهة أخرى نقص المعطيات المتعلقة بهذا المؤشر وعدم دقتها ،لأن السن عند أول زواج يمكن أن يكون مختلفا بين الواقع و بين مصادر البيانات السكانية، ومع ذلك يبقى هذا النقص في المعطيات والدراسات الخاصة بسن الزواج الأول دافعا لكل الباحثين للبحث بشكل جدي ومعمق في هذا المجال ، انطلاقا من معطيات التعدادات السكانية والتحقيقات الديموغرافية .

1-5 طريقـــة حســـاب السن عند أول زواج:

السن عند أول زواج هو حدث لايتكرر مثله مثل السن عند أول ولادة ، وهو مؤشر مرتبط بشكل عام ببداية الحياة الانجابية عند المرأة ، وخاصة في المجتمعات العربية التي لايتم فيها الإنجاب إلا في إطار الزواج الشرعي. وفي أغلب هذه المجتمعات فإن الانتقال من حالة العزوبة إلى الزواج تغير بشكل كبير دور ومكانة المرأة داخل مجتمعها، ففي السنوات الماضية كانت المرأة تدخل سوق الزواج في سن مبكرة وتتحمل أعباء الأسرة والإنجاب ، حيث كانت تلك الفترة تشهد معدلات مرتفعة جدا للخصوبة ويوازيها في ذلك ارتفاع وفيات الأطفال ، لكن هذه الأنماط الاجتماعية والثقافية المرتبطة بالزواج تحولت اليوم بعدما تلقت المرأة نصيبا من التعليم ودخلت ميدان العمل ، حيث أصبحت النساء تتزوجن في سن متأخرة ، وهو ماانعكس على معدلات الخصوبة التي انخفضت بشكل كبير في الفترة الأخيرة.

ويعد السن عند أول زواج من أهم المؤشرات الديموغرافية التي تمكننا من دراسة خصائص الزواج والتغيرات التي يمكن أن يشهدها خلال فترة معينة أو في جيل معين، ويعرف هذا المؤشر أيضا ب Calendrier وقد عرفه R. Pressat

« la distribution selon l'ancienneté au sein de cohorte des événements caractéristiques d'un phénomène donnée »[1]

* طريقة حساب السن عند أول زواج:

هو السن الذي يعقد فيه العزاب أول زواج لهم ويمكن حسابه بطريقتين مختلفتين ، الطريقة الأولى يمكن اعتبارها عملية مباشرة وتعتمد على توفر معطيات دقيقة ومفصلة عن كل العزاب في الأعمار الحقيقية، وهو مالا يمكن الحصول عليه في أغلب الدول العربية ، لذلك فإن الطريقة الثانية الغير مباشرة تعتبر أكثر استخداما وشيوعا لحساب هذا المؤشر ، وتسمى طريقة هاجنال Hajnal وهي عبارة عن عملية تقديرية تعتمد على المعطيات المتحصل عليها من تعداد السكان أو التحقيقات الديموغرافية التي توفر قاعدة هامة من البيانات لحساب هذا المؤشر، وتتركز الطريقة على مجموعة من المعطيات الأساسية وهي:

- توزيع السكان حسب الجنس والسن في فئات عمرية خماسية.
- عدد السكان بين سن 15 و54 سنة والذين لم يسبق لهم الزواج حسب الجنس .

وملخص هذا المؤشر عموما يعبر عن متوسط عدد السنوات التي يعيشها المتزوجون في حالة عزوبة.

[1] Roland Pressat,l'Analyse Démographique, paris : presses universitaires de France , 1973 , p35

ويمكن إعطاء العلاقة لحساب السن عند أول زواج حسب هاجنال كما يلي:[1]

$$AMPM = 15 + \frac{5\sum_{x=15}^{45} {}_5c_x - 45c_{50}}{1 - c_{50}}$$

$\sum_{x=15}^{45} {}_5c_x$ مجموع العزاب في الفئات العمرية الخماسية بين سن 15 و45 سنة

X= 15 جذر الجدول

C_{50} نسبة العزوبة النهائية

5-2 تطـــور سن الزواج الأول في بعض الـــدول العربيـــة:

كما سبق وأن أشرنا فبالرغم من قلة المعطيات والدراسات المتعلقة بسن الزواج الأول في الدول العربية، إلا أن هناك بعض الباحثين في مجال السكان والديموغرافيا قد تطرقوا ولو بشكل موجز لتغير وتطور سن الزواج في بعض البلدان ، ففي الدراسة التي قام بها الدكتور طاهر صحراوي عن الزواج والخصوبة في الدول العربية استطاع جمع بعض البيانات عن المؤشرات المرتبطة بالزواج بما فيها سن أول زواج وهو ما يلخصه الجدول الموالي:

جدول 19: تطور سن الزواج الأول في بعض الدول العربية خلال الفترة بين 1960 و1985

pays	années	Age moyen au premier mariage		
		hommes	femmes	Ecart
Jordanie	1980	26.9	21.1	5.8
	1985	26.6	21.4	5.2
Maroc	1960	24.1	18.0	6.1
	1971	25.0	19.6	5.4
	1982	27.9	22.2	5.7
Syrie	1960	25.1	19.5	5.6
	1970	26.9	20.6	7.4
	1981	25.7	21.5	4.2
Tunisie	1966	27.2	19.5	7.7
	1975	28.0	22.7	5.3
	1984	28.1	24.3	3.8

Source : Tahar Sahraoui, op cit, p 115

نلاحظ من الجدول أن سن الزواج الأول في أغلب هذه الدول له اتجاه واحد نحو الزيادة والارتفاع منذ سنة 1960 إلى غاية 1985 سواء عند الذكور أو الإناث، وعرفت تونس أعلى

[1] Ali Kouaouci, Eléments d'Analyse Démographique, Alger : office des publications universitaires,1994, p62.

المعدلات خاصة بالنسبة للذكور مقارنة مع باقي الدول، فارتفاع هذا المؤشر بدأ قبل فترة الستينات أين كان في حدود 27.2 وبلغ 28.1 سنة في 1984 غير أن الارتفاع كان أكثر شدة في المغرب فخلال نفس الفترة انتقل سن الزواج من 24 سنة إلى 28 سنة الذكور، أي أنه زاد تقريبا بأربع سنوات ، كما عرف سن الزواج عند الإناث تطورا واضحا في كل هذه الدول فقد كان في حدود 19 سنة ووصل إلى 22 سنة تقريبا في فترة الثمانينات وكانت أكبر زيادة في تونس حيث بلغت 24.3 سنة في 1984 .

ولعل متابعة تطور سن أول زواج في دول المغرب العربي تمثل قاعدة هامة لدراسة سن الزواج في الجزائر نظرا للظروف المتشابهة التي تعيشها هذه الدول، وقد تطرق الباحث عزيز أجبيلو لهذا الموضوع ، أين قام بمتابعة تطور سن الزواج في دول المغرب والاختلافات بينها وقام بتحليل العوامل المساهمة في تطور وتغير هذا المؤشر خلال الفترة 1970 و1980 .

فمنذ ثلاثين سنة الماضية كانت دول المغرب تصنف ضمن أبرز الدول التي تتميز بالزواج المبكر خاصة بالنسبة للإناث وكانت الجزائر والمغرب تشهد أدنى المستويات مقارنة مع تونس، حيث لم يتجاوز السن 18 عاما عند الإناث و 24 سنة عند الذكور ، بينما عرفت تونس تحولا أسرع ووصل سن الزواج إلى 27 سنة للذكور و 20سنة للإناث.وعموما فإن الانتقال من جيل لآخر يوازيه انتقال في سن أول زواج من الأعمار المبكرة إلى الأعمار المتأخرة

جدول رقم 20: تطـــور سن أول زواج ونسب العزاب حسب الجنس في دول المغرب العربي

pays	Age moyen au premier mariage				Femmes célibataires à 20-24 ans (%)	Hommes célibataires à 25-29 ans (%)
	Hommes		Femmes			
	Age	evol	Age	evol		
Algérie						
1966	23.8	-	18.4	-	11.0	19.3
1970	24.4	0.6	19.3	0.9	18.0	19.5
1977	25.3	1.5	20.9	2.5	31.0	29.7
1987	27.6	3.8	23.8	5.4	52.0	49.6
1992	29.8	6.0	25.5	7.1	70.4	71.5
Maroc						
1960	24.1	-	18.0	-	8.0	21.9
1971	25.0	0.9	19.6	1.6	20.4	31.0
1979	26.1	2.0	21.6	3.6	37.0	37.0
1982	27.9	3.8	22.2	4.2	40.0	44.8
1986-88	28.0	3.9	23.5	5.5	49.4	50.0
1994	28.8	4.7	25.0	7.0	56.0	63.5
Tunisie						
1966	27.2	-	20.8	-	27.0	41.2
1975	28.0	0.8	22.7	1.9	45.0	42.7
1984	28.1	0.9	24.3	3.5	59.0	51.9

1989	29.0	1.8	25.2	4.9	67.2	63.0
1994	29.8	2.6	26.3	5.5	72.3	71.8

Source : Aziz Ajbilou, op cit, p 89

إن تحليل تطور نسب العزاب في فئات السن من 20 إلى 29 سنة عند الجنسين وخلال الفترة الممتدة بين سنوات الستينات والتسعينات تسمح لنا بالتعرف على التطورات التي حدثت على مستوى سن أول زواج في دول المغرب العربي، فقد شهدت معدلات العازبات في الجزائر في الفئة 20- 24 سنة تزايدا مستمرا أين تضاعفت بما يقارب السبع مرات، في حين كانت أقل من ذلك عند العزاب في الفئة 25- 29 سنة حيث ارتفعت من 19.3 بالمائة سنة 1966 لتصل إلى 71.5 بالمائة سنة 1992 أي بما يقارب أربعة أضعاف، وقد شهدت المغرب نفس التطور، بينما كانت الزيادة في تونس أقل ، فنسبة العزاب انتقلت من 41.2 بالمائة إلى 71.8 بالمائة أما العازبات فكانت النسبة في حدود 27 بالمائة سنة 1966 لتصل سنة 1994 إلى 72.3 بالمائة وهو تقريبا نفس المستوى الذي بلغته الجزائر.

إن الارتفاع الكبير لمعدلات العزاب والعازبات في هذه الأعمار يعكس التطور الواضح في سن أول زواج الذي عرفته هذه الدول خلال ثلاثين سنة الماضية، فقد مس هذا التغير النساء أكثر من الرجال أين ارتفع هذا المؤشر بأزيد من سبع سنوات في كل من الجزائر والمغرب ، حيث انتقل من 18 سنة في الستينات إلى أكثر من 25 سنة في فترة التسعينات، في حين بلغت الزيادة في تونس أكثر من خمس سنوات، أما بالنسبة للرجال فقد اختلف الوضع بين الدول الثلاثة، فالأولى سجلت زيادة بست سنوات في حين أن الثانية لم تتجاوز 4.7 سنوات، وكانت أقل نسبة في تونس والتي لم تزد عن 2.6 سنوات.وعموما فإن الدول المغاربية اليوم تعرف مستويات متقاربة جدا لسن أول زواج.

5-3 تغـــير سن الزواج الأول في الجزائـــر

5-3-1 تطـــور سن الزواج الأول وفـــق التعدادات السكانية العامـــة

عرف سن الزواج الأول تطورا ملحوظا منذ 1966 حيث ارتفع هذا المؤشر عند الذكور و الإناث، وأصبح نمط الزواج المبكر خلال السنوات الأخيرة نادر الحدوث بين الجزائريين ، وحسب آخر الإحصائيات فإن متوسط السن عند أول زواج تجاوز عتبة الثلاثين بينما لم يتعد 18 سنة للإناث و23 سنة للذكور غداة الاستقلال.

وتشير العديد من الدراسات السابقة إلى أن ما طرأ على سن الزواج من تغير في أغلب المجتمعات النامية بما فيها الدول الإسلامية هو نتيجة الظروف المادية الصعبة أكثر منها نتيجة الاختيار الحر لهذا

التأخير، فالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي انعكست على ظاهرة الزواج أدت إلى تحولات كبيرة مست الأفكار والعادات الاجتماعية المرتبطة بهذه الظاهرة، وهو ما ظهر في ارتفاع سن الزواج الأول. فأعداد كبيرة من الشباب من الجنسين يلتحقون بالمراحل العديدة للتعليم بالإضافة إلى سنوات أخرى للتخصص ثم الاستقرار المادي والاستعداد للزواج الذي أصبح مسؤولية شبه كاملة على عاتق الشباب اليوم ، كما أن الإناث أيضا يعتمدن على أنفسهن لضمان مستقبل كريم، وذلك بالتوجه نحو التعليم ثم دخول ميدان العمل للمشاركة في تحقيق متطلبات الحياة وهو مايؤخر سن زواجهن .

جدول رقم 21: تطـــور سن الزواج الأول في الجزائر حسب مختلف التعدادات

	Masculin	Féminin
	Age moyen au premier mariage	Age moyen au premier mariage
RGPH 1977	25.3 ans	20.9 ans
Métropoles urbaines	26.9 ans	22.4 ans
Zones urbaines(y compris métropoles urbaines	27.3 ans	23.1 ans
rural	24.3 ans	19.8 ans
Enquête main d'œuvre 1984	27.4 ans	22.1 ans
Enquête main d'œuvre 1985	27.6 ans	22.2 ans
RGPH 1987	27.7 ans	23.7 ans
urbain	28.8 ans	24.8 ans
rural	26.4 ans	22.3 ans
Enquête sur la santé de la mére et l'enfant 1992	30.2 ans	25.8 ans
urbain	31.2 ans	26.9 ans
rural	28.9 ans	24.6 ans
RGPH 1998	31.3 ans	27.6 ans
Urbain	31.9 ans	27.9 ans
rural	30.3 ans	26.9 ans
Enquête algérienne sur la santé de la famille 2002 *	33 ans	29.6 ans
urbain	33.7 ans	30 ans
rural	31.9 ans	29.1 ans

Source :ONS, Annuaire Statistique de l'Algérie,Résultats2002-2004,Editions 2006, n°22, p 31
*Enquête Algérienne sur la santé de la famille 2002.

وغالبا فإن الطريقة المتبعة لحساب السن المتوسط لأول زواج هي طريقة هاجنال ، إلا أنه يمكن استخدام طريقة أخرى تعتمد على بيانات تعدادين متتاليين لنسب العزاب حسب الجنس والسن وحساب هذا المؤشر، ويمكن تطبيقها على إحصاء 1987 و1998 وتعطي نتائج متقاربة بالنسبة للذكور والإناث مقارنة مع المعدلات المحسوبة بطريقة هاجنال

جدول 22: حســـاب سن زواج الذكور سنة 1998 انطلاقا من تعدادي 1987 و1998

	Proportions de célibataire		Rapport des proportion de célibataire aux 2 Recensements		
age		masculin			
	1987	1998			
15-19	0.993	0.999	0.999	0.996	
20-24	0.893	0.973	0.973	0.933	
25-29	0.496	0.777	0.78247734	0.77934743	
30-34	0.172	0.375	0.41993281	0.39179731	
35-39	0.063	0.127	0.25604839	0.19955065	
40-44	0.035	0.044	0.25581395	0.10022722	
45-49	0.026	0.023	0.36507937	0.07285183	
50-54	0.03	0.015	0.42857143	0.04295452	**0.05790317**
				3.51572897	
		RM=	**0.94209683**		
		RS1=	**17.5786448**		
		RS2=	**2.89515871**		
		RS3=	RS1+15		
			32.5786448		
AMPM=	(RS3-RS2)/RM=		**31.50789**		

جدول23 :حســـاب سن زواج الإناث لسنة 1998 انطلاقا من تعدادي 1987 و1998

Age		fiminin			
15-19	0.905	0.974	0.974	0.9395	
20-24	0.523	0.765	0.765	0.644	
25-29	0.222	0.453	0.50055249	0.47026906	
30-34	0.093	0.224	0.42829828	0.27582409	
35-39	0.047	0.113	0.50900901	0.23937119	
40-44	0.024	0.055	0.59139785	0.16312177	
45-49	0.015	0.031	0.65957447	0.15788312	
50-54	0.015	0.018	0.75	0.12234133	**0.14011223**
				3.01231057	
				RM=	**0.85988777**
				RS1	**15.0615529**
				RS2	**7.00561139**
				RS3	**30.0615529**
			AMPM=	**26.81273**	**27**

وحسب آخر تحقيق للديوان الوطني للإحصاء ووزارة الصحة الذي أجري سنة 2006 بهدف معرفة وضعية النساء والأطفال في الجزائر تبين أن سن الزواج الأول عند كلا الجنسين مستمر في الارتفاع بالمقارنة مع تحقيق 2002 فقد بلغ عتبة 33.5 سنة عند الذكور مقابل 30 سنة عند الإناث.

شكل رقم 3:تطـــور سن الزواج الأول في الجزائر عند الجنسين من 1977 إلى 2006

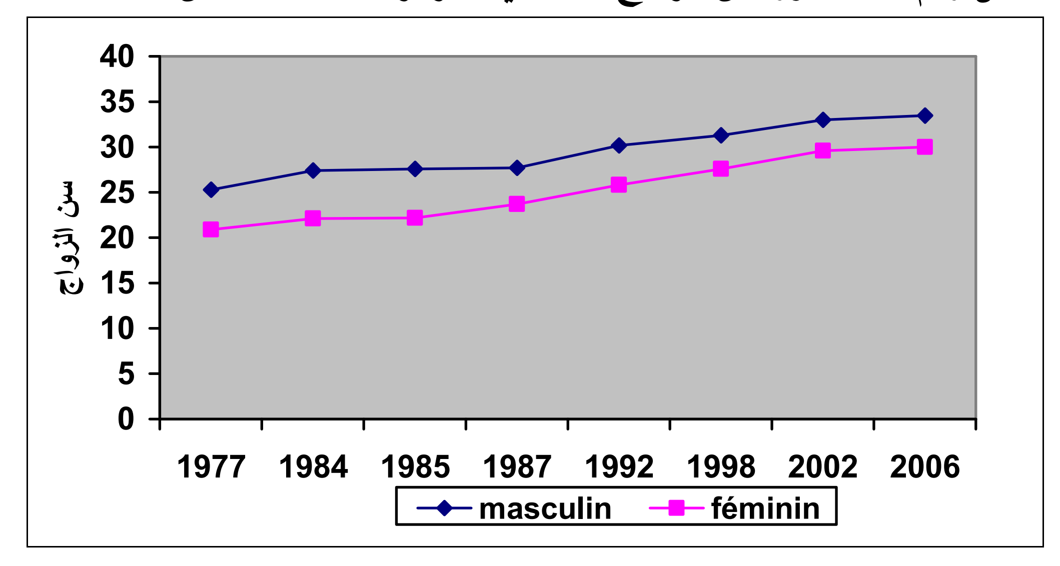

لعل نمط الزواج في المجتمع الجزائري يتأثر بعوامل عديدة ترتبط بالقيم الاجتماعية والعوامل الاقتصادية والثقافية وكذا التركيب العمري للسكان، فالتحولات التي تعرفها هذه العناصر السوسيوديموغرافية تمارس تأثيرا مباشرا عل سن الزواج وبدرجات متفاوتة ، فاحتمال زواج المرأة يتراجع كثيرا كلما كانت تنتمي لأجيال شابة، فإذا أخذنا سن 18 سنة وهو السن القانوني لزواج المرأة في الجزائر كمقياس مرجعي نجد بأن احتمال زواج النساء في الجيل الذي يتراوح سنهن بين 45 و49 سنة في هذه السن (18 سنة) تجاوز 66 بالمائة في حين أن هذه النسبة لم تتعد 3.3 بالمائة عند جيل الإناث في الفئة العمرية 15-19 سنة، وهذا حسب التحقيق الوطني لعام 1992، وهو ما يؤكد تأثير الأجيال والتركيبة العمرية للسكان على سن الزواج ، ويمكن لعوامل أخرى كالتعليم وطبيعة الوسط حضري أو ريفي أن تمارس هي الأخرى تأثيرها على مؤشرات الزواج .

جدول رقم 24: تطـــور سن الزواج الأول حسب الجنس والخصـــائص الاجتماعية في تحقيق 1992 و2002

	Masculin		Féminin	
Milieu de résidence	1992	2002	1992	2002
Urbain	31.2	33.7	26.9	30
rural	28.8	31.9	24.5	29.1
Niveau d'instruction				
analphabète	27.4	31	23.6	28.3
Lire et/ou écrire	29.7	32.2	25.6	28.7
Primaire	31	33.4	25.6	29.3
Moyen	30.9	33.2	26.9	30.7
Secondaire et +	31.6	35.5	30.3	33.2
total	30.1	33	25.9	29.6

Source : Fouzi Amokran, op cit, p 23

يعرض الجدول السابق تطور السن عند أول زواج بالنسبة للذكور والإناث حسب محل الإقامة ومستوى التعليم في التحقيقين الوطنيين 1992 و2002، ومن مقارنة هذه النتائج نلاحظ بأن سن الزواج الأول يكون مرتفعا في الوسط الحضري عن الوسط الريفي ، ففي سنة 1992 كان هذا المؤشر عند الذكور حوالي 31.2 سنة في المناطق الحضرية بينما سجل معدل أقل في الوسط الريفي وهو 28.8 سنة أي بفارق 2.4 سنوات، وهو نفس الحال بالنسبة لسن الزواج عند الإناث، غير أن هذا المؤشر اليوم يتجه نحو التقارب بين الوسطين وهو ما أكده تحقيق 2002 أين سجل الفرق نسبة 1.8 عند الذكور و 0.9 فقط عند الإناث.أما مستوى التعليم فيعد عاملا مهما لتحليل تطور سن الزواج الأول ، فكلما ارتفع مستوى التعليم كلما زاد سن الزواج ، «فمن دراسة نادية يوسف وS.Hartly سنة 1979 في ثمانين بلدا مختلفا ، وجد هذان الباحثان أن معدل الزواج في الفئة العمرية 15- 24 سنة مرتفع أكثر عند الفئة الغير متعلمة، وأنه كلما ارتفع معدل المتزوجات في هذه الفئة كلما انخفضت نسبة الحاصلات على مستوى متوسط»[1] ، وهو مانلاحظه أيضا في الجزائر فسن الزواج يرتفع كلما زاد المستوى التعليمي للرجل أو المرأة ، فالفرق بين غير المتعلمين وذوي المستوى الثانوي أو العالي يقارب الخمس سنوات.

[1] Andrée Michel, Sociologie de La Famille et du Mariage, Paris : presses universitaires de France, 1973, p 164.

5-3-2 الســـن الذي تتزوج فيه 25 %، 50%، و 75 % من النســـاء

يبين الجدول الموالي الأعمار التي تكون عندها 25 بالمائة ، 50 بالمائة و 75 بالمائة من النساء قد تزوجن، ومن نتائج التحقيقين الوطنيين لسنة 1986 و 1992 يلاحظ وجود تغير كبير في نمط الزواج من حيث السن في مختلف الفئات العمرية.

جدول 25: الســـن الذي تتزوج فيه 25%، 50%، 75% من النساء حسب تحـــقيق 1986 و1992

	ENAF 1986			EASME 1992		
Age actuel	25%	50%	75%	25%	50%	75%
20-24	18.3	-	-	20.5	-	-
25-29	17.1	20.8	26.9	18.2	21.9	-
30-34	16.3	20.1	23.6	16.6	19.1	23.2
35-39	15.5	17.3	21.9	15.9	18.3	21.8
40-44	14.9	16.9	20.0	15.0	16.9	20.1
45-49	15.3	17.4	20.9	14.6	16.3	18.8

Source : Bedrouni Mohamed, La Nuptialité Algérienne : Variation dans Le Temps et l'Espace,25 congres international de la population poster N°1405, université Saad Dahleb , Blida,Algérie,(http :www.iussp2005.princeton.edu, 27/01/2007).

نقوم أولا بتحليل معطيات كل سنة على حدا ، فإذا أخذنا نتائج تحقيق 1986 نجد أن السن الذي تتزوج فيه 25 ،50 ، و75 بالمائة من النساء يختلف باختلاف الفئات العمرية التي تنتمي لأجيال متعاقبة ففي الوقت الذي كانت فيه 25 بالمائة من النساء في الفئة 20-24 سنة تزوجن في سن18.3 سنة لم يتجاوز هذا المؤشر عند الفئة 45-49 سنة 15 سنة.

و إذا قارنا الفئة 30- 34 سنة بالفئة الأخيرة نجد أن الأولى تتزوج فيها 50 بالمائة من النساء في سن متوسط يتجاوز 20 سنة و75 بالمائة من هذه الفئة تتزوج في سن 23.6 سنة ، وإذا عدنا إلى الفئة 45-49 سنة نجد بأنها سجلت مؤشرات أقل ف 50 بالمائة من نساء هذه الفئة تتزوج في سن 17.4 و75 بالمائة منهن تتزوجن في سن 20.9 سنة أي بفارق 3 و4 سنوات على التوالي بين الفئتين . أما تحقيق 1992 فقد تبين أيضا أن الفرق بين الفئات لايزال قائما ، فالسن المتوسط لزواج 25، 50و75 بالمائة من النساء في الفئة العمرية 30-34 هو على التوالي 16.6، 19.1، و23.2 سنة بينما كان السن المتوسط للزواج في الفئة 45-49 سنة أقل حيث سجل فارقا ب 2، 3، 4 سنوات على التوالي بالمقارنة مع الفئة الأولى، وهو مايؤكد على ارتفاع سن الزواج الأول عند النساء خلال السنوات الأخيرة.

ولتوضيح الاختلاف بين الأجيال بشكل أدق يمكن رسم الجدول التكراري لجيل من النساء مكون من ألف امرأة من خلال تحقيق 2002، والذي يسمح لنا بتوزيع النساء حسب السن عند أول زواج وحسب السن أثناء إجراء التحقيق

جدول رقم 26: التكـــرار التجميعي الصاعد لجيل من النساء حسب الفئات الخماسية والسن عند أول زواج

age actuel / age au mariage	45-49 ans	40-44 ans	35-39 ans	30-34 ans	25-29 ans
10	69	67	31	30	1
11	143	163	50	60	10
12	312	255	85	82	22
13	493	365	168	119	53
14	755	564	306	219	100
15	1226	984	613	361	173
16	2223	1724	1266	655	324
17	3300	2634	2020	1113	578
18	4187	3555	2828	1858	990
19	5205	4515	3733	2473	1402
20	6017	5371	4548	3126	1878
21	6674	6070	5253	3696	2329
22	7164	6684	5823	4213	2707
23	7578	7167	6355	4705	3086
24	7901	7522	6804	5071	3420
25	8248	7826	7262	5408	3753
26	8436	8084	7561	5667	-
27	8699	8300	7785	5925	-
28	8882	8462	7991	6142	-
29	9009	8565	8160	6316	-
30	9100	8713	8291	6446	-
31	9175	8779	8398	-	-
32	9218	8831	8483	-	-
33	9258	8886	8543	-	-
34	9278	8921	8587	-	-

Source : Enquête Algérienne sur la santé de la famille 2002, rapport principal 2004, p 26.

من الجدول السابق يتضح لنا بأن العمر الوسيط(وهو العمر الذي تتزوج فيه خمسين بالمائة من النساء لأول مرة) ينخفض كلما اتجهنا نحو الأجيال الأكبر سنا ، وهو يتراجع بحوالي سنة واحدة تقريبا كلما انتقلنا من فئة لأخرى ، فلقد كان هذا السن في حدود 19 سنة بالنسبة للفئة العمرية 45-49 سنة وانتقل إلى 20 و21 سنة بالنسبة للفئتين 40-44 و35-39 سنة على التوالي، في حين زاد هذا المؤشر بثلاث سنوات تقريبا في فئة العمر 30-34 سنة أين بلغ السن الوسيط 24 سنة.أما الفئة الأخيرة والأصغر وهي فئة النساء بين 25 و29 سنة فلم يصل فيها عدد المتزوجات

إلى نسبة خمسين بالمائة فقد سجلت 37 بالمائة فقط لذلك لايمكن تحديد السن الوسيط في هذه الحالة.

شكل رقم 4: التكـــرار التجميعي الصاعد لجيل من النساء (1000 امرأة) حسب فئات السن والعمر عند أول زواج.

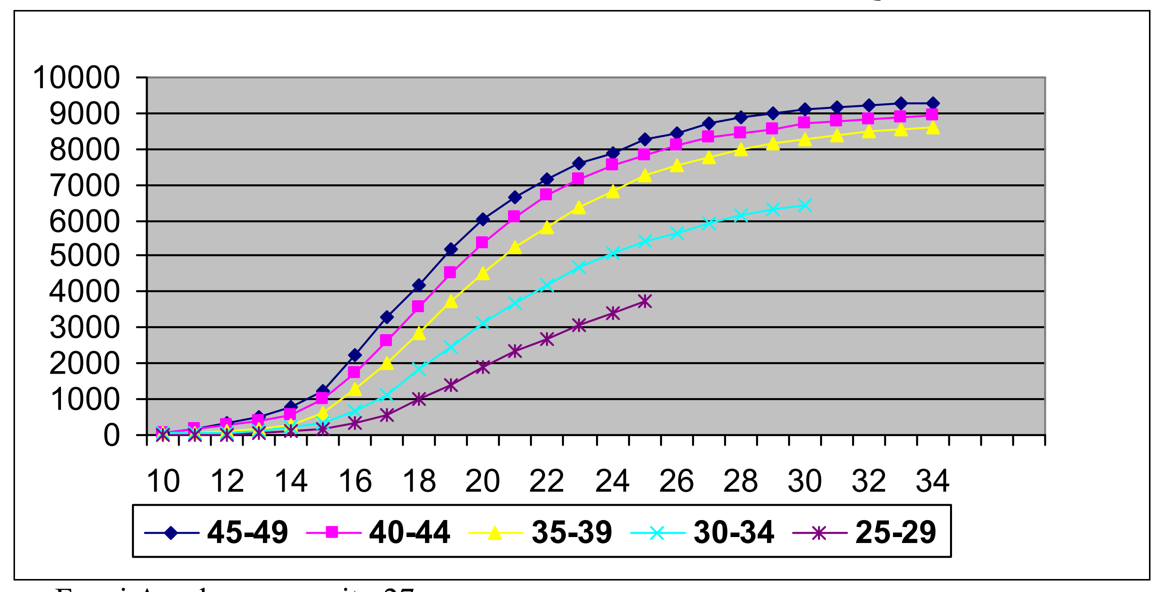

Source : Fouzi Amokrane, op cit,p27

الرسم البياني يلخص لنا أهم التغيرات التي يعرفها نمط الزواج حسب أجيال النساء المختلفة، فشدة الزواج تظهر متباطئة ومتناقصة بنسب متساوية في الفئات 35-39 ، 40-44، و45-49 سنة وهو مايؤكده اتجاه المنحنيات الثلاثة الأولى المتقاربة، ويمكن تفسير ذلك بتراجع معدلات الزواج في الفئات العمرية الأصغر، فنسبة اللائي عقدن زواجهن قبل إتمام 17 سنة انتقل من 22 بالمائة في الفئة 45-49 سنة إلى 17 بالمائة ثم 12 بالمائة عند النساء في الفئات 40-44 و35-39 سنة على التوالي، وفي المقابل فإن الفئات الأصغرسنا (25-29 و30-34) عرفت تغيرات أهم ، فمنحنى النسب التكرارية للنساء المتزوجات في هذه الفئات يبدو أبطأ والفرق بينها وبين الأجيال الأخرى يتسع أكثر فالفرق بين جيل النساء 30-34 سنة والأجيال السابقة يزيد أكثر ابتداء من سن 21 أي أن نسبة اللائي يعقدن زواجهن لأول مرة في هذه الفئة قبل بلوغ سن الواحد والعشرين هو أقل بكثير من النسبة المسجلة في الأعمار بين 35-49 سنة. وهذا التباين لايمكن ارجاعه فقط لانخفاض معدلات الزواج المبكر، وإنما يعود أيضا لتغير شدة الزواج حسب الفئات فمن خلال منحنى الفئة 25-29 سنة يمكن استنتاج تراجع شدة الزواج وسن الزواج الأول والذي قد يعكس تباطؤ ظاهرة الزواج في المستقبل.

وكخلاصة لتحليل البيان السابق فإن نصف النساء (50بالمائة) في الفئة 45-49 سنة تم زواجهن قبل بلوغ عشرين سنة وانخفضت النسبة إلى 25 بالمائة في الفئة 30-34 سنة و14 بالمائة فقط في الفئة 25-29 سنة ، وإذا استمر الانخفاض بهذا الشكل فإن السن الوسيط لزواج هذا الجيل قد يصل إلى 28 أو 29 سنة، وهذا مايمكن ربطه بتأثير فترة السبعينات والثمانينات التي تميزت بخصوبة عالية جدا وصلت إلى ثمانية أطفال لكل امرأة ، وبالتالي فإن وصول كل هذه الأجيال إلى سن الزواج ومع كل التغيرات الاقتصادية الاجتماعية والثقافية التي يعرفها المجتمع الجزائري اليوم قد ينعكس سلبا على سوق الزواج والمؤشرات الديموغرافية المتصلة بهذه الظاهرة.

5-3-3 الفــرق في السن بين الزوجــين:

عرف الفرق في السن بين الزوجين تراجعا ملموسا منذ بداية القرن العشرين، فحسب المعطيات التي صنفها الباحث كمال كاتب خلال السنوات الأولى للقرن العشرين بلغ الفرق عند النساء اللائي تزوجن قبل سن الخامسة عشر أكثر من 14 عاما[1]، وأرجع الكاتب هذه الفروق الواسعة إلى زيادة نسب النساء في سن الزواج مع العلم أن بلوغ الفتاة في تلك الفترة سن العاشرة يرشحها لدخول سوق الزواج، وفي المقابل فإن ضرورة تقديم المهر للمرأة واعتباره من مقومات الزواج الأساسية جعل الرجال يؤخرون زواجهم إلى غاية تحقيق هذا الشرط. غير أن هذه الفروق أخذت في التراجع خلال السنوات التي تلت حرب التحرير أين سجلت معدل تسع سنوات، وفي فترة السبعينات التي شهدت بوادر ارتفاع سن الزواج الأول انخفضت الفروق بين الجنسين بشكل ملحوظ واستمرت على ذلك النحو إلى أن سجلت فرق بأربع سنوات في تعداد 1987 ثم 3.7 سنوات في تعداد 1998.

[1] Kamel Kateb ,la Fin du Mariage Traditionnel en Algérie, op cit, p 45

جدول 27: تطـــور الفـــرق في السن بين الزوجين في الفترة بين 1977 و1998 حسب مكان الإقـــامة:

Année	Ecart d'âge
1977	5.4
Métropoles urbaines	4.5
Urbain	4.2
Rural	4.5
1984	5.3
1985	5.4
1987	4
Urbain	4
rural	4.1
1992	4.4
Urbain	4.3
rural	4.3
1998	3.7
Urbain	3.4
rural	3.4

Source : Bachir Bouattou , l'Evolution de l'Age au Mariage- Etude de Cas de Boufarik, mémoire de magistère en sociologie,université d'Alger, 2006,p125.

يصور لنا الجدول السابق التراجع في الفروق العمرية بين الزوجين منذ تعداد 1977 إلى غاية 1998 وذلك حسب القطاع الحضري والريفي، فقد انخفض هذا المؤشر من 5.4 سنوات إلى 3.7 سنوات خلال عشرين عاما، ويمكن ربط هذا الانخفاض بعوامل عديدة متداخلة منها ارتفاع سن زواج المرأة ، وتراجع تدخل الوالدين في مسألة اختيار الشريك وتقارب المستويات الثقافية بين الزوجين،كما يمكن ملاحظة أن الفرق بين الحضر والريف هو فرق بسيط إلا أن الاختلاف قد يظهر وفق التقسيم الإداري فهناك ولايات يفوق بها هذا الفرق المعدل على المستوى الوطني مثل الولايات الداخلية التي تتراوح فيها الفروق بين 5 إلى 6 سنوات وقد يزيد عن هذه النسبة ليبلغ أعلى قيمه في ولايات الجنوب التي بلغ بها الفرق بين الزوجين حدود 8 سنوات، على عكس ولايات الساحل وشمال الجزائر التي سجلت معدلات أقل تتراوح بين 2-4 سنوات، ولعل هذا التباين بين مختلف الولايات يعود إلى درجة تحكم العادات والتقاليد الاجتماعية في مسألة الزواج.

ومن خلال نتائج التحقيق الوطني 2002 تبين من توزيع النساء حسب فروق السن مع أزواجهن أن 35 بالمائة منهن أقل من أزواجهن بحوالي 5-9 سنوات في حين أن 28.4 بالمائة منهن كن أقل من الأزواج بخمس سنوات أو أقل، بينما وصلت نسبة النساء اللائي تراوح الفرق بين

10-14 سنة حوالي 15 بالمائة ، وصرحت 5 بالمائة من النساء أنهن أكبر من أزواجهن .وحسب نفس النتائج فإن متوسط الفرق في السن بين الزوجين قدر ب 6.95 سنة وهو يتغير حسب بعض الخصائص والظروف الاجتماعية، كمستوى التعليم والسن عند أول زواج والسن أثناء إجراء التحقيق.

جدول 28: الفـــرق في السن بين الزوجين حسب مكان الإقـــامة ومستوى تعليم المرأة والسن عند أول زواج من خلال تحقيـــق 2002

	Ecart d'âge entre conjoints
Strate	
Urbain	6.97
rural	6.93
Niveau d'instruction de la femme	
Analphabète	7.32
Lire/ écrire	6.56
Primaire	7.02
Moyen	6.26
Secondaire et plus	5.92
Age actuel de la femme	
15-19	9.24
20-24	8.33
25-29	7.33
30-34	7.03
35-39	6.74
40-44	6.59
45-49	6.48
Age au premier mariage	
Moins de 20 ans	8.03
20-24	6.35
25-29	4.86
30 ans et plus	8.28
total	6.95

Source : enquête Algérienne 2002.

من خلال نتائج هذا التحقيق فإن الاختلاف بين الريف والحضر يبقى غير مهم، غير أن هذه الفروق تختلف حسب سن المرأة أثناء إجراء التحقيق حيث سجلت الفئة العمرية 15-19 سنة أكبر نسبة والمقدرة بتسع سنوات ثم تلتها الفئة الموالية 20-24 سنة بفرق 8.33 سنة وبعدها أخذ المؤشر في الانخفاض تدريجيا كلما انتقلنا إلى الفئات العمرية الأكبر.وكان للتعليم أيضا أثر واضح في انخفاض الفرق في السن بين الزوجين حيث ينخفض المؤشر كلما ارتفع المستوى التعليمي للمرأة فبالنسبة للنساء الأميات سجلت أكبر قيمة حوالي 7.32 سنة مقابل 5.9 سنوات للنساء ذوات المستوى الثانوي أو الجامعي.لكن العامل الأهم الذي ظهر من خلاله اختلاف كبير في هذه الفروق

هو سن المرأة عند أول زواج حيث تباينت قيمتها بين 4 إلى 8 سنوات، فبالنسبة للنساء اللائي تزوجن لأول مرة قبل بلوغ سن العشرين أو بعد سن الثلاثين بلغت الفروق بينهن وبين أزواجهن ثماني سنوات، ويمكن تفسير ذلك بأن النساء المتزوجات في سن مبكرة لايمكنهن الارتباط بأزواج في مثل أعمارهن لأن الرجل هو المتكفل بالأسرة ويقع على عاتقه الكثير من المسؤوليات ومتطلبات الحياة التي تستلزم منه فترة طويلة للاستعداد، لذلك فهو يؤخر سن زواجه مقارنة بالمرأة، أما النساء المتزوجات في سن تفوق الثلاثين سنة فإن فرصهن لإيجاد زوج عازب يقاربهن سنا هي قليلة لأن الرجل لايزال يفضل الفتاة الأصغر دائما، كما أن المرأة تضع نصب عينيها أثناء الاختيار التوافق في المستوى الثقافي والاجتماعي مع الزوج وذلك ما يرشحها للبقاء في عزوبة لفترة طويلة وبالتالي فإن أعداد الذكور العزاب بعد سن الثلاثين يقل مما لا يترك لها الكثير من الخيارات فتظطر للارتباط بمن هو أكبر منها سنا.

5-4 محـــددات وعوامـــل تغـــير سن الزواج الأول:

يعرف سن الزواج الأول في الجزائر ارتفاعا مستمرا عند كلا الجنسين منذ الاستقلال ، وهو اليوم يشهد أعلى مستوياته، ولتحليل تطور الزواج خلال السنوات الأخيرة كان لابد من دراسة بعض المتغيرات التي ساهمت في ارتفاع مؤشر سن الزواج وذلك بالاعتماد على المعطيات المتوفرة والأرقام المستخرجة من تعدادات السكان والتحقيقات الوطنية.

5-4-1 التعليـــم:

يعتبر التعليم ولايزال من أهم المحددات والعوامل المساهمة في تطور الخصوبة ،وهو لا يقل أهمية في تأثيره على سن الزواج الأول خاصة بالنسبة للمرأة، فحسب دراسة Jacques Vallin التي أجراها في الجزائر سنة 1970 عن المحددات السوسيواقتصادية المؤثرة على سن الزواج عند النساء تبين أن التعليم يبقى العامل الأكثر تأثيرا على هذا المؤشر وقد ميز هذا الباحث بين عاملين مؤثرين، الأول مباشر: وهو أن طول فترة تمدرس الإناث قد يؤخر سن زواجهن لسنوات عديدة أما العامل الثاني غير مباشر: وهو أن المرأة كلما زاد مستواها التعليمي كلما قل تأثير العادات والقيم الاجتماعية المرتبطة بالزواج المبكر واتسعت دائرة الحرية في اختيار الشريك المناسب في التوقيت المناسب لها.وحسب نتائج التحقيق الوطني لسنة 1970 تبين أن هناك اختلافات مهمة في سن الزواج الأول حسب مستوى التعليم وحسب الجنس، والتباين كان أكبر بالنسبة للنساء ،حيث بلغ سن الزواج عند الأميات حوالي 18.5 سنة بينما وصل إلى حدود 24 سنة عند المتحصلات على المستوى

الثانوي أو العالي أي بفارق خمس سنوات تقريبا، ومع مرور السنوات زاد سن الزواج عند كل الفئات والمستويات التعليمية لكن مع استمرار الفروق والاختلاف بين مستوى وآخر، فمن خلال تحقيق 2002 بينت النتائج أن سن الزواج الأول يرتفع مع زيادة المستوى التعليمي للإناث والذكور أيضا.

جدول 29: ســـن الزواج الأول حسب الجنس ومستوى التعليم من خلال تحقيق 2002

Niveau d'instruction	masculin	féminin
analphabète	31.0	28.3
Lire et/ ou écrire	32.2	28.7
Primaire	33.4	29.3
moyen	33.2	30.7
Secondaire et plus	35.5	33.2
total	33.0	29.6

Source : enquête algérienne sur la santé de la famille 2002

يبدو من الجدول أن سن الزواج الأول قد تغير كثيرا وزاد بالمقارنة مع تحقيق 1970 إلا أن التعليم يبقى مؤثرا هاما على التباين في هذا المؤشر سواء بالنسبة للنساء أو الرجال، فقد ارتفع سن الزواج من 28 سنة عند الأميات إلى 33 سنة عند ذوات المستوى الثانوي أو العالي أما عند الرجال فقد كان المؤشر يتراوح بين 31 و35.5 سنة.لكن بالرغم من وجود فوارق في سن الزواج حسب المستوى التعليمي لايمكن ربط تطور سن الزواج بالتعليم فقط لأن مانلاحظه من خلال التعدادات السكانية والتحقيقات الديموغرافية يؤكد على ارتفاع هذا المؤشر عند الأميين كما عند المتعلمين في السنوات الأخيرة ، وهو ماقد يشير إلى وجود عوامل عديدة متداخلة تؤثر هي الأخرى على توقيت الزواج عند الجزائريين.

2-4-5 التحضـــر:

إن مفهوم التحضر يختلف كثيرا حسب وجهات النظر المتعددة وحسب الزمان والمكان، فمن وجهة نظر الديموغرافيين التحضر يعني زيادة تمركز السكان في منطقة معينة مما يوسع حجم سكان الحضر ، في حين أن النظرة الاجتماعية ترى بأن التحضر هو عملية اجتماعية تشمل التغير في عادات وتقاليد وسلوكات السكان الاجتماعية وهي خصائص تميز الحياة الحضرية، وتلعب هذه التغيرات في أنماط المعيشة دورا مهما في تطور الحالة الزواجية للسكان و كذا المؤشرات المرتبطة بها. فحسب المعطيات الإحصائية للتعدادات السكانية للجزائر تبين أن هناك اتجاه واسع لحركة السكان من الريف نحو المدن، فقد سجلت نسبة الإقامة بالمناطق الحضرية قفزات كبيرة حيث

انتقلت من 20 بالمائة إبان الثورة إلى 30 بالمائة في أول تعداد عام 1966 ثم 50 بالمائة سنة 1987 لتصل إلى 60 بالمائة سنة 1998 وقد تصل إلى حدود 80 بالمائة حسب تقديرات أولية لتعداد 2008، وبذلك فإن معدلات زيادة سكان الحضر سجلت نسبا عالية تفوق معدل الزيادة الطبيعية للسكان،« فخلال ثلاثين سنة مابين أول وآخر تعداد سكاني (1966-1998) عرفت نسبة زيادة الحضر تضاعفا يفوق 4.6 مرات حيث انتقل عدد السكان من 3.7 إلى 17.1 مليون نسمة»[1] ، ومن جهة أخرى فإن شبكة المدن الحضرية عرفت هي الأخرى زيادة ملحوظة كما شهدت بعض المدن تضخما كبيرا في عدد السكان ما انعكس على قدرة هذه الأخيرة في توفير كل متطلبات الحياة الحضرية لكل الأفراد، فخلال الفترة 1966-1977 ارتفع عدد المدن من 96 إلى 211 وهو ما أدى إلى توزيع سكاني غير عادل ، فالمناطق الحضرية والمدن الكبرى تزداد تضخما في حين يقل عدد سكان الريف نتيجة لحركة الهجرة الواسعة «فحوالي 25 مدينة كبرى من تلك التي يفوق عدد سكانها 50000 نسمة يقطنها حوالي 63 % من مجمل السكان القاطنين بالحواضر»[2] .

إن ظاهرة نمو المدن بهذا الشكل الكبير لاتنفرد بها الجزائر فقط وإنما العديد من دول العالم الثالث ولابد من التأكيد على أن النمو المفرط والزائد لسكان الحضر لم يأت نتيجة لحركة التصنيع والنمو الاقتصادي كما حدث في الدول الأوروبية ، وإنما كان نتيجة لعوامل مختلفة منها لجوء سكان الأرياف وخاصة فئة الشباب إلى المدن بحثا عن العمل وتحسين ظروف الحياة.

إن التحول الكبير إلى نمط الحياة الحضرية ومايتبعها من متطلبات واسعة للعيش كان له أثر كبير على تغير نموذج الزواج في الجزائر فتعقيدات الحياة الحضرية ألزمت الشباب في كثير من الحالات إلى تأخير زواجهم لأعمار متقدمة جدا، فتوفير فرص التعليم والتكوين والعمل خاصة للنساء من أهم مميزات الحياة في المدن وهي بذلك تفتح أبوابا عديدة لتحسين ظروف الحياة وتمنح المرأة الاستقلالية الاقتصادية مما يحررها من بعض القيود والقيم الاجتماعية خاصة تلك المرتبطة بالزواج سواء في توقيته أو الاختيار المناسب للشريك، لذلك يمكن الوصول إلى نتيجة فحواها أن الحياة في المدن أو التحضر يؤدي إلى تراجع سن الزواج عند الجنسين بنسبة أكبر من الريف مع الاتفاق على أمر واحد وهو أن الزيادة في هذا المؤشر لامست المناطق الحضرية والريفية أيضا.

[1] Kamel Kateb, Zahia Ouadah Bedidi, l'Actualité Démographique du Maghreb, op cit, p 7

[2] حسين تومي ، مرجع سابق، ص 231.

جدول رقم 30 :تطــور سن الزواج الأول ونسب العزاب عند الجنسين في القطاع الحضري والريفـــي

	Sexe masculin			Sexe féminin		
	Urbain	rural	diff(%)*	Urbain	rural	diff(%)*
Proportions de célibataires à25-29 ans pour les hommes et 20-24 ans pour les femmes						
1977	41.1	21.6	90.3	44.5	21.6	106.0
1987	59.8	37.0	61.6	61.0	40.8	49.5
1992	79.8	61.4	30.0	76.5	63.2	21.0
Age moyen au premier mariage						
1977	26.4	24.1	9.5	22.4	19.1	17.3
1987	28.3	26.0	8.8	24.6	22.9	7.4
1992	30.8	28.6	7.8	26.7	24.3	9.8

*la diffirence relative est calculé de la maniére suivante : (urbain- rural)/ rural
Source : Aziz Ajbilou, op cit, p 140

من خلال الجدول السابق يتضح أن الفرق موجود بين الحضر والريف في سن أول زواج كما في نسب العزاب الذكور والإناث ، فعبر مختلف التعدادات والتحقيقات الوطنية تبين دائما بأن سن الزواج الأول هو أعلى في المناطق الحضرية إلا أن هناك تراجعا ملحوظا للفرق بين الحضر والريف خاصة بالنسبة للنساء، فمن خلال النتائج التي توصل إليها الباحث عزيز أجبيلو عن الاختلافات في نسب العزاب في السن 20-24 سنة إناث و 25-29 سنة ذكور وكذا سن الزواج الأول في القطاع الحضري والريفي توصل إلى النتائج التالية:

هناك ارتفاع واضح لنسب العزاب في الأعمار الشابة للذكور والإناث في الريف والحضر لكن مع زيادة ملحوظة في الوسط الحضري

تراجع الفرق بين الوسط الحضري والريفي في نسب العزاب خلال الفترة مابين 1977- 1992 حيث كانت معدلات العزوبة في الحضر تقارب ضعف العزاب في الريف في سنة 1977 إلا أن الفرق تراجع كثيرا خاصة بالنسبة للنساء فقد كان في حدود 106 بالمائة وانخفض إلى 21 بالمائة فقط خلال عشرين سنة

سن الزواج الأول هو دائما أكبر في الحضر عند الجنسين في مختلف التعدادات، والفرق هو أعلى في سنوات السبعينات حيث تجاوز 9 بالمائة عند الذكور و17 بالمائة عند الإناث إلا أنه انخفض في سنوات التسعينات ليصل إلى 7.8 بالمائة عند الذكور، وكان الانخفاض شديدا بالنسبة للنساء حيث بلغ 9.8 بالمائة، ولعل الاختلافات القائمة بين الريف والحضر مرتبطة بالقيم والمعايير الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المميزة لكل وسط ، ففي الريف ماتزال العادات والتقاليد تشجع

على نمط الزواج المبكر خاصة عند الإناث ، في حين أن الحياة في المدينة بكل متطلباتها تؤثر على قيم الزواج التقليدي وتلبسه طابعا جديدا يتماشى مع التصورات والمتطلبات المتجددة عن الحياة الحضرية ، خاصة مع الغزو الفكري الغربي لمجتمعاتنا العربية التي أصبحت ترى في النموذج الأوروبي للأسرة المصغرة مثالا للحياة المتقدمة .

الفصل الرابع

تطور الزواج الداخلي في الجزائر

تمهيد

1- الزواج الداخلي في الدول العربية.

2- الزواج الداخلي في الجزائر.

2-1 تطور معدلات الزواج الداخلي حسب التحقيقات الوطنية.

2-2 الزواج الداخلي ومستوى التعليم.

2-3 الزواج الداخلي ومكان الإقامة.

تمهيـــد:

يبقى الزواج الداخلي في مجتمعاتنا العربية والإسلامية يحتل مكانة هامة بين المواضيع والدراسات الاجتماعية المرتبطة بالحالة المدنية للأفراد، وذلك لما تمثله القرابة من أهمية في حياة المجتمعات ، فالتضامن والتكافل الاجتماعي كان يتحقق عن طريق الزواج بين أفراد العائلة الكبيرة(أبناء الأعمام والأخوال) وهو أيضا يهدف للحفاظ على ثروة العائلة والحرص على عدم وصولها للغريب، وبالرغم من التغيرات الاجتماعية والثقافية التي مست مجتمعاتنا العربية اليوم وما تبعها من تغير في الأفكار والعادات المرتبطة بالزواج والتي أدت إلى تحرر كبير لهذه الظاهرة من العادات والقيم التقليدية ، لكن مع ذلك فمعدلات الزواج الداخلي لاتزال إلى يومنا هذا تمثل نسبة هامة من مجموع الزيجات وهو ما أثبتته العديد من الدراسات والتحقيقات السكانية التي أجريت في بعض الدول العربية.

1- الزواج الداخلـــي في الدول العربيـــة :

من بين الدراسات التي اهتمت بهذا الموضوع تلك التي قام بها الباحثان نور الدين شلبي و لامية بن مراد انطلاقا من التحقيق الذي أجري في تونس سنة 2000 على عينة من النساء بين سن 18 و63 سنة، وذلك للبحث عن معدلات زواج الأقارب بين أجيال النساء المختلفة حسب مكان الإقامة الأصلي، وقد تبين أن هناك ارتباط ايجابي بين مكان الإقامة ونوع الاختيار، ففي القطاع الحضري أين تختفي كل مظاهر الحياة التقليدية وما يرتبط بها من تأثير القيم والعادات الاجتماعية على سلوك الأفراد ، كان الاختيار في هذه المناطق أكثر استقلالية على عكس الريف الذي لايزال فيه الاختيار الزواجي مرتبطا بشكل كبير بالقيم التقليدية المشجعة على استمرار نمط الزواج القرابي. فمن خلال هذا التحقيق تبين أن نسبة زواج الأقارب لاتزال مرتفعة نسبيا بالمقارنة مع إحصاء السكان لعام 1975 ، فقد كانت في حدود 19.24 بالمائة وانخفضت في هذا التحقيق لتصل إلى 18.2 بالمائة. واتضح أن هناك اختلاف واضح بين المناطق الحضرية والريفية حيث سجلت هذه الأخيرة نسبة 25.36 بالمائة مقابل 16.13بالمائة فقط في المناطق الحضرية[1].وقد خلصت الدراسة إلى أن مكان الإقامة قبل الزواج يؤثر بشكل واضح على نمط الاختيار الزواجي، ولقد صنف الباحثان المناطق إلى حضري وريفي وشبه حضري وتم تصنيف أجيال الأزواج وآبائهم حسب صلة القرابة ومكان الاقامة وهو مايوضحه الجدول الموالي:

جدول 31: توزيـــع معدلات زواج الأقارب بين أجيال الأزواج وآبائهم حسب مكان الإقامة

Zone habitée	Urbain	Rural	Semi urbain
ceG	6.48	3.51	22.70
Gpm	2.43	20.27	10.00
Gpf	3.51	19.19	10.00
total	12.42	42.97	42.70

Gce : génération du couple étudié
Gpf : génération des parents de la femme
Gpm : génération des parents du mari
Source : Lamya Ben Mrad, Noureddine Chalbi, Melieu De Residence Des Conjoints et Consanguinité en Tunisie, Antropo, 2006،p66 , www.didac.ehu.es/antropo, 13.02.2007

[1] Lamya Ben Mrad, Noureddine Chalbi, Melieu De Residence Des Conjoints et Consanguinité en Tunisie, Antropo, 2006،p64 , www.didac.ehu.es/antropo, 13.02.2007.

من خلال الجدول يتضح بأن أكبرنسبة للزواج الداخلي لعينة البحث Gce كانت في المناطق شبه الحضرية بمعدل 22.7 بالمائة في حين أن المعدل عند آباء هؤلاء الأزواج كان مرتفعا في المناطق الريفية بنسب 20.27 بالمائة و19.19 بالمائة على التوالي، وهو ما يمكن تفسيره بانتقال هؤلاء الأزواج من المناطق الريفية إلى المناطق شبه حضرية مع استمرار المحافظة على بعض خصائص الحياة الريفية كنمط الزواج المفضل وهو الزواج الداخلي ، أما النسب المرتفعة للزواج الداخلي عند الآباء تبين أن مكان الاقامة له تأثير على نمط الاختيار ففي المناطق الحضرية سجلت هذه المعدلات قيم منخفضة لم تتجاوز 3.5 بالمائة، وعموما فإن الجدول يبن بوضوح ارتفاع معدل الزواج الداخلي في المناطق الريفية أين سجل قيمة تقارب 43 بالمائة من مجموع الأزواج الذين تربطهم علاقة قرابة في حين لم يتعدى هذا المعدل 12.42 بالمائة في المناطق الحضرية.

بالإضافة إلى هذه الدراسة جاءت دراسة الباحث بن حمادي التي أجراها في المغرب بالاعتماد على التحقيقين الوطنيين DHS1.DHS2 والتي تهدف للتعرف على مستويات الزواج الداخلي عبر مختلف المناطق ، وكذا محددات هذا النمط من الزواج مثل التعليم ومكان الإقامة والنشاط الاقتصادي للمرأة ومدى تأثيرها على الاختيار الزواجي، وقد تبين من هذه الدراسة أن معدل الزواج الداخلي في المغرب هو أيضا مرتفع نسبيا حيث قدر ب 33 بالمائة من مجموع العينة التي شملها التحقيق سنة 1987 وانخفض قليلا في التحقيق الموالي سنة 1992 ليصل إلى 29 بالمائة[1]، وتعتبر هذه النسبة مرتفعة بالمقارنة مع تلك المسجلة في تونس، ويمكن للجدول الموالي أن يلخص لنا تطور نسب الزواج الداخلي في التحقيقين الوطنيين لسنة 1987 و1992

جدول32: توزيع النساء في المغرب من خلال تحقيق DHS1 .DHS2 حسب نمط الزواج(%)

	1987			1992		
	endogames	**exogame**	**total**	**endogame**	**exogames**	**Total**
Femmes enquêtées	33.0	67.0	100(5979)	29.3	70.7	100(5631)
Femme en union	33.7	66.3	100(5445)	30.1	69.9	100(5112)

Source : Bey Ben Hamadi, op cit,p186

وأهم ماخلصت إليه هذه الدراسة هو أن نسبة الزواج الداخلي مرتبطة بشكل كبير بالمستوى الدراسي الذي حققه الزوجان ، فالنسبة تنخفض كلما زاد مستوى تعليم الزوجين ، كما أن

[1] Bey Ben Hamadi,op cit,p 184

للقطاع الحضري أيضا تأثيره على المعدلات حيث تتلاشى نسبيا درجة تأثير القيم والعادات وسطوة العائلة الكبيرة والوالدين الذين غالبا ما يفرضان على الأبناء الزواج من مجموعة الأقارب، وهو مانجده منتشرا بشكل أكبر في المناطق الريفية حيث تعكس النسب في هذه المناطق الارتباط بين العادات والتقاليد وطبيعة الاختيار الزواجي، أين تزيد عن 35 بالمائة في المقابل لا تتجاوز نسبة الزواج الداخلي في المدن 16 بالمائة وهذا حسب تحقيق 1992.

ووفقا للتحقيقين السابقين (DHS1.DHS2) تبين أن للتعليم تأثير على معدلات الزواج الداخلي فهو يسجل نسبا أعلى كلما تدنى مستوى تعليم الزوجات، وعلى العكس فإن بلوغ المرأة لدرجات عالية يقلل من احتمال ارتباطها بزوج من أقاربها.

جدول 33: معــدل الزواج الداخلي في المغرب حسب مستوى تعليم المبحوثات وفــق تحقيــق 1987 و1992(%)

	1987		1992	
	Endogames	**Total**	**Endogames**	**Total**
Sans	36.5(1399)	3883	1174(34.6)	3318
Primaire	30.5(146)	479	143(23.7)	603
Secondaire	18.4(59)	320	67(15.3)	438
Supérieur	2.3(1)	44	5(6.7)	75
total	34.3(1605)	4676	30.8(1389)	4508

Sourse : Bey Ben Hamadi, opcit,p194

من خلال الجدول يتأكد الارتباط الوثيق بين المستوى التعليمي للمبحوثات ومعدلات الزواج الداخلي ، ففي سنة 1987 بلغت النسبة عند الأميات أكثر من 36 بالمائة وفي المقابل لم تتجاوز هذه النسبة عند ذوات المستوى العالي 2.3 بالمائة ، وقد بقي هذا التباين والفرق الواسع في المعدلات وفقا للمستوى التعليمي حتى في تحقيق 1992 أين سجلت الأميات أعلى معدل يقترب من 35 بالمائة مقابل ارتفاع طفيف مقارنة مع التحقيق الأول عند الحاصلات على مستوى جامعي حيث بلغت 6.7 بالمائة. ومن خلال نفس الدراسة حاول الباحث أيضا المقارنة بين نمطي الزواج (داخلي و خارجي) وإبراز مدى تأثير كل نمط على سن الزواج الأول، وذلك من خلال توزيع النساء حسب الفئات الخماسية وتحديد سن أول زواج لكل جيل حسب نمط الزواج، وبالاعتماد على معطيات التحقيقين الوطنيين توصل إلى أن سن الزواج الأول يكون منخفضا في حالة الزواج الداخلي وذلك مايفسر بأن تأثير الوالدين على الأبناء في مسألة اختيار الزوج أو الزوجة يكون أكبر كلما كان سنهم أصغر.والجدول الموالي يوضح ما سبق.

جدول 34: ســـن الزواج الأول حسب نمط الزواج (داخلي أو خارجي) وسن المـــرأة أثناء إجراء التحقيـــق

	Age de la femme au moment de l'enquête				
	25-29	**30-34**	**35-39**	**40-44**	**45-49**
1987					
Endogames	18.1(423)	18.3(326)	18.1(293)	16.6(193)	16.9(220)
Exogames	19.1(758)	19.0(740)	18.4(564)	17.5(432)	17.4(432)
△	1.0	0.7	0.3	0.9	0.5
Ensemble	18.7(1181)	18.8(1066)	18.3(857)	17.2(625)	17.2(652)
1992					
Endogames	19.3(278)	20.7(303)	18.6(294)	18.3(197)	18.2(172)
Exogames	19.9(598)	21.2(790)	20.1(710)	19.3(443)	18.2(378)
△	0.6	0.5	1.5	1.0	0.0
Ensemble	19.8(876)	19.9(1093)	19.9(1004)	19.0(639)	18.2(550)

Source : Bey Ben Hamadi,op cit, p231.

من خلال الجدول يتضح بأن سن الزواج الأول عند النساء المبحوثات في تحقيقي 1987 و 1992 يختلف حسب نمط الزواج الداخلي أو الخارجي، كما أنه يختلف حسب الجيل الذي تنتمي إليه كل واحدة من المبحوثات، ففي حالة الزواج الداخلي يكون سن المرأة عند الزواج أقل بسنة أو أكثر مقارنة مع النساء المتزوجات زواج خارجي وهو مايرتبط كثيرا بتأثير الوالدين على الأبناء في السن الصغيرة .كما أن مايمكن استخلاصه من الجدول هو أن سن أول زواج تطور عبر الأجيال ففي سنة 1987 سجل هذا المؤشر قيمة تساوي 16.9 سنة عند جيل النساء في سن 45-49 سنة وارتفع عند الجيل 25-29 سنة ليصل إلى 18.1 سنة، وهو ما يعكس التطور الواضح في سوق الزواج في المغرب كما في باقي الدول العربية التي تشهد اليوم استمرار ارتفاع سن الزواج الأول عند الجنسين .

ودراسة ظاهرة الزواج في الجزائر لاتخرج عن نطاق الظاهرة في الدول العربية لأنها تشترك في العديد من الخصائص وتحكمها مجموعة من العادات والتقاليد والقيم المتقاربة كثيرا ، ومن بين مايميز هذه الدول هو انتشار ظاهرة الزواج الداخلي منذ عقود طويلة واستمرار هذا النمط إلى غاية يومنا الحالي لكن بدرجات متفاوتة، وتعتبر الجزائر من ضمن الدول التي لاتزال فيها المعدلات مرتفعة نسبيا، والجدول الموالي يبين وضع الجزائر ضمن مجموعة من الدول العربية في مستوى الزواج الداخلي

جدول رقم 35:تــوزيع النساء حسب صلة القرابــة مع الأزواج (الجزائر 1986،تونس والمغرب DHS 1987-1989) (%)

	Algérie	Maroc	Tunisie	Egypte
Cousins très proche	29	25	36	26
Autres parentés	11	8	13	15
Pas de lien	60	67	51	59

Source :Ali Kouaouci,femme famille et contraception, op cit,p118.

يبدو من الجدول السابق أن مستوى زواج الأقارب في الدول الأربعة يعرف نسبا هامة من مجموع الزيجات وذلك خلال فترة الثمانينات، غير أنه سجل أكبر نسبة في تونس تقارب الخمسين بالمائة (49 بالمائة)، و مع العلم أن تونس تعتبر من الدول التي تقدمت كثيرا في مجالات الحياة المختلفة سواء كانت التعليمية أو الاقتصادية أو الثقافية إلا أنها تشهد استمرارا لهذا النمط من الزواج الذي طالما ارتبط بالحياة التقليدية وظروف الحياة الغير مناسبة، وهو ما يستدعي البحث بشكل دقيق للتوصل إلى الظروف المشجعة على استمرار هذا النمط ، وهي بطبيعة الحال تكون مختلفة من دولة لأخرى ،وهو مانستطيع الاستدلال عليه من المعدل الذي سجلته مصر وهو يقارب المعدل المسجل في تونس (41 بالمائة) لكن الظروف الحياتية والمعيشية في مصر أدنى بكثير من تلك التي تعرفها تونس ، وهو ما يقودنا للقول بأن ظاهرة الزواج الداخلي تتحكم بها عوامل مختلفة قد تؤثر بدرجات متفاوتة، وليست الحياة التقليدية وحدها التي تفرض نمط الزواج الداخلي بل يمكن لهذا النمط أن يكون منتشرا في الحضر كما في الريف وهو ما بينته دراسة الباحثة مريم خلاط التي أجرتها في مدينة بيروت، فحسب هذه الدراسة تبين أن الظاهرة غير مقتصرة على الريف، وهي ليست مسألة حتمية ومرتبطة بالحياة التقليدية، بل هي متجذرة حتى في المناطق الحضرية ، وحسب رأي المبحوثات فإن هذا النمط من الزواج يعد أكثر ضمانا فهو يحقق الاستقرار النفسي والطمأنينة ويقوي علاقات القرابة ويقلل فرص الانفصال بين الأزواج.

2- الزواج الداخلـــي في الجزائـــر :

إن محاولة دراسة ظاهرة الزواج في الجزائر من الجانب الإحصائي والديموغرافي قد لاتكون سهلة لأن المعطيات التي يمكن أن تصور لنا الظاهرة لايتم الحصول عليها إلا من خلال بعض التحقيقات السكانية التي تعد قليلة، خاصة إذا تعلق الأمر بخصائص الزواج الاجتماعية والديموغرافية وهو ما يعيق مسار الباحثين في هذا المجال، فالزواج الداخلي جلب اهتمام العديد من الباحثين الاجتماعيين غير أن دراسة هذا الموضوع من الجانب الاحصائي لم تعرف اهتماما كبيرا ، لذلك حاولنا من خلال هذا الفصل وبالاعتماد على بعض المعطيات المستخرجة من تحقيقات سكانية مختلفة التعرف على تطور هذه الظاهرة وربطها ببعض المتغيرات التي تحدث فوارق وتباينات في مستوياته ، كالتعليم ومكان الإقامة والسن عند أول زواج بالاضافة إلى الاختلافات اللغوية.

2-1 تطـــور معدلات الزواج الداخلي حسب التحقيقـــات الوطنية

تعد التحقيقات الديموغرافية قاعدة هامة جدا لجمع المعطيات والبيانات المتعلقة بالظواهر الديموغرافية أو السكانية ، فهي تسمح بالتعمق في محددات الظاهرة والكشف عن مؤشرات دقيقة أكثر مما تحققه التعدادات السكانية العامة، فمعدلات الزواج الداخلي لم يكن باستطاعتنا التعرف عليها بشكل مفصل لولا الاعتماد على هذه التحقيقات، وما سجلناه من خلالها هو أن معدلات الزواج الداخلي تراجعت نسبيا خلال السنوات الأخيرة، لكنها مع ذلك لاتزال تشكل نسبة هامة من مجموع الزيجات، فمن خلال تحقيق 1986 سجل هذا المؤشر قيمة تفوق 38 بالمائة من مجموع الزيجات وتراجع في التحقيق الموالي لسنة 1992 ليصل إلى حدود 35 بالمائة وبعدها سجل انخفاضا طفيفا بنسبة 1.3 بالمائة في تحقيق 2002 أي مايقارب 33.3 بالمائة من مجموع النساء اللائي شملهن التحقيق .

وكشفت دراسة حول زواج الأقرباء في الجزائر نُشرت في سبتمبر 2007 من قبل المؤسسة الوطنية لتشجيع الصحة وتطوير البحث أن الجزائر تضم إحدى أكبر نسب شيوع زواج الأقارب في العالم بزواج جزائري واحد من أصل أربعة من بنت العم أو الخال. « وكشفت أيضا أن النسبة في الجزائر أعلى بكثير من نظيرتها في المغرب أو إسبانيا. ولكنها أقل بالمقارنة مع بعض البلدان العربية كالبحرين (39.4%) والمملكة العربية السعودية (50%) والكويت (54%) والأردن (55%). الدراسة التي تُعتبر الأولى من نوعها، استطلعت 21 جماعة منتشرة في 12 ولاية عبر الجزائر ثلاثة في الجنوب (الواد، بسكرة وغرداية) وأربعة في الوسط (العاصمة وبومرداس،

والبويرة وبجاية) وثلاثة في الشرق (برج بوعريرج، تيبازة وعنابة) واثنين في الغرب (وهران وعين الدفلة) وذلك لمعرفة مدى انتشار الظاهرة. واكتشف الباحثون أن المناطق التي تضم أعلى نسب زواج الأقارب هي عموما من الطبقات المحافظة. وأظهرت النتائج أن ولاية تيبازة (خاصة جماعة بير العاتر) شرق البلاد بها أكبر نسب زواج أقرباء الدم حيث تصل إلى 88% في حين سُجّلت في وهران أدناها بنسبة .18.5% »[1] .

لكن إذا عدنا إلى معطيات الديوان الوطني للإحصاء حول معدلات الزواج الداخلي قد نجدها مختلفة كثيرا عن تلك المسجلة من خلال التحقيق الذي أجري سنة 1986 ، ففي سنة 1984 أعلن ديوان الإحصاء عن نسبة تزيد عن 50 بالمائة من مجموع الزيجات (52.21 بالمائة) [2] ، وهي نسبة تبدو كبيرة بالمقارنة مع تلك المسجلة في تحقيق 1986 والتي لم تصل حتى الأربعين بالمائة وهو مايقودنا للقول بأن المعدلات المسجلة من خلال الديوان الوطني للإحصاء قد تكون ناقصة وغير دقيقة لذلك فهي تحتاج إلى المراجعة والتصحيح . وبما أن المعطيات الدقيقة حول الظاهرة لايمكن الحصول عليها من تعدادات السكان نكتفي في هذه الحالة بتتبع تطور الزواج الداخلي من خلال التحقيقات السكانية .

جدول رقم 36: توزيع النساء السابق لهن الزواج حسب صلة القرابة بين الزوجين تبعا لبيانات مسوح مختلفة (%)

	سنة المسح		
صلة القرابة	1986*	1992**	2002***
ابن عم/ خال	27.0	25.6	22.0
صلة أخرى	11.1	9.0	11.3
لاتوجد صلة	61.8	65.3	66.3

المصدر: *،** وزارة الصحة والسكان،الديوان الوطني للإحصائيات: المسح الجزائري حول صحة الأم والطفل، التقرير الرئيسي 1994، ص206.

*** Bedrouni Mohamed,op cit,

من خلال الجدول السابق يتبين أن معدل الزواج الداخلي في الجزائر شهد انخفاضا بسيطا خلال الفترة مابين 1986 و2002 حيث انتقل من 38.1 بالمائة من مجموع الزيجات إلى 33.3 بالمائة فقط، وبالنظر إلى التغيرات الكبيرة التي شهدتها العائلة الجزائرية خلال السنوات الأخيرة خاصة في

[1] http:// www.Magharebia.com/cocoon/awi/xhtml1/ar/date (14.11.2007)
[2] ONS, statistiques collection 1, démographie Algérienne 1985.Alger,1985, p25

المجال الاقتصادي والاجتماعي أين انتشر العمل الفردي المأجور عوضا عن العمل الجماعي في ميدان الزراعة ، وتوسعت دائرة التعليم والعمل في فئات النساء مما سمح بفتح أبواب التواصل مع المجتمع وزيادة حرية الاختيار والاستقلالية في مجال الزواج، وكذا ارتفاع سن الزواج الأول، كل هذه العوامل كان من الممكن أن تؤدي إلى تراجع الزواج الداخلي الذي ارتبط دائما بسلطة الوالدين على الأبناء وتوجيه اختياراتهم رغبة في الحفاظ على ثروة العائلة وممتلكاتها واسمها، بالإضافة إلى التآلف والتقارب الاجتماعي والنفسي للزوجين الذين تربطهما صلة قرابة. لكن الملاحظ اليوم هو استمرار هذا النمط من الزواج بالرغم من كل التغيرات التي يعرفها المجتمع الجزائري، ولعل هذا ما يقودنا للقول بأن الظروف الاقتصادية الصعبة والأزمة التي يعرفها الشباب اليوم لبناء أسرة هي السبب الرئيسي لبقاء مثل هذا النمط من الزواج ، والذي يعتبر بالنسبة لكثير من الأسر الجزائرية أقل تكلفة من الجانب المادي، حيث ترى أسرة الفتاة على أن تسهل أمور الزواج الخاصة بالمهر وتكاليف العرس، خاصة مايتعلق بالمسكن المستقل للزوجين ، ففي حالة عجز الزوج عن توفير هذا المطلب الذي أصبح اليوم من أولويات بناء الأسرة، قد يلجأ للإقامة في مترل العائلة وهو ماقد يصعب تقبله في حالة الارتباط بزوجة من خارج الدائرة القرابية ، إضافة إلى ذلك فإن ضمان استقرار الأسرة واستمرارها تكون أكبر مع ابن العم أو الخال.

وقد نجد بأن معدلات الزواج الداخلي تختلف حسب المناطق وحسب التقسيمات اللغوية للسكان، فمن خلال تحقيق ENAF سنة 1986 اتضح بأن هناك فوارق كبيرة في هذه المعدلات بين التجمعات الثلاثة (الشاوي، العرب، والقبائل)، حيث كانت أكبر نسبة عند الشاوية وتبعها العرب ثم القبائل

جدول رقم 37: توزيـــع النساء في تحقيق 1986 حسب صلة القرابة مع الزوج وكذا المجموعة اللغوية (%)

	Régions			
	Kabyle	Chaoui	Arabe	Algérie du Nord
Cousin patrilinéaire	13.3	32.3	14.8	16.2
Cousin matrilinéaire	11.5	7.9	11.9	11.5
Autre parent	7.8	12.1	11.7	11.3
voisin	2.2	2.5	4.1	3.8
Sans lien	65.2	45.3	57.4	57.2

Effectifs	488	406	3586	4480

Source : Ali Kouaouci,Famille Femme et Contraception, op cit, p117.

من الجدول السابق يتبين أن أكثر مجموعة تحافظ على نمط الزواج الداخلي هي المجتمع الشاوي، حيث تجاوزت النسبة 54 بالمائة من مجموع النساء في هذه المنطقة والمعنيات بالتحقيق، ثم يليها المجتمع العربي بنسبة 42 بالمائة وبعدها المجتمع القبائلي بنسبة تقل عن 35 بالمائة. والنقطة التي يوضحها الجدول أكثر هي تفضيل الزواج ببنت العم عند مجتمع الشاوية حيث بلغت النسبة أكثر من 32 بالمائة وهي تفوق ضعف النسبة المقابلة لها عند القبائل والعرب ،بينما تسجل منطقة القبائل خاصية تفضيل بنات الخالة وذلك ما أكدته بعض الدراسات التي أجريت في منطقة القبائل.

2-2 الزواج الداخلـــي ومستوى التعليـــم:

يعتبر التعليم في المجتمع الجزائري من المتغيرات الهامة التي لعبت دورا كبيرا في التأثير على المؤشرات الديموغرافية، فمنذ الاستقلال شهدت معدلات التعلم والالتحاق بالمدارس ارتفاعا واضحا خاصة بالنسبة للإناث، وهو ما أكدته مختلف التعدادات الوطنية حيث أثبتت تراجع معدلات الأمية بشكل كبير، أين قدر هذا المعدل في تعداد 1966 .بما يزيد عن 85 بالمائة عند النساء وأكثر من 62 بالمائة عند الذكور ليتراجع في تعداد 1998 إلى حدود 40 في المائة و16.6 في المائة عند النساء والرجال على التوالي.وإذا حاولنا الربط بين التعليم ونمط الزواج الداخلي في الجزائر نجده يمارس تأثيرا واضحا على معدلات الزواج، فحسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء لسنة 1984 يتبين الارتباط السلبي بين مستوى التعليم ومعدلات الزواج الداخلي

جدول رقم 38: توزيـــع الأزواج حسب صلة القرابـــة ومستوى تعليم المرأة(بالمائة)

Instruction / lien de parenté	Illettré	primaire	secondaire	supérieur	total
Toutes parentés	32.91	14.15	4.78	0.37	52.21
Aucune parentés	23.34	18.37	5.40	0.62	47.79
Total	56.25	32.52	10.18	1.05	100

Source : ONS , statistiques collection , Démographie Algérienne 1985 , p 25

من الجدول السابق يتضح بشكل كبير أن مستوى التعليم يؤثر على معدلات الزواج الداخلي حيث نجد أن هذه المعدلات ترتفع كلما انخفض مستوى تعليم المرأة، فقد بلغ هذا المعدل حدود 33 بالمائة عند الأميات غير أنه ينخفض تدريجيا كلما زاد مستوى التعليم ليصل إلى مادون الواحد (0.37 بالمائة) عند ذوات المستوى العالي.

لكن إذا تتبعنا تطور ظاهرة الزواج الداخلي خلال العشريتين الأخيرتين نجد بأن مستوياته لم تتغير بشكل كبير بالرغم من الانتشار الواسع للتعليم في الأوساط الحضرية والريفية عند الذكور والإناث على حد سواء ، وهو مايشير إلى انخفاض درجة تأثير التعليم بالإضافة إلى تدخل عوامل أخرى قد تكون مشجعة على بقاء هذا النمط من الزواج ، كالظروف الاقتصادية الصعبة والمرتبطة بقلة فرص العمل وانخفاض الدخل وأزمة السكن التي باتت من المعوقات الكبيرة التي تقف كحاجز أمام الشباب الجزائري ، مما يضطر الكثير منهم ذكورا وإناثا للارتباط بأفراد من داخل الجماعة القرابية، وذلك ربما للتساهل في تكاليف وشروط تحقيق الزواج إذا تعلق الأمر ببنت العم أو الخال، فتكاليف الزواج أصبحت اليوم ترتفع بشكل كبير ونظرة المجتمع للزواج انحصرت تقريبا في الجانب المادي وبات كل فرد يريد التميز عن غيره في درجة البذخ والتباهي ، إلى أن غابت الغايات النبيلة والأهداف الحقيقية للارتباط المقدس بين الرجل والمرأة، وأصبح من لايحقق كل هذه الشروط المادية المتجددة والمتزايدة عاجزا عن إكمال نصف دينه، وغير مؤهل لبناء أسرة مستقرة .

ومن خلال التحقيقين الوطنيين لسنة 1992 و2002 نجد بأن مستوى الزواج الداخلي لم يتغير عموما في هذه الفترة بشكل كبير إذا ماقارناه مع إحصائيات 1984 ، غير أنه عرف ارتفاعا ملحوظا عند الحاصلات على المستوى الثانوي والجامعي، والجدول الموال يوضح ذلك:

جدول رقم 39: توزيــع النساء حسب صلة القرابة مع الزوج ومستوى التعليم في تحقيــق 1992 و2002 (%)

Niveau d'instruction	Année			
	1992		2002	
	Tout lien	Aucun lien	Tout lien	Aucun lien
analphabète	38.3	61.6	39.2	60.8
Lire et/ou écrire	31.2	68.8	32.1	67.9
Primaire	29.3	70.4	28.8	71
moyen	32.9	67.2	25.7	74.1
Secondaire+	21.5	78.6	12.8	87.1

Source : Mohamed Bedrouni ,op cit, p3.

إذا قارنا نتائج التحقيقين نجد بأن هناك تراجع واضح في معدل الزواج الداخلي بشكل عام لكن مع وجود اختلاف واضح جدا لتأثير مستوى التعليم على هذا المعدل ،حيث أن ارتفاع مستوى تعليم المرأة يحدث فوارق هامة على معدلات الزواج الداخلي فإذا أخذنا النساء ذوات المستوى الابتدائي نجد أن معدل زواجهن من الأقارب خلال عشر سنوات لم يتغير كثيرا فقد انتقل من 29.3 بالمائة سنة 1992 إلى 28.8 بالمائة في تحقيق 2002 ، في حين يبدو التراجع واضحا جدا

عند ذوات المستوى المتوسط والثانوي والعالي أين انخفض المعدل عند الفئة الأولى(المتوسط) من 32.9 إلى 25.7 بالمائة أما الفئة الثانية (الثانوي والعالي) فقد تراجع المعدل بين التحقيقين بحوالي تسعة بالمائة ، بينما نلاحظ العكس عند الأميات أين ارتفع المعدل بنسبة واحد في المائة خلال تحقيق 2002 .وعموما يمكن القول بأن ارتفاع مستوى تعليم المرأة يسمح لها بالاختيار أكثر خاصة مع ارتفاع سنها ، فالتعليم يفتح لها أبواب الاختلاط والاندماج ضمن المجتمع الأوسع من جماعتها القرابية والاحتكاك بأفراد من مستواها التعليمي، مما يوفر لها فرص أوسع لاختيار شريك الحياة المناسب، لكن مع ذلك فإن التغير الذي يعرفه المجتمع الجزائري اليوم والذي يفرض نمط معين من الحياة خاصة في الوسط الحضري بما يتطلبه من سكن مستقل وتكاليف الخدمات المختلفة قد تساهم في استمرار الزواج الداخلي الذي ارتبط دائما بالتكافل الاجتماعي وسهولة تحقيقه سواء ماديا أو اجتماعيا وحتى من الناحية النفسية.

3-2 الزواج الداخلـــي ومكان الإقامـــة:

غالبا ما ارتبط نمط الزواج الداخلي بالمناطق الريفية التي تميزت بسيطرة العادات والتقاليد المحبذة لهذا الاختيار، أين كانت الأسر والعائلات الريفية ترى في مسألة الزواج ارتباط بين مصالح عائلتين للحفاظ على الثروة الخاصة بها وزيادة توسيعها بين أفرادها ، كما أنها تجد في ذلك تقوية لأواصر القرابة والعلاقات الاجتماعية التي تربط بين العائلتين، حيث لم يكن للطرفين المعنيين بالزواج حق الاختيار أو التدخل فيما يراه الوالدين مناسبا خاصة إذا تعلق الأمر بالفتاة فليس لها الحق في اختيار شريك حياتها أو رفض شخص لاترغب الارتباط به، لكن اليوم نجد بالرغم من بقاء هذا النمط بنسب معتبرة إلا أن حق الزوجين في الاختيار وإعطائهم فرصة القبول أو الرفض باتت ملموسة في كثير من المناطق الريفية، وذلك حتما يعود للواقع الاجتماعي المتغير وتراجع قوة شبكة العلاقات الاجتماعية بعدما ساد نمط اقتصادي جديد يقوم على المنفعة الفردية والعمل المستقل ، وكذلك انتشار التعليم بشكل كبير ساهم في ظهور الاستقلالية الاقتصادية والاجتماعية.

وبتتبع الظاهرة في الجزائر عبر مختلف التعدادات والتحقيقات السكانية نجد بأن معدلات الزواج الداخلي عرفت تغيرا مهما بين الحضر والريف، فخلال فترة الثمانينات ارتفعت نسبة الزواج الداخلي في المناطق الحضرية حيث سجلت معدل 41 بالمائة مقابل 39 بالمائة في الريف حسب تحقيق 1986، لكن خلال التحقيقين المواليين (1992، 2002) أصبح الفرق بين القطاعين لصالح الريف.

جدول رقم 40: تطــور معدلات الزواج الداخلي حسب القطاع الحضري والريفي من خلال التحقيقات الوطنية الثلاثــة (%)

année	strate	Cousin germain	Autre lien	Sans lien	ND	total
1986	Urbain	28.4	12.6	59.0	0.0	100.0
	Rural	27.3	11.7	60.9	0.1	100.0
	ensemble	27.0	11.1	61.8	0.1	100.0
1992	Urbain	24.3	8.7	67.0	0.1	100.0
	Rural	27.0	9.3	63.6	0.1	100.0
	ensemble	25.6	9.0	65.3	0.1	100.0
2002	Urbain	20.2	10.6	69.0	0.1	100.0
	Rural	24.4	12.3	63.3	0.0	100.0
	ensemble	22.0	12.3	66.6	0.1	100.0

Source : rapports des enquêtes ENAF 1986,EASME 1992, et EASF 2002.

بالاعتماد على معطيات الجدول السابق يمكن التوصل إلى مجموعة من النتائج اهمها:

- مستوى الزواج الداخلي لايزال مهما بالرغم من مرور سنوات عديدة تميزت بتغيرات عميقة في الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع.
- الفرق بين الريف والحضر في معدلات الزواج الداخلي حسب التحقيقات الثلاثة منخفض نسبيا، إلا أنه كان لصالح الحضر في التحقيق الأول بفرق 2 بالمائة تقريبا ثم انقلب لصالح الريف في التحقيقين التاليين ، حيث سجل الفرق نسبة تفوق 3 بالمائة سنة 1992 لترتفع إلى أكثر من 5 بالمائة في تحقيق 2002، ويعتبر هذا الفرق بسيط ولايؤيد فكرة أن هذا النمط من الزواج مقتصر على المناطق الريفية فقط .
- هناك عامل جد مهم قد يكون له التأثير المباشر على ارتفاع زواج الأقارب في المجتمع الحضري وهو الهجرة من الريف نحو المدن والتي أصبحت ظاهرة بارزة خلال السنوات الأخيرة وبالرغم من قلة الاحصائيات المتعلقة بالهجرة إلا أن معطيات الديوان الوطني للإحصاء تثبت أن سكان الحضر اليوم في الجزائر تفوق نسبتهم الثمانين بالمائة.وبالتالي فإن سكان الريف المهاجرين نحو المدن بالرغم من تغيير مكان إقامتهم إلا أن بعض الخصائص الاجتماعية والثقافية قد تستمر معهم حتى في المناطق الحضرية.

والعنصر الأخير الذي نرى بأنه مهم أيضا هو الارتباط الوثيق بين الزواج الداخلي والسن عند أول زواج، فاحتمال الزواج من الأقارب يقل كلما ارتفع سن الزواج خاصة بالنسبة للمرأة فحسب الأستاذ الدكتور علي قواوسي تفوق نسبة الزواج الداخلي 36 بالمائة عند النساء الأقل

من 18 سنة بينما لا تتجاوز 3 بالمائة عندما يفوق سن المرأة 21 سنة عند زواجها، وهو مايؤكد تماشي زواج القرابة مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية الغير ملائمة ، لذلك لايمكن اعتبار هذا النمط اليوم صادر عن اختيار حر وإنما هو ناتج عن مجموعة من العوامل التي تفرضه وتساهم في استمراره.

الفصل الخامس

دراسة تحليلية لتغير نموذج الزواج في الجزائر انطلاقا من المسح الوطني حول صحة الطفل والأم (1992) والمسح الجزائري حول صحة الأسرة (2002)

1- مصادر المعطيات.

1-1 المسح الوطني حول صحة الأم والطفل PAPCHILD (1992).

1-2 المسح الوطني حول صحة الأسرة PAPFAM (2002) .

2- تحليل البيانات .

2-1 تطور الحالة الزواجية للسكان.

2-2 تطور معدلات الزواج حسب الفئات العمرية.

2-3 السن عند الزواج الأول.

2-4 محددات الزواج الداخلي.

2-4-1 الزواج الداخلي ومكان الإقامة.

2-4-2 الزواج الداخلي والإقامة مع أهل الزوج.

2-4-3 الزواج الداخلي ومستوى التعليم.

2-4-4 الزواج الداخلي وسن الزواج الأول .

3- النتائج العامة للدراسة .

تمهيـــد:

بعد الدراسة النظرية لنموذج الزواج في الجزائر بمختلف مؤشراته، والعوامل المساعدة على تغيره ، سنحاول من خلال هذا الفصل تحليل المعطيات أو الفرضيات السابقة في ظل نتائج المسحين الوطنيين لسنة 1992 و2002 والربط بين الجانب النظري والتطبيقي للتوصل إلى النتائج العامة للدراسة.

1- مصـــادر المعطيـــات:

1-1 المســـح الوطـــني حول صحة الأم والطفل (1992)

1-1-1 عينة المســـح

يهدف المسح الجزائري حول صحة الأم والطفل للحصول على عينة توفر تقديرات مستقلة ودقيقة عن المؤشرات المتعلقة بصحة الأم والطفل ، وذلك من خلال اختيار عينة حجمها حوالي ستة آلاف أسرة معيشية لاستيفاء الاستبيان الخاص بهذا المسح، وقد انقسم إلى أربعة محاور رئيسية، الأول يتعلق بالأسرة المعيشية والثاني بخصائص المسكن، أما الثالث فقد خصص لصحة الأم ويضم فئة السيدات المتزوجات أو السابق لهن الزواج وأعمارهن بين 15 و54 سنة، في حين كان القسم الرابع من هذا الاستبان مهتما بصحة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات.

أما أهم الخطوات المتبعة لاختيار العينة الرئيسية والتي تكونت من 485 وحدة معاينة أولية وحوالي 1410 وحدة معاينة ثانوية (منطقة عد)،تم إجراء حصر شامل لها وهذه الوحدات موزعة على الطبقات الأربعة الرئيسية التي تم تقسيم المجتمع إليها ، وهي التجمعات الحضرية التي يزيد عدد سكانها عام 1987 عن 100 ألف نسمة وتجمعات يتراوح عدد سكانها بين 50 و100 ألف نسمة وباقي التجمعات الحضرية ثم طبقة التجمعات الريفية.وانطلاقا من هذه العينة الرئيسية تم سحب عينة جزئية والتي ستجرى عليها عملية المسح وضمت 257 وحدة معاينة أولية و353 وحدة معاينة ثانوية وبعد هذه العملية تم اختيار عينة الأسر باحتمال 1 من 7 أسر سواء في الريف أو الحضر وبالتالي تم الحصول على 20 أسرة في كل وحدة معاينة ثانوية في الحضر و13 أسرة في الريف وذلك تبعا لطريقة اختيار العينات الطبقية العنقودية، وفي الأخير بلغ حجم العينة الإجمالي 6694 أسرة معيشية شملت 5881 امرأة مؤهلة (متزوجة أو مطلقة أو أرملة وعمرها أقل من 55 سنة) و5288 طفل دون سن الخامسة. وبلغت نسبة الاستجابة حوالي 92 بالمائة لاستبيان الأسرة المعيشية،94 بالمائة لاستبيان صحة الأم وأخيرا 96 بالمائة لاستبيان صحة الطفل.

أما الفترة التي استمرت خلالها عملية المسح فكانت حوالي شهرين بداية من 1992/5/20 إلى غاية 1992/8/8 .

1-1-2 الاستبيانـــات الخاصة بالمســـح

أ/ استبيان الأسرة المعيشية:

ويشمل قائمة بأفراد الأسر ، وقسم خاص بالوفيات خلال العامين السابقين لعملية المسح، وقسم خاص ببيانات الإعاقة ، وتتضمن قائمة أفراد الأسرة المعلومات التالية: الاسم، النوع، العلاقة برب الأسرة ، الإقامة، العمر ، الوفيات بين الآباء والأمهات، الحالة التعليمية، الحالة الزواجية، والنشاط الاقتصادي.

ب/استبيان خصائص المسكن:

يهدف هذا الاستبيان إلى تحديد الظروف السكنية والبيئية والإمكانات المتوفرة في المسكن لدى كل أسرة، وذلك عن طريق بعض المتغيرات التي تعكس الدخل بشكل غير مباشر ، وعوامل التعرض لأخطار التلوث التي تكون سببا في تدني المستوى الصحي لأفراد الأسرة، وارتفاع وفيات الأطفال. ويضم هذا الاستبيان : الوحدة السكنية، المطبخ، مياه الشرب، الإنارة، دورة المياه، التخلص من القمامة، نظافة البيئة المحيطة بالمسكن.

ج/ استبيان صحة الأم:

يحتوي هذا الاستبيان على بيانات تفصيلية تتيح حساب العديد من المؤشرات الهامة خاصة تلك المتعلقة بخصوبة المرأة ووفيات الأطفال ، وكذا وفيات الأمومة، وبعض المؤشرات التي تعكس الرعاية الصحية للأسرة، وأهم العناصر التي تضمنها هذا الاستبيان مايلي: خلفية المبحوثة، الزواج، الإنجاب، وفيات الأطفال، رعاية الأمومة، تغذية الطفل وأسباب وفيات الأطفال، تنظيم الأسرة و اتجاهات الإنجاب ، خلفية الزوج ووفيات الأمومة.

د/ استبيان صحة الطفل :

خصص هذا القسم لجمع البيانات الصحية عن جميع الأطفال المقيمين في الأسر والذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات، واحتوى هذا الاستبيان على مايلي: بيانات عامة، مرض الإسهال، أمراض الطفولة الأخرى، التحصين، الحوادث، الوزن والطول.

2-1 المســـح الوطـــني حول صحة الأســـرة (2002)

جاء هذا المسح ليكمل مسيرة المسوح الوطنية السابقة التي تهدف إلى دراسة التغير في المؤشرات الديموغرافية وكذا تصوير الواقع الصحي للأسرة الجزائرية وخاصة الجوانب المتعلقة بالصحة الإنجابية للمرأة وصحة الأطفال دون سن الخامسة.

قاعدة هذا المسح تركزت على اختيار 41021 مقاطعة موزعة على مختلف مناطق الوطن بالاعتماد على التقسيم الذي تم استخدامه في تعداد السكان لعام 1998، وانطلاقا من هذه القاعدة تم اختيار عينة المسح عبر مرحلتين:

الأولى:تم سحب 510 وحدة ثانوية أو مقاطعة داخل البلديات بطريقة عشوائية متساوية بين المناطق الحضرية والريفية

الثانية : سحب 10200 وحدة أولية أو أسرة معيشية داخل المقاطعات بمعدل 20 أسرة لكل مقاطعة بطريقة عشوائية ، وبهدف الحصول على أكبر قدر ممكن من المعطيات حول بعض المؤشرات الصحية تم توسيع العينة إلى 20400 أسرة وذلك لدراسة وفيات الأطفال. وفي المجموع بلغ حجم العينة 16633 امرأة في سن الإنجاب من بينها 44.5 بالمائة نساء غير عازبات ، و41.5 بالمائة متزوجات أثناء إجراء المسح.أما عدد الأطفال الأحياء للنساء المبحوثات فقد بلغ 29406 منهم 5206 طفل ولدوا خلال الخمس سنوات التي سبقت المسح . تضمن هذا المسح استبيانات مختلفة الأولى كانت متعلقة بخصائص المسكن والثانية هي خاصة بالصحة الانجابية للمرأة أما الاستبيانات الاختيارية فقد قسمت على فئات عمرية محددة وتضمنت:

استبيان خاص بالنساء في سن اليأس .

استبيان موجه لفئة الشباب في سن 15-29 سنة و بلغ حجم هذه العينة 5440 شاب.

وأخيرا استبيان متعلق بفئة الشيوخ الأكبر من 60 سنة وبلغ حجم العينة 4343 .

ولاستخراج البيانات والجداول التي تمكننا من دراسة الفرضيات المقترحة في الفصل الأول استخدمنا برنامج SPSS في كلا التحقيقين للربط بين مختلف المتغيرات والتوصل إلى النتائج العامة للدراسة.

2- تحليـــل البيانـــات

2-1 تطـــور الحالة الزواجيـــة للسكان

شكل5:تطـــور نسب العزاب حسب الجنس وفئات السن بين 1992 و2002

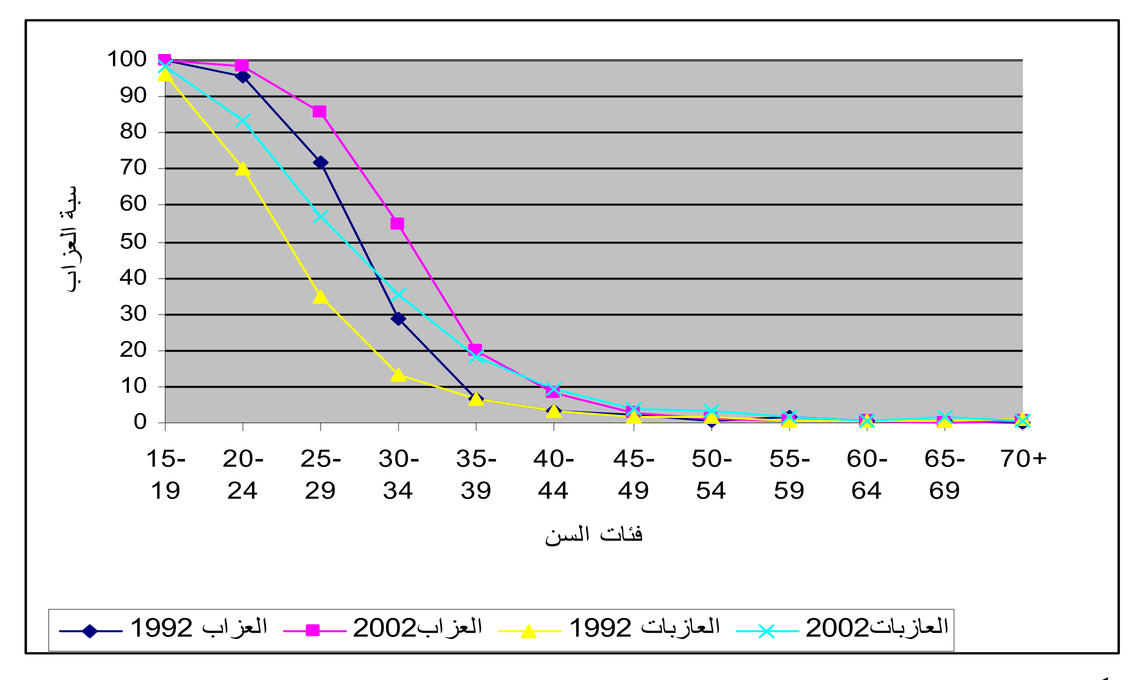

شكل6: تطـــور نسب المتزوجين حسب السن والجنس بين 1992 و2002

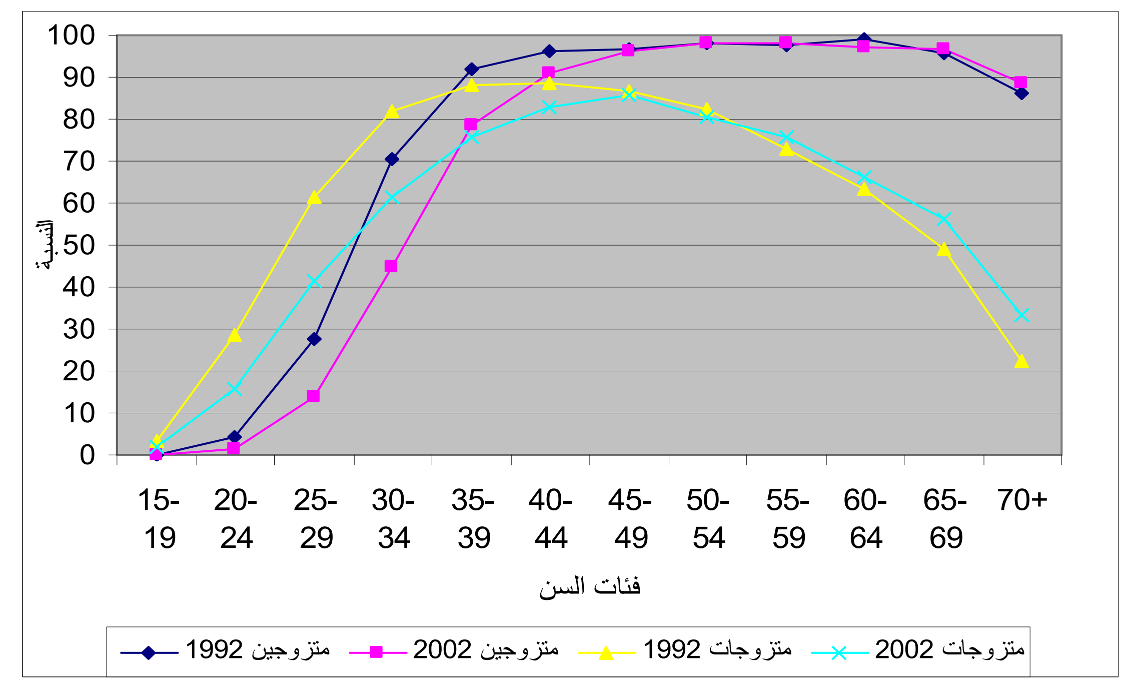

يوضح الشكلين السابقين تطور الحالة الزواجية للسكان الأكبر من 15 سنة من خلال التحقيقين الوطنين 1992 و2002، فبالنسبة للعزاب نلاحظ ارتفاعا واضحا في الفئات الأولى وكانت الزيادة عند الذكور كبيرة في الفئات 30-34 و35-39 سنة حيث ارتفعت النسبة من 28.6 بالمائة و6.8 بالمائة سنة 1992 إلى 54.6 و20 بالمائة على التوالي سنة 2002 ، أما عند الإناث

فقد كانت الزيادة كبيرة في الفئات 25-29 و 30-34 سنة أين ارتفعت النسب من 34.8 و13.2 بالمائة في تحقيق 1992 إلى 57.1 و35.1 بالمائة على التوالي في تحقيق 2002، ويعكس ارتفاع نسب العزاب الذكور والإناث في الفئات الأولى ارتفاعا في سن الزواج الأول عند الجنسين، لكن بعد سن الخمسين نلاحظ أن نسب العزاب تكاد تنعدم وهو ما يجعل نمط الزواج في الجزائر عام وشامل. ومايمكن ملاحظته من البيان الأول هو أن الانخفاض في نسب العازبات يكون أسرع منه عند الذكور ففي الفئة العمرية 25-29 سنة قدرت نسبة العزاب سنة 2002 بحوالي 86 بالمائة مقابل 57 بالمائة فقط للنساء وهو مايدل على أن سن الزواج الأول عند الإناث يكون مبكرا بالمقارنة مع الذكور.ويوضح البيان الثاني تراجع نسب المتزوجين في الفئات الأولى بين سن 15 و34 سنة فعند الذكور في فئة السن 30-34 سنة انخفضت النسبة من 70.5 بالمائة إلى 44.8 بالمائة أما عند الإناث في نفس الفئة فتراجعت النسبة من 82 إلى61 بالمائة.وبعد سن الخمسين يكون معظم الرجال متزوجين في حين تكون نسبة المتزوجات أقل وهوما يفسر بزيادة موازية لنسبة الأرامل في الأعمار المتقدمة، والفرق بين الجنسين يعود إلى أن الرجال المترملين أو المطلقين يعيدون الزواج حتى في الأعمار المتأخرة (انظر الملحق).

2-2 تطـــور معدلات الزواج حسب فئـــات السن

تعبر هذه المعدلات عن عدد المتزوجين لكل ألف شخص وهذا حسب الفئات العمرية الخماسية، ومن خلال بيانات المسح يمكن حساب معدلات الزواج عند مختلف أجيال النساء حسب السن عند أول زواج.

جدول41 : معــدلات الزواج عند أجيال النساء المختلفة حسب السن عند أول زواج والعمر أثناء إجراء التحقيــق 1992 (لكل 1000 سيدة)

السن عند الزوج الأول	السن الحالي						
	19-15	**24-20**	**29-25**	**34-30**	**39-35**	**44-40**	**49-45**
14-10	1	3	9	18	29	56	73
19-15		50	86	146	171	196	262
24-20			95	146	159	170	140
29-25				66	112	139	107
34-30					40	53	28
39-35						42	72
44-40							51

المصدر: وزارة الصحة والسكان، الديوان الوطني للإحصاء، المسح الجزائري حول صحة الأم والطفل: التقرير الرئيسي، 1994، ص198

من ملاحظة الجدول نجد بأن معدلات الزواج عند الإناث في الفئات الأولى لسن الزواج قد تراجعت بشكل كبير فبالنسبة للفئة (10-14) تراجع المعدل من 73 بالألف عند جيل النساء المولود بين 1943 و1947 إلى 1 بالألف فقط عند النساء في الجيل 15-19 سنة (الميلاد بين 1968و1972) أي أن نسبة المتزوجات في سن 10-14 سنة تراجعت كثيرا ،وهوما تبينه أيضا نسبة المتزوجات في سن 15-19سنة حيث انخفض المعدل من 262 بالألف عند جيل النساء اللائي تراوح سنهن أثناء إجراء التحقيق بين 45-49 سنة إلى 50 بالألف عند جيل النساء بين سن 20-24 سنة .

يسمح لنا الجدول أيضا بقراءة السن الذي تتزوج فيه أكبر نسبة من النساء في الفئات العمرية الأكبر التي تزيد عن 35 سنة فأغلبية هذه الفئة العمرية من النساء تزوجن في سن مابين 15 و19 سنة، بينما تعرف أجيال النساء الأصغر سنا معدلات زواج مرتفعة في العمر بين 20-24 سنة.

2-3 الســن عنــد الزواج الأول

شكل7: نسب الزواج التراكمية لأجيال النساء في فئات العمر الخماسية حسب السن عند الزواج الأول في 1992

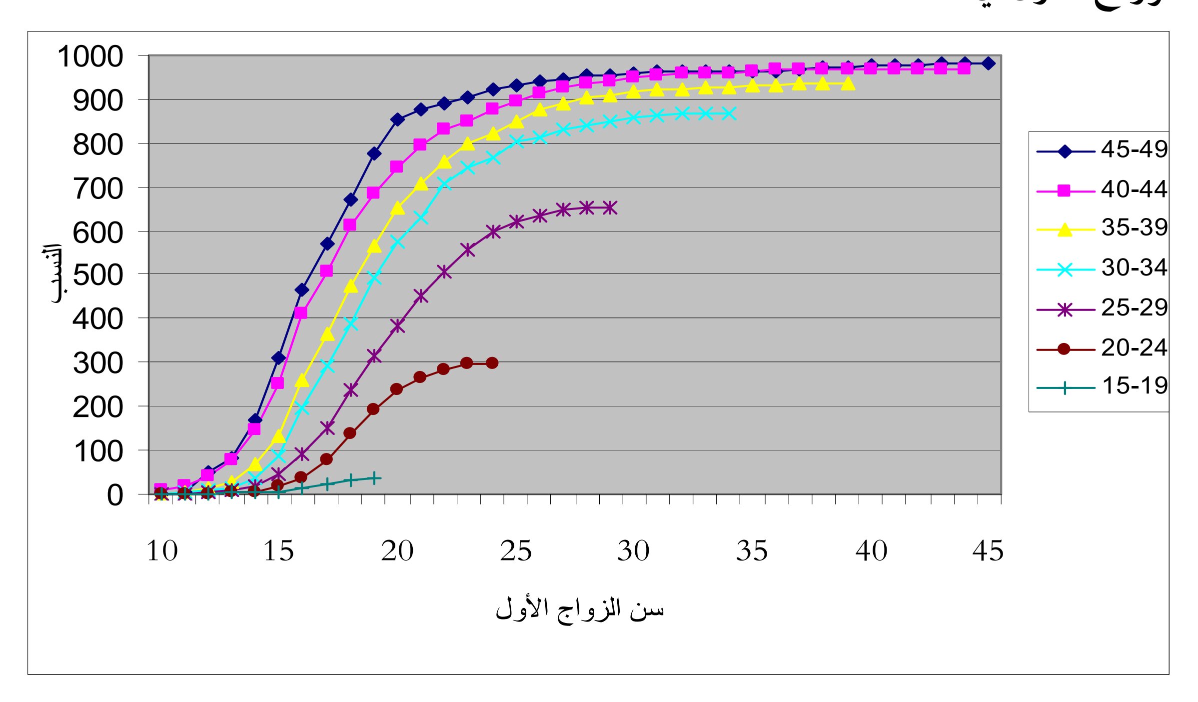

شكل8: نسب الزواج التراكمية لأجيال النساء في فئات العمر الخماسية حسب السن عند الزواج الأول سنة 2002

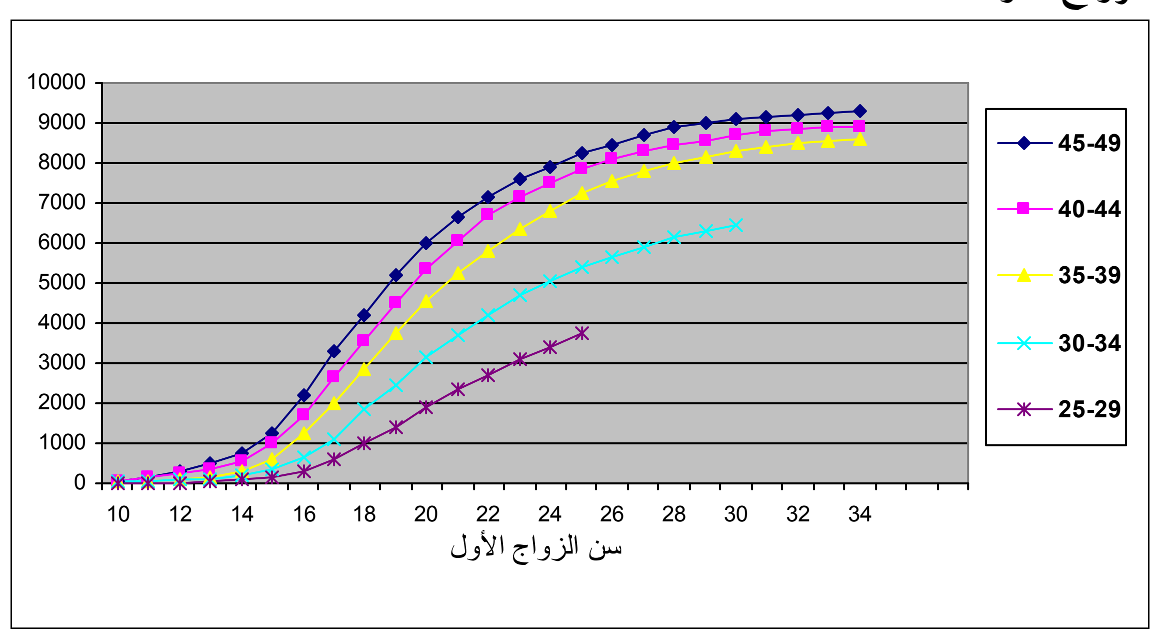

يبين الشكلين السابقين النسب التراكمية لأجيال النساء حسب السن عند الزواج الأول في تحقيق 1992 و2002 ومن الملاحظة الأولية تبدو الفروق واضحة في سن الزواج بين مختلف الأجيال، فسن الزواج يكون مبكرا بالنسبة لفئات السن الأكبر ومتأخر لأجيال النساء الأصغر ، هذا من

جهة، ومن جهة أخرى فإن التغير في هذا المؤشر بين التحقيقين واضح في ارتفاع سن الزواج الأول عند مختلف أجيال النساء في تحقيق 2002 .فإذا أخذنا السن القانوني لزواج الإناث في الجزائر وهو 19 سنة كمرجع نلاحظ أن نسبة النساء في الأجيال 1943-1947 (45-49سنة) والمتزوجات عند هذه السن كانت في حدود 77.6 بالمائة مقابل 31.4 بالمائة لفئة السن 25-29 سنة وذلك في تحقيق 1992، وانخفضت نسبة المتزوجات في مختلف الفئات العمرية في التحقيق الموالي 2002 فعند نفس السن بلغت نسبة المتزوجات في الأجيال 1953-1957 (45-49 سنة) حوالي 52بالمائة مقابل 14 بالمائة فقط لجيل النساء في سن 25-29 سنة، وهو ما يشير إلى ارتفاع السن عند الزواج الأول خلال السنوات الأخيرة.كما يسمح لنا التكرار النسبي السابق للنساء المتزوجات بمعرفة التغير في السن الوسيط الذي تكون فيه 50 بالمائة من النساء في كل جيل قد تزوجن، فإذا تتبعنا معطيات تحقيق 1992 نجد بأن السن الوسيط للزواج عند الجيل 45-49 سنة كان في حدود 16 سنة وارتفع إلى 19 سنة تقريبا في تحقيق 2002 أما بالنسبة للأجيال الأصغر فقد سجل هذا المؤشر قيما أكبر ، أين بلغت قيمته عند جيل النساء في سن 30-34 سنة حوالي 19 سنة في التحقيق الأول وارتفع إلى 24 سنة في التحقيق الموالي.

2-3-1 متوسـط السن عند الزواج الأول والفـرق بين الجنسين

يعتبر هذا المؤشر من المقاييس التي تسمح بدراسة توقيت الزواج الأول عند الجنسين ويتم حسابه بطريقة غير مباشرة تعتمد على بيانات الحالة الزواجية للسكان ، والطريقة الأكثر شيوعا لحساب السن المتوسط لأول زواج هي طريقة هاجنال Hajnal والتي تتركز على التوزيع النسبي للعزاب حسب الفئات الخماسية، وهي في الحقيقة تعبر عن عدد السنوات المعاشة في حالة عزوبة قبل الزواج الأول.

جدول42: تطـــور سن الزواج الأول عند الجنسين في الريف والحضر حسب التحقيقين 1992 و2002

	ذكور		إناث		الفرق	
	1992	2002	1992	2002	1992	2002
حضر	31.2	34.1	26.9	30.2	4.3	3.9
ريف	28.8	31.9	24.5	28.9	4.3	3
الفرق	2.4	2.2	2.4	1.3	-	-
الإجمالي	30.1	33.2	25.9	29.7	4.2	3.5

المصدر: حساب شخصي انطلاقا من معطيات التحقيقين 1992-2002 (باستخدام برنامج SPSS)

شكل رقم 9: تطـــور سن الزواج الأول عند الجنسين حسب مكان الإقامة من خلال التحقيقـــين 1992 و2002

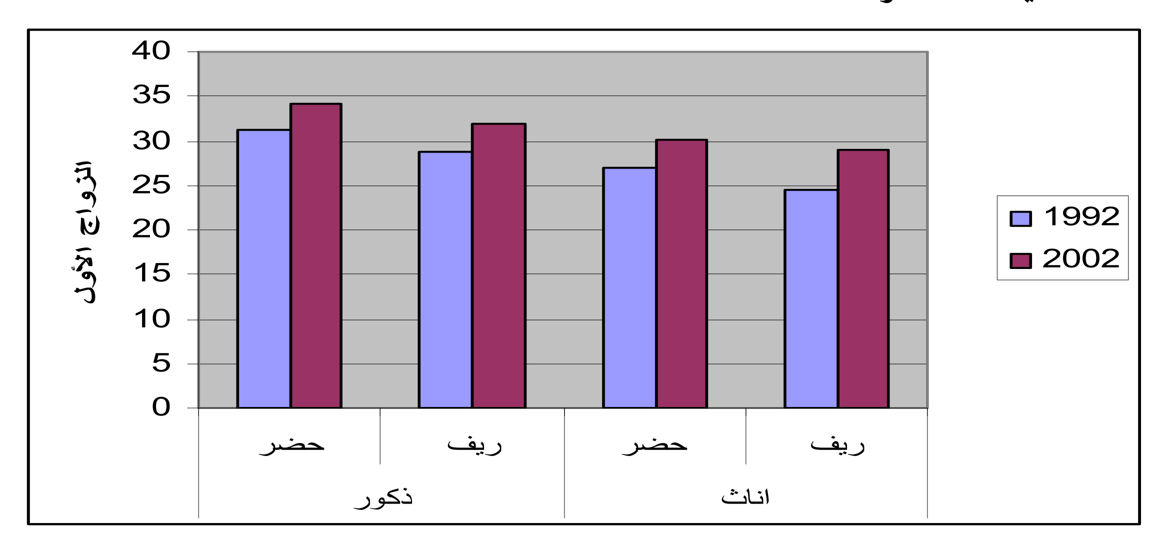

من خلال الجدول والبيان السابق نلاحظ أن سن الزواج الأول عند الجنسين عرف ارتفاعا ملحوضا خلال عشر سنوات، فقد انتقل من 30.1 إلى 33.2 سنة عند الذكور أما عند الإناث ارتفع هذا المؤشر بنسبة تزيد عن النسبة التي عرفها الذكور حيث انتقل من 25.9 إلى 29.7 سنة أي مايعادل 4 سنوات تقريبا، وبمقارنة السن عند الزواج بين الريف والحضر نجده مرتفعا نسبيا في الحضر غير أن الفرق بين القطاعين في تراجع خاصة عند الإناث فقد تقلص من 2.4 سنوات سنة 1992 ليصل إلى 1.3 فقط سنة 2002، وهو مايؤكد على أن الارتفاع في سن الزواج الأول يشمل المناطق الحضرية والريفية.

أما الفرق بين الجنسين في سن الزواج الأول فهو يعرف انخفاضا أيضا حيث تراجع من 4.2 إلى 3.5 سنوات خلال الفترة مابين 1992 و.2002

2-3-2 ســن الزواج الأول ومكان الإقامـــة

جدول رقم 43: التوزيـــع النسبي للسيدات حسب سن الزواج الأول ومكان الإقامة (1992-2002)(%).

السن عند الزواج الأول	حضر		ريف	
	1992	2002	1992	2002
19-15	73.4	3.4	77.6	3.9
24-20	22.4	37.9	18.7	49.2
29-25	3.8	38.6	2.9	35.0
34-30	0.4	15.7	0.5	9.0
39-35	-	3.3	0.1	2.3
44-40	-	0.8	0.2	0.3
49-45	-	0.2	-	0.2
الإجمالي	100	100	100	100

المصدر: حساب شخصي انطلاقا من معطيات التحقيقين 1992-2002 (باستخدام برنامج SPSS)

من خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة اختلاف واضح في سن الزواج الأول بين الريف والحضر من جهة، وبين التحقيقين من جهة أخرى ، فإذا ماقارنا بين نسب السيدات المتزوجات حسب السن عند الزواج الأول ومكان الإقامة نلاحظ أن القاطنات بالمناطق الريفية يتزوجن في سن أصغر وهوماتبينه النسب حيث قدرت نسبة النساء المتزوجات في سن 15-19 سنة 77.6 بالمائة في الريف مقابل 73.4 بالمائة في الحضر خلال سنة 1992، بينما كانت النسبة في الفئات الأخرى أكبر في الحضر، أما في تحقيق 2002 وبما أن سن الزواج الأول قد ارتفع في الريف والحضر فإن نسبة المتزوجات في الفئة الأولى 15-19 سنة كانت ضعيفة لم تصل 4 بالمائة وتركزت أكبرنسبة للنساء المتزوجات في الفئات 20-24 و 25-29 سنة مع وجود فوارق بين الحضر والريف، حيث سجلت أكبرنسبة في الريف في الفئة 20-24 سنة قدرت ب49.2 بالمائة أما في الحضر فإن أكبر نسبة للمتزوجات سجلت في الفئة الموالية 25-29سنة وتجاوزت 38 بالمائة .

2-3-3 ســـن الزواج الأول ومستـــوى التعليم

يعتبر التعليم من أهم العوامل الاجتماعية والثقافية التي كان لها الأثر الواضح في تغير المؤشرات الديموغرافية بشكل عام، ولعل التحقيقات السكانية الأخيرة تبين بشكل دقيق أثر التعليم على سن الزواج الأول عند الذكور والإناث.

جدول رقم 44:توزيـــع النساء المتزوجات في تحقيـــق 1992 حسب سن الزواج الأول ومستوى التعليم (%)

سن الزواج الأول	مستوى التعليم				
	أمية	لم تكمل ابتدائي	ابتدائي	متوسط	ثانوي+
19-15	78.9	69.5	64.1	53.3	30.0
24-20	17.8	25.6	23.1	46.7	60.0
29-25	2.6	4.4	12.8	-	10.0
34-30	0.5	0.3	-	-	-
39-35	-	0.3	-	-	-
44-40	0.2	-	-	-	-
الإجمالي	100	100	100	100	100

المصدر: حساب شخصي انطلاقا من معطيات تحقيق 1992 (باستخدام برنامج SPSS)

يبين الجدول بوضوح تأثر سن الزواج الأول بمستوى التعليم فإذا أخذنا الفئة الأولى للزواج 15-19 سنة نجد أن النسبة الأكبر للنساء الأميات وهي 78.9 بالمائة تزوجن في هذه السن ثم تليها نسبة 64 بالمائة عند ذوات المستوى الابتدائي، في حين لم تتجاوز نسبة النساء الحاصلات على مستوى ثانوي أو أعلى واللائي تزوجن في سن 15-19 سنة 30 بالمائة ، وارتفاع المستوى الدراسي ينعكس على سن الزواج الأول فكلما ارتفع المستوى التعليمي للمرأة ارتفع سن زواجها الأول والعكس صحيح، وهو ما تبينه النسب في الفئة الثانية حيث بلغت نسبة النساء الأميات المتزوجات في سن 20-24 سنة 17.8 بالمائة مقابل 60 بالمائة لذوات المستوى الثانوي أو العالي.

جدول رقم 45: تطـــور سن الزواج الأول للذكور والإناث في تحقيــق 1992 و2002 حسب مستوى التعليم .

مستوى التعليم	ذكور		إناث	
	1992	2002	1992	2002
أمي	27.4	31.0	23.6	27.9
يقرأ ويكتب	29.7	32.2	25.6	28.7
ابتدائي	31.0	33.4	25.6	29.3
متوسط	30.9	33.2	26.9	30.7
ثانوي+	31.6	35.5	30.3	33.2

المصدر: حساب شخصي انطلاقا من معطيات التحقيقين 1992-2002 (باستخدام برنامج SPSS)

شكل10: أثـــر التعليم على سن الزواج الأول للذكور والإناث سنة 1992و2002

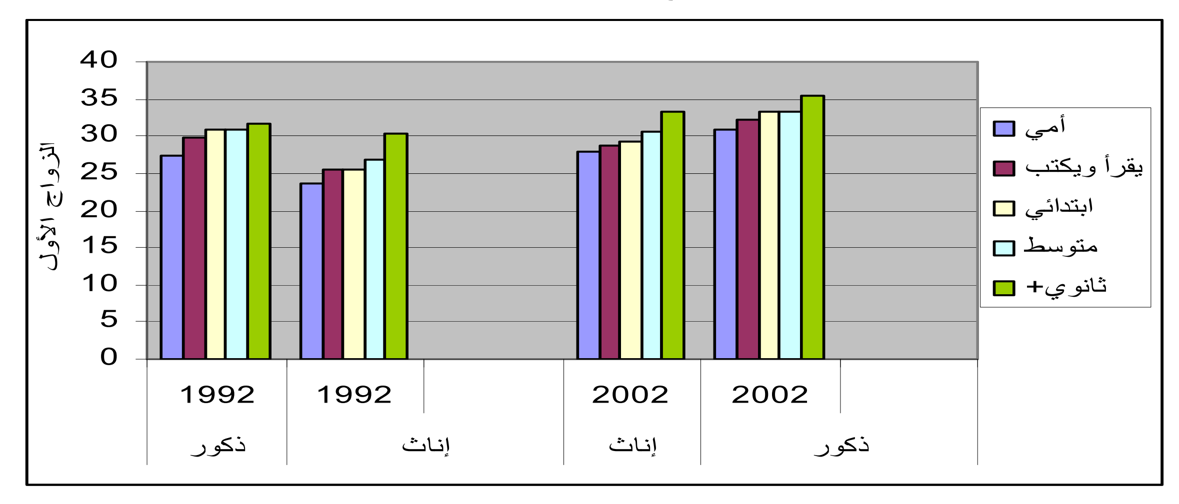

يتبين من خلال الجدول والبيان السابق أثر التعليم على سن الزواج الأول عند الجنسين ، حيث يرتفع هذا المؤشر كلما زاد مستوى التعليم، فبالنسبة للذكور سجل متوسط سن الزواج الأول سنة 1992 قيمة تقدر ب 27.4 سنة للأميين مقابل 31.6 سنة لذوي المستوى الثانوي والعالي أي بفارق 4.2 سنة بين المستويين ، وخلال 2002 ارتفع سن الزواج الأول عند كل المستويات التعليمية لكن الفرق بين الأميين وذوي المستوى الثانوي بقي ثابتا تقريبا حيث بلغ 4.5 سنة.أما بالنسبة للإناث فإن للتعليم أثر أكبر على سن الزواج الأول، فقد قدر الفرق بين المستويين السابقين خلال تحقيق 1992 حوالي 6.7 سنوات وانخفض قليلا في تحقيق 2002 ليصل إلى 5.3 سنوات .

4-3-2 ســن الزواج الأول ومستوى المعيشـــة

جدول رقم 46: نسب السيدات حسب سن الزواج الأول ونمط السكن (مستقل أو مشترك) خلال تحقيق 1992(%).

نمط السكن / سن الزواج	مستقل	مشترك	المجموع
19-15	165 %12.4	1171 %87.6	1336 %100.0
24-20	62 %17.5	292 %82.5	354 %100.0
29-25	18 %32.1	38 %67.9	56 %100.0
34-30	4 %50.0	4 %50.0	8 %100.0
39-35	1 %100.0	0 %0	1 %100.0
44-40	1 %50.0	1 %50.0	2 %100.0
المجموع	251 %14.3	1506 %85.7	1757 %100.0

المصدر: حساب شخصي انطلاقا من معطيات تحقيق 1992 (باستخدام برنامج SPSS)

مستوى المعيشة قد يتضمن العديد من المتغيرات الدالة عليه بما فيها السكن فتوفر السكن في وقتنا الحالي من الضروريات والأولويات لبناء أسرة جديدة، ومن خلال الجدول نجد أن أكبر نسبة من النساء المتزوجات تشترك في مسكن عائلي فحوالي 86 بالمائة منهن لا يملكن مسكن مستقل، كما أن أغلب النساء تزوجن في سن 15-19 سنة وهي سن مبكرة وبالرغم من أن نسبة المستقلات بمسكن خاص قليلة فإن معظمهن أيضا تزوجن في الفئة 15-19 سنة، وهو ما يشير إلى أن السكن المستقل لا يتحكم في سن الزواج الأول خلال هذه الفترة.

2-3-5 ســن الزواج الأول وعمــل المرأة

جدول رقم 47: نسب السيدات حسب سن الزواج الأول والعمل خلال تحقيــق 1992 و2002(%).

السن عند أول زواج	عمل المرأة أثناء إجراء التحقيق			
	1992		2002	
	نعم	لا	نعم	لا
15-19	78.8	75.9	21.0	46.4
20-24	13.5	20.4	38.9	38.5
25-29	7.7	3.0	29.3	11.9
30-34	-	0.5	8.7	2.5
35-39	-	0.1	1.9	0.5
40-44	-	0.1	0.2	0.2
المجموع	100	100	100	100

المصدر: حساب شخصي انطلاقا من معطيات التحقيقين 1992-2002 (باستخدام برنامج SPSS)

يبين الجدول السابق تأثير عمل المرأة على سن الزواج الأول ، وعموما فإن نسبة النساء العاملات ضمن عينة التحقيق هي ضعيفة جدا حيث لم تتعدى 3.3 بالمائة في تحقيق 1992 و9 بالمائة في 2002، لذلك قد تكون هذه النسب غير معبرة بالشكل الذي يظهر العلاقة بين المتغيرين، لكن مع ذلك يمكن قراءة النسب الواردة في الجدول ، ففي التحقيق الأول كانت أكبر نسبة من النساء العاملات قد تزوجن في السن مابين 15-19 سنة وقدرت ب 78.8بالمائة ثم تليها نسبة 13.5 في الفئة 20-24 سنة وفي المقابل عرفت نسبة النساء الغير عاملات والمتزوجات في فئتي السن الأولى و الثانية قيم مقاربة ويبدو من خلال هذه النسب أن عمالة المرأة لم تؤثر على سن الزواج الأول فأغلب النساء العاملات وغير العاملات تزوجن في سن مبكرة ، أما في تحقيق 2002 فإن سن الزواج الأول للعاملات كان أكبر وهو مايبنه التوزيع النسبي للنساء حيث تركزت أكبر نسب العاملات في الفئتين 20-24 و25-29 سنة في حين أن أكبر نسبة لغير العاملات قد تزوجن في سن 15-19 سنة، والفرق بين التحقيقين في تأثير عمل المرأة على سن زواجها الأول يترجم بأن الحصول على منصب شغل في السابق قد لايتطلب الوصول إلى مستويات دراسية عالية فبلوغ مستوى متوسط أو ثانوي يسمح بالحصول على وظيفة في أغلب القطاعات، أما اليوم فإن الوصول

إلى مستوى جامعي أصبح غير كاف، لذلك فسنوات الدراسة الطويلة بالإضافة إلى فترة البحث عن العمل كلها تساعد على تأخر سن الزواج الأول .

شكل11: التوزيـــع النسبي للسيدات العاملات وغير العاملات حسب ســـن الزواج الأول في تحقيـــق 2002 (%) .

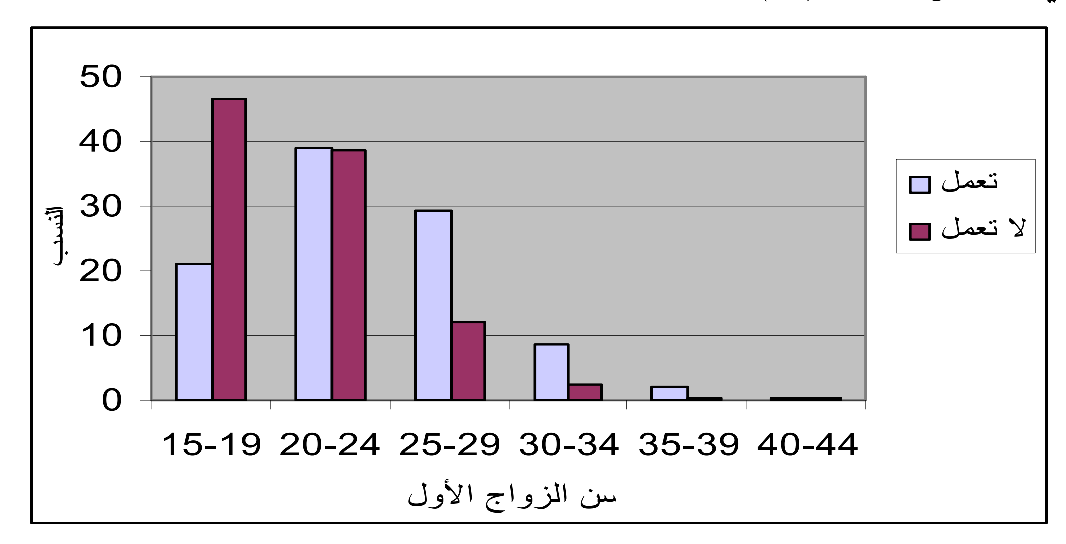

يوضح الشكل الاختلاف بين نسب النساء العاملات وغير العاملات حسب سن الزواج الأول ففي الفئة الأولى 15-19 سنة بلغت نسبة العاملات 21 بالمائة وتضاعفت النسبة عند غير العاملات ، في حين تعادلت النسب في الفئة الموالية 20-24 سنة ، وارتفعت نسب العاملات المتزوجات في السن الذي يزيد عن 25 سنة، أين سجلت نسبة 29.3 بالمائة مقابل 11.9 في الفئة 25-29 سنة و8.7 مقابل 2.5 بالمائة في الفئة الموالية 30-34 .وهو مايسمح بالقول بأن عمل المرأة اليوم يساعد على ارتفاع سن زواجها الأول .

2-4 محـــددات الزواج الداخلـــي

يعتبر الزواج الداخلي من الظواهر التي لاتزال مستمرة إلى وقتنا الحاضر في المجتمعات العربية، بما فيها الجزائر التي تشهد نسبا مهمة خلال السنوات الأخيرة، وهو ما تؤكده نتتائج التحقيقات الوطنية لسنة 1992 و2002 .

2-4-1 الزواج الداخلـــي ومكان الإقامـــة

جدول48: تطور نسب الزواج الداخلي حسب مكان الإقامة في تحقيق 1992 و2002(%)

مكان الإقامة صلة القرابة	حضر	ريف	المجموع
	1992		
ابن العم	13.6	15.3	14.5
ابن الخال	11.2	11.5	11.4
صلة أخرى	9.0	9.2	9.1
بدون صلة قرابة	66.2	63.9	65.1
	2002		
ابن العم/ الخال	20.2	24.4	22.0
صلة أخرى	10.6	12.3	11.3
بدون صلة قرابة	69.0	63.0	66.6
المجموع	100	100	100

المصدر: حساب شخصي انطلاقا من معطيات التحقيقين 1992-2002 (باستخدام برنامج SPSS)

يبين الجدول توزيع نسب النساء المتزوجات حسب صلة القرابة مع الزوج في الريف والحضر، ومن خلالها نلاحظ أن نسبة الزواج الداخلي لم تتغير كثيرا بين التحقيقين حيث كانت في حدود 35 بالمائة سنة 1992 وانخفضت ب1.5 بالمائة فقط في تحقيق 2002، وإذا قارنا النسب بين الحضر والريف نجد أن الفرق بين القطاعين منخفض، حيث بلغت نسبة الزواج الداخلي في الحضر 33.8 بالمائة مقابل 36 بالمائة في الريف خلال تحقيق 1992 ، بينما ارتفع الفارق في تحقيق 2002 أين سجلت النسبة حوالي 30.8 بالمائة في الحضر مقابل 36.7 بالمائة في الريف.

الزواج الداخلي حسب المناطق الجغرافية يبرز تباينات كبيرة ففي تحقيق 1992 كانت أكبر نسبة قد سجلت في الجنوب وبلغت 52 بالمائة مقابل 31 بالمائة في الشمال ، أما تحقيق 2002 جاء بنتائج مختلفة أكثر حيث عرفت نسبة الزواج الداخلي نسبة جد مرتفعة في الجنوب تجاوزت 71بالمائة، بينما سجلت أصغر قيمة في الشرق الجزائري (المناطق الساحلية والداخلية) قدرت ب32 بالمائة.

2-4-2 الزواج الداخلــي والإقامــة مع أهل الزوج لسنة 1992

جدول رقم 49: التوزيـــع النسبي للسيدات حسب صلة القرابة مع الزوج ونمط الإقامة(%)

صلة القرابة \ السكن	نعم: مع أهل الزوج	لا	المجموع
ابن العم	434 %63.1	254 %36.9	688 %100.0
ابن الخال	369 %67.2	180 %32.8	549 %100.0
صلة أخرى	257 %58.9	179 %41.1	436 %100.0
بدون صلة قرابة	1981 %64.5	1089 %35.5	3070 %100.0
المجموع	3041 %64.1	1702 %35.9	4743 %100.0

المصدر: حساب شخصي اعتمادا على معطيات تحقيق 1992 (باستخدام برنامج SPSS)

يبين الجدول التوزيع النسبي للنساء المتزوجات حسب صلة القرابة مع الزوج و نمط الإقامة ،مع أهل الزوج أو في مترل مستقل، والنتائج العامة توضح أن نسبة كبيرة من العينة تشترك في مسكن واحد مع أهل الزوج بغض النظر عما إذا كانت المرأة تربطها صلة قرابة مع الزوج أو لا، فقد بلغت النسبة حوالي 64 في المائة مقابل 36 في المائة فقط من السيدات الساكنات بمترل مستقل، وهذا مايشير إلى استمرار التكافل الاجتماعي بين الأسر الجزائرية من جهة، ومن جهة أخرى فإن صعوبة امتلاك مترل مستقل مع الظروف الاقتصادية الصعبة وأزمة السكن يفرض على المتزوجين الإقامة عند الأهل، فقد بلغت نسبة النساء المتزوجات من ابن العم والمقيمات مع الأهل حوالي 63.2 بالمائة في حين بلغت نسبة المتزوجات من ابن الخال والمقيمات مع عائلة الزوج حوالي 67.3 بالمائة.

2-4-3 الزواج الداخلـــي ومستوى التعليم

جدول رقم 50: الزواج الداخلي وعلاقته بمستوى تعليم المـــرأة (1992/2002) (%)

صلة القرابة / مستوى التعليم	ابن العم/الخال	صلة أخرى	لاتوجد صلة	المجموع
	1992			
أمية	29.5	8.9	61.6	100
تقرأ وتكتب	22.5	8.8	68.7	100
ابتدائي	20.6	9.2	70.1	100
متوسط	19.8	12.9	67.3	100
ثانوي+	13.9	7.1	78.9	100
	2002			
أمية	26.4	12.8	60.8	100
تقرأ وتكتب	22.0	10.1	67.9	100
ابتدائي	17.8	11.0	71.0	100
متوسط	15.7	10.0	74.1	100
ثانوي+	9.4	3.4	87.1	100

المصدر: حساب شخصي انطلاقا من معطيات التحقيقين 1992-2002 (باستخدام برنامج SPSS)

شكل12: تطـــور نسب السيدات المتزوجات من الأقارب حسب مستوى التعليم لسنة 1992 و2002 (%)

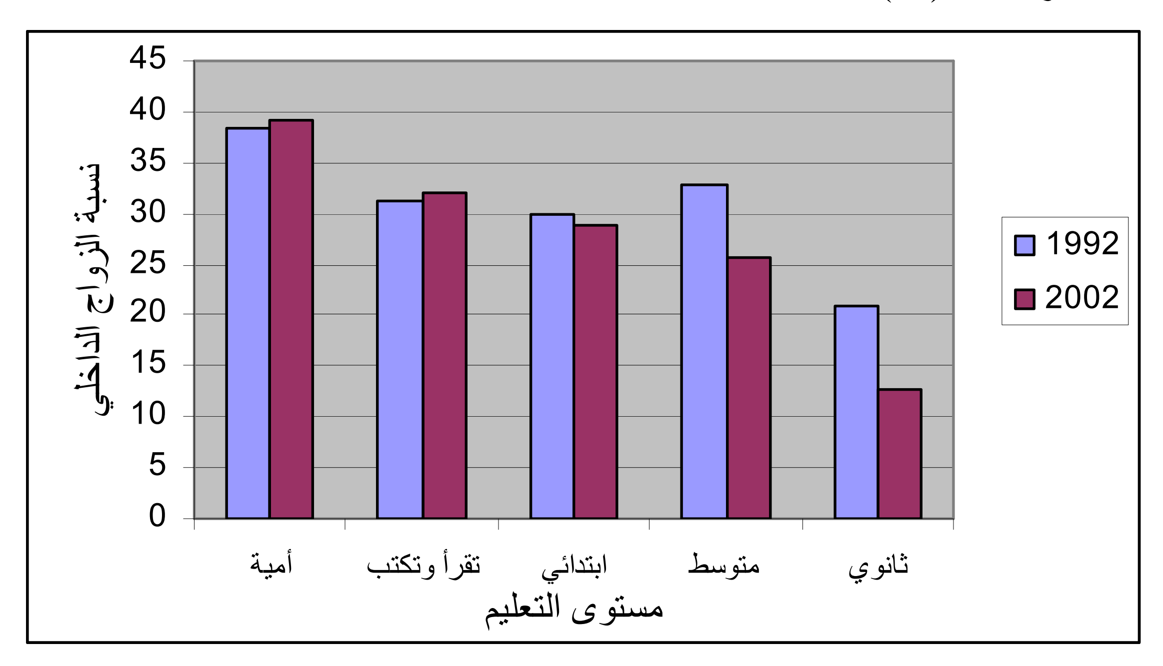

يوضح الجدول السابق و الشكل البياني العلاقة بين الزواج الداخلي ومستوى تعليم المرأة من خلال معطيات التحقيقين الوطنيين لسنة 1992 و 2002 ، ويبدو أن ارتفاع مستوى تعليم المرأة يؤدي إلى انخفاض معدلات الزواج الداخلي، ففي التحقيق الأول بلغت نسبة المتزوجات بابن العم أو الخال وبدون مستوى دراسي أكبر من ضعف النسبة المسجلة عند النساء الحاصلات على مستوى ثانوي أو جامعي، فقد قدرت النسب ب29.5 بالمائة مقابل 13.9 بالمائة ، أما التحقيق الثاني فإن الفرق بين الأميات والحاصلات على مستوى ثانوي أو جامعي كان أكبر حيث قدرت نسبة الأميات المتزوجات بابن العم أو الخال حوالي 26.4 بالمائة مقابل 9.4 بالمائة فقط. أما النسبة العامة للزواج الداخلي سنة 1992 فقد قدرت ب38.4 بالمائة عند الأميات مقابل 21 بالمائة عند ذوات المستوى الثانوي وفي سنة 2002 ارتفعت النسبة عند الأميات حيث قدرت ب39.2 بالمائة وانخفضت بشكل أكبر عند ذوات المستوى الثانوي مقارنة مع التحقيق الأول لتصل إلى 12.8 بالمائة .

2-4-4 الزواج الداخلـــي وســـن الزواج الأول

جدول51 : تطور نسب الزواج الداخلي خلال التحقيقين حسب السن الأول للزواج (%)

سن الزواج الأول	1992		2002	
	وجود صلة قرابة	بدون صلة قرابة	وجود صلة قرابة	بدون صلة قرابة
19-15	43.7	56.3	43.5	56.5
24-20	38.8	61.2	32.9	67.1
29-25	34.2	65.8	25.4	74.6
34-30	11.5	88.5	16.3	83.7
39-35	0	100	11.4	88.6
44-40	0	100	15.4	84.6

المصدر: حساب شخصي انطلاقا من معطيات التحقيقين 1992-2002 (باستخدام برنامج SPSS)

يبين الجدول السابق نسب السيدات المتزوجات من أقارب حسب السن عند الزواج الأول في التحقيقين الوطنيين،ويتضح من خلال هذه النسب أن نسبة الزواج الداخلي تتراجع تدريجيا كلما ارتفع سن الزواج، ففي تحقيق 1992 بلغت نسبة النساء المتزوجات في سن 15-19 سنة واللائي تربطهن صلة قرابة مع الأزواج حوالي 44 بالمائة ثم انخفضت إلى 38.8 بالمائة في الفئة 20-24 سنة لتصل إلى 11.5 بالمائة عند النساء المتزوجات في سن 30-34 سنة، و نفس الشيء لاحظناه في تحقيق 2002، أين تراجعت نسبة الزواج الداخلي من 43.5 بالمائة بين النساء المتزوجات في سن 15-19 سنة لتصل إلى 11.4 بالمائة بين المتزوجات في سن 35-39 سنة والبيان الموالي يوضح هذا الانخفاض

شكل13: نسب الزواج الداخلـــي حسب السن عند الزواج الأول 1992 و 2002

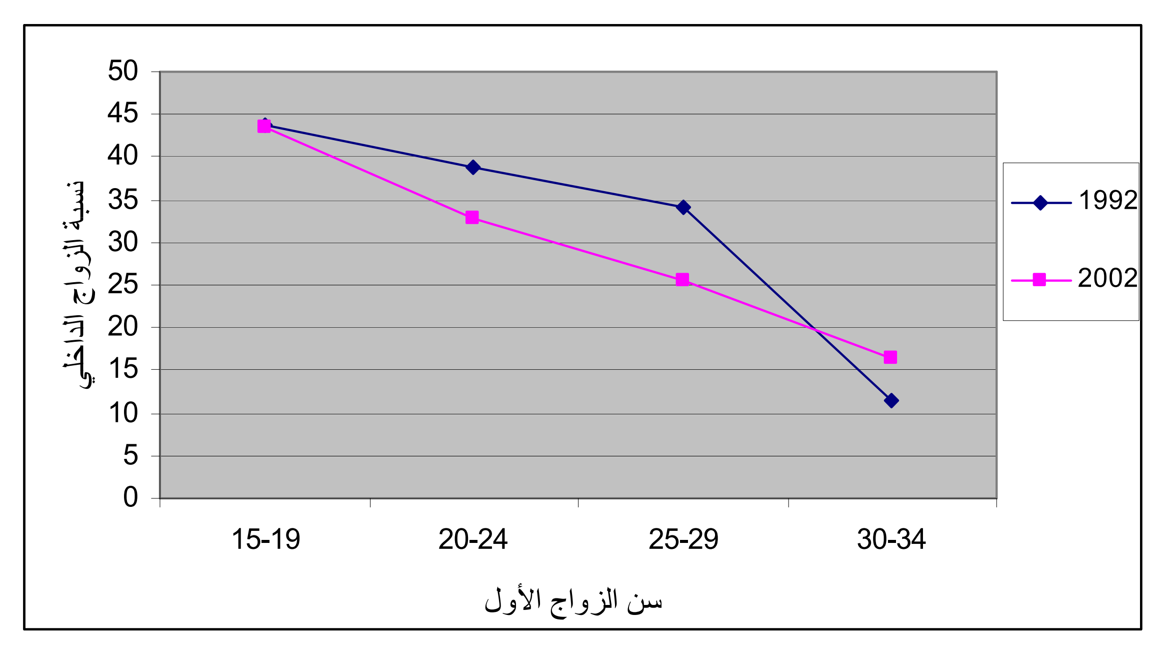

يبين الشكل السابق تراجع نسب السيدات اللائي تربطهن صلة قرابة مع الزوج بارتفاع سن الزواج الأول ، فقد كانت نسبة الزواج الداخلي عند سن الزواج الأول 15-19 سنة متساوية بين التحقيقين، ليسجل بعد ذلك فرقا في الفئات 20-24 و25-29 سنة عند الزواج لصالح التحقيق الأول، في حين ترتفع نسبة النساء المتزوجات بأقارب في سن 30-34 سنة في تحقيق 2002.

3- النتائــج العامــة للدراســة

من خلال العرض السابق والدراسة التحليلية للمتغيرات المرتبطة بسن الزواج الأول ونمط الزواج الداخلي ،والذي اعتمدنا فيه على قاعدة المعطيات الخامة للتحقيقين الوطنيين PAPCHILD ، PAPFAM تمكنا من الوصول إلى نتائج عديدة تؤكد على التغير الذي شهده نموذج الزواج في الجزائر، وأولها هو الانتقال من نموذج الزواج المبكر إلى نموذج الزواج المتأخر ، وارتفاع نسب العزاب والعازبات في فئات السن الصغيرة ، لكن مع ذلك فإن الزواج إلى يومنا الحالي يبقى شامل وعام ، حيث تكاد نسب العزوبة النهائية تكون منعدمة.

ومن نتائج هذه الدراسة يتبين التغير الواضح في الحالة الزواجية للسكان الأكبر من 15 سنة بين تحقيق 1992 و2002 ، حيث شهدت نسبة العزاب ارتفاعا في الفئات العمرية الأولى وبلغت أكبر نسبة في فئة السن 30-34 سنة أين ارتفعت من 28.6 بالمائة سنة 1992 إلى 54.6 بالمائة سنة 2002 ، أما الإناث فقد كانت الزيادة كبيرة في فئة السن 25-29 سنة وقدرت ب 34.8 بالمائة في التحقيق الأول لترتفع إلى 57.1 بالمائة في التحقيق الموالي.ويبدو التراجع في نسب العزوبة في الأعمار الموالية أسرع عند الإناث وهو ما يشير إلى أن زواج الذكور يكون متأخرا مقارنة مع الإناث.وارتفاع نسب العزوبة في الأعمار المبكرة يقابله انخفاض في نسب المتزوجين بين سن 15 إلى 35 سنة ، فقد تراجعت نسبة المتزوجين في الفئة 30-34 سنة من 70.5 بالمائة إلى 44.8 بالمائة عند الذكور ومن 82 بالمائة إلى 61 بالمائة عند الإناث .

أما معدلات الزواج حسب أجيال النساء فهي تعرف تراجعا في الأعمار المبكرة ، فمن خلال نتائج تحقيق 1992 تبين أن نسبة النساء في الجيل الذي يعود للفترة 1943- 1947 والمتزوجات في سن 15-19 سنة سجلت أعلى قيمة قدرت ب262 بالألف مقابل 50 بالألف لجيل النساء في سن 20-24 سنة (المولودات خلال الفترة 1968-1972) واللائي تزوجن في نفس فئة السن السابقة(15-19 سنة)، وهو ما يدل على أن سن الزواج يكون مبكرا عند الأجيال الأكبر سنا ، في حين يتأخر عند الأجيال الأصغر.

ويمكن لمؤشر السن الوسيط أن يوضح لنا التغير في سن الزواج بين أجيال النساء ، ففي سنة 1992 قدر السن الذي تتزوج فيه خمسين بالمائة من النساء في الفئة 45-49 سنة حوالي 16 سنة مقابل 19 سنة عند جيل النساء في فئة السن 30-34 سنة ، أما في التحقيق الموالي عرف هذا

المؤشر ارتفاعا شمل مختلف أجيال النساء، فقد بلغ 19 سنة عند جيل النساء 45-49 سنة(ميلاد بين1953و 1957) وأزيد من 24 سنة لجيل النساء في سن 30-34 سنة .

ويعتبر متوسط السن عند الزواج الأول من المقاييس المهمة لدراسة توقيت الزواج ، وطريقة هاجنال هي أبسط الطرق وأكثرها شيوعا لحساب هذا المؤشر، حيث تعتمد على التوزيع النسبي للعزاب حسب الفئات الخماسية والتي يمكن الحصول عليها من التعدادات السكانية أو المسوح الديموغرافية والصحية ، ويعبر متوسط السن عند الزواج الأول عن عدد السنوات التي يعيشها الفرد في حالة عزوبة قبل الزواج، ومن خلال الدراسة تبين أن هذا المؤشر عرف تغيرا وتطورا ملحوظا بين التحقيقين فقد سجل معدل 30.1 و25.9 سنة عند الذكور والإناث على التوالي في تحقيق 1992 وارتفع في تحقيق 2002 ليصل إلى 33.2 سنة للذكور و29.7 سنة للإناث.

ولاحظنا أن الفرق في هذا المؤشر بين الحضر والريف سجل قيمة تقارب 2.4 سنة عند الجنسين في التحقيق الأول وتراجع في التحقيق الموالي ليسجل قيمة 2.2 سنة للذكور ونسبة أقل عند الإناث قدرت ب 1.3 سنة فقط.وهذا ما يشير إلى أن سن الزواج الأول يعرف اليوم ارتفاعا يشمل المناطق الريفية و الحضرية على حد سواء.

وتساهم العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتغيرة في ارتفاع سن الزواج عند الجنسين، ولعل تطور التعليم خلال السنوات الأخيرة وانتشاره بشكل واسع خاصة في أوساط الإناث كان له أثر واضح على ارتفاع هذا المؤشر ، فنتائج التحقيقين تظهر أن ارتفاع المستوى التعليمي للفرد يؤدي إلى ارتفاع سن الزواج الأول ففي سنة 1992 قدر متوسط السن عند الزواج الأول للذكور ب 27.4 سنة عند الأميين مقابل 31.6 سنة عند ذوي المستوى الثانوي والعالي، أما عند الإناث فالفرق بين المستويين كان أكبر حيث تراوح متوسط السن بين 23.6 سنة و30.3 ، واستمرت الفروق بين الأميين والثانويين أو الجامعيين في تحقيق 2002 حيث بلغت 4.5 سنة عند الذكور(من31 إلى 35.5 سنة) وأكثر من 5 سنوات عند الإناث (من 27.9 إلى 33.2 سنة) . بالإضافة للتعليم فإن للعوامل الاقتصادية دور كبير في ارتفاع سن الزواج خاصة بعد تراجع شبكة العلاقات الاجتماعية وانتشار نمط اقتصادي جديد يقوم على الاستقلالية الفردية والعمل المأجور، واستبدال شكل الأسر الممتدة بنموذج الأسر النووية التي تسعى إلى تحقيق ظروف معيشية جيدة في ظل الاستقلالية الاقتصادية والانفصال عن الأسرة الأصلية، لذلك فإن تكوين هذا النموذج المصغر من الأسر يتطلب عوامل عديدة أهمها السكن المستقل الذي قد يستغرق وقتا طويلا لتوفيره

وتجهيزه بأبسط متطلبات الحياة، إضافة إلى تكاليف الزواج الأخرى التي تعتبر من أولويات بناء الأسرة الجديدة والتي أصبحت تثقل كاهل الشباب المقبل على الزواج، وهو ما يستدعي في كثير من الأحيان إلى تأخير توقيت الزواج إلى ما بعد سن الثلاثين.

ومن خلال الربط بين سن الزواج الأول ومكان السكن(مستقل أو مع الأهل) يمكن الاستدلال على أن الاستقلالية بمسكن خاص تتماشى مع سن زواج مرتفع ، وهو ما بينته نتائج تحقيق 1992 حيث أن نسبة الزوجات المستقلات بمساكن خاصة ترتفع مع ارتفاع سن الزواج الأول، والذي يوازيه ارتفاع سن زواج الذكور أيضا، فقد بلغت نسبة النساء المتزوجات في سن 15-19 سنة والمقيمات بمساكن خاصة حوالي 12.5 بالمائة في حين ارتفعت النسبة إلى 50 بالمائة عند النساء المتزوجات في سن 30-35 سنة.

أما عمل المرأة فقد سجل نسبة ضعيفة جدا سنة 1992 (3.3 بالمائة) وهي نسبة قد لا تكون معبرة ، في حين سجلت قيمة أكبر في تحقيق 2002 قدرت ب9 في المائة ، ويبين توزيع النساء العاملات حسب سن الزواج الأول أن أكبر نسبة منهن تزوجن في السن بين 20و 30 سنة حيث بلغت النسبة أكثر من 68 بالمائة أما النساء غير العاملات فإن معظمهن تزوجن في سن مبكرة مقارنة مع العاملات فأكبر نسبة سجلت في السن 15-19 سنة وقدرت بحوالي 46.4 بالمائة .

بالإضافة إلى التغير في مؤشر سن الزواج فإن نمط الزواج الداخلي شهد تغيرا أيضا، لكن مع ذلك فهو لا يزال مترسخا في المجتمع الجزائري ويشكل نسبة هامة من مجموع الزيجات ، حيث تجاوز الثلث في تحقيق 1992 (35 بالمائة) وانخفض بنسبة قليلة في تحقيق 2002 ليسجل قيمة 33.4 بالمائة.

وتلعب عوامل عديدة دورا هاما في استمرار هذا النمط من الزواج منها مكان الإقامة والمستوى الدراسي المتدني، والظروف الاقتصادية الصعبة والسن المبكر عند الزواج، كما أن العادات والتقاليد المرتبطة بتفضيل الزواج الداخلي لا تزال مسيطرة على بعض التجمعات السكانية كما هو الحال بالنسبة لسكان الجنوب. وإذا قارنا نسبة الزواج الداخلي بين الريف والحضر خلال التحقيقين نجدها مرتفعة في الريف ، حيث بلغت 36 بالمائة مقابل 33.8 بالمائة في الحضر وذلك خلال تحقيق 1992 ، أما في تحقيق 2002 فقد زاد الفارق بين القطاعين ليسجل 6 سنوات تقريبا (30.8 بالمائة في الحضر مقابل 36.7 بالمائة في الريف).ولعل الاختلاف يبرز أكثر إذا قارنا

النسب بين مختلف مناطق الوطن، حيث تسجل المناطق الجنوبية أعلى نسبة للزواج الداخلي إذ تجاوزت 52 بالمائة في التحقيق الأول وبلغت حوالي 72 بالمائة في التحقيق الموالي.

أما عن الظروف الاقتصادية فيمكن أن نعبر عنها بالسكن، فنتائج تحقيق 1992 تبين أن النسبة الأكبر للنساء المتزوجات تقيم مع أهل الزوج سواء كانت على صلة قرابة مع الزوج أو بدون صلة قرابة، فقد بلغت نسبة المتزوجات من ابن العم والمقيمات مع أهل الزوج 63.2 بالمائة أما المتزوجات من ابن الخال فزادت النسبة عن 67 بالمائة.

وكما أن للتعليم أثر في ارتفاع سن الزواج الأول ، فهو أيضا عامل مؤثر على معدلات الزواج الداخلي، فانخفاض المستوى التعليمي للفرد يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع هذه المعدلات وهو ما أكدته نتائج التحقيقين، ففي الأول انخفضت نسبة الزواج الداخلي من 38.4 بالمائة لدى الأميات إلى 21 بالمائة عند الحاصلات على مستوى ثانوي أو جامعي، أما التحقيق الثاني فإن الانخفاض كان أكبر أين تراجعت النسبة بين المستويين من 39.2 بالمائة إلى 12.8 بالمائة فقط.

إضافة للعوامل السابقة فإن نمط الزواج الداخلي مرتبط بشكل وطيد بسن الزواج الأول، فالزواج المبكر غالبا ما يكون فيه الاختيار محدد من داخل الجماعة القرابية ، وهو إن دل فهو يدل على تأثير الوالدين على الأبناء في هذه السن، وتوجيه اختيارهم نحو الأفراد المنتمين إلى جماعتهم القرابية وهو ما استخلصناه من نتائج الدراسة التحليلية للتحقيقين الوطنيين، حيث أكدت هذه النتائج على أن نسبة الزواج الداخلي تكون مرتفعة كلما كان الزواج مبكرا ، ففي تحقيق 1992 قدرت نسبة الزواج الداخلي بين النساء المتزوجات في سن 15-19 سنة حوالي 44 بالمائة ، وفي المقابل لم تتجاوز هذه النسبة 11.5 في المائة بين النساء المتزوجات في سن 30-34 سنة ، ونفس النتيجة سجلها تحقيق 2002 حيث انخفضت النسبة من 43.5 في المائة للمتزوجات في سن 15-19 سنة إلى 11.4 في المائة عند المتزوجات في سن 35-39 سنة .

الخاتمـــة:

إن وفرة و تعدد الدراسات المابين تخصصية و جديتها و مدى فاعليتها قد تساهم في معرفة الاتجاهات العامة للمجتمع في شتى ميادين الحياة، و بذلك يمكن التخفيف قدر الإمكان من وطأة العديد من الظواهر التي تقسم ظهر الفرد ، ولاعتبار الزواج هي خلية الإنتاج الاجتماعي و الديمغرافي و اعتباره محل اهتمام و دراسة من قبل العديد من المجالات العلمية كعلم النفس و علم الاجتماع و الديمغرافيا، و هذه الأخيرة التي حاولنا من خلالها معرفة مدى استقرار أو تغير نموذج الزواج في بلادنا، واعتمدنا على جملة من المؤشرات التي تعتبر بمثابة إشارات توجيهية و تحديدية لمعرفة وجهة هذا التغير .

فكانت نتائج الدراسة بعد تحليل المسحين الوطنيين مؤيدة للفرضية الأولى و فرضياتها الجزئية.

فمتوسط سن الزواج الأول ينتقل من الفئات العمرية الصغرى إلى الفئات العمرية الأكبر منها وهذا لتأثره بـــ:

1-التعليم : وهذا من خلال المدة الزمنية التي يستغرقها الفرد لإنهاء دراسته ، و الالتحاق بعد ذلك بمنصب عمل.

2- خروج المرأة إلى العمل: رغم أن نسب عمل المرأة في بلادنا كانت ضعيفة جدا في السابق، أين كان متوسط سن الزواج لديها في الفئات العمرية الصغيرة، إلا أنه بعد خروجها للعمل و بداية زيادة النسب ارتفع معها سن الزواج الأول .

3- العمل : يعد العمل من الدوافع الرئيسية للزواج ، فكلما كان الالتحاق بالعمل مبكرا كان سن الزواج مبكر،و لكون الظروف المعيشية قد تغيرت و تعقدت الكثير من أساليب العيش البسيطة فارتفع معها سن الزواج الأول .

4- سن الزواج الأول يرتفع في المناطق الحضرية كما في المناطق الريفية.

في حين أن الفرضية الثانية وما تدل عليه ، فهي خاضعة لتأثر كل من:

1- التعليم : إن المستوى التعليمي للفرد يؤثر كثيرا في نسب الزواج الداخلي،فبلوغ المستوى الجامعي أو الثانوي يقلص من احتمال الزواج من أفراد الجماعة القرابية .

2-السكن: توفر المسكن الخاص للزوجين لا يؤثر في الاتجاه للزواج من الأقارب .

3-ينتشر الزواج الداخلي في المدن والأرياف و بنسب متقاربة ، في حين أن نسب الجنوب تبقى الأكبر .

4- سن الزواج الأول ، حيث ترتفع نسبة الزواج الداخلي كلما كان الزواج مبكرا.

وفي الأخير نصل إلى أن سن الزواج يتأثر بجملة من العوامل الاقتصادية و التعليمية و الاجتماعية (من المستوى التعليمي، وخروج المرأة للعمل..........) ، في حين أن الزواج الداخلي يبقى محافظا عل نسبه و ثقله في المجتمع لكونه انغرس في جملة العادات و القيم التي أنتجها المجتمع.

المراجع

المراجـــع باللغة العربيـــة:

1. أبو عيانة فتحي محمد ، دراسات في علم السكان، بيروت:دار النهضة العربية للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، 2000.
2. الأخرس محمد صفوح ، تركيب العائلة العربية ووظائفها-دراسة ميدانية لواقع العائلة في سورية- ،دمشق: منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1976.
3. الجوهري يسري ، جغرافية السكان، مصر: منشأة المعارف، الطبعة الثانية، 1976.
4. الحسن إحسان محمد ، العائلة والقرابة والزواج، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1981.
5. الخولي سناء ، الزواج والعلاقات الأسرية ،بيروت:دار النهضة العربية للطباعة،1983.
6. الساعاتي سامية حسن ، الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1981.
7. السمالوطي نبيل ، الدين والبناء العائلي ، جدة: دار الشروق ،1981.
8. القصير عبد القادر ، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، بيروت: دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 1999.
9. بيومي محمد أحمد محمد ، ناصر عفاف عبد العليم ، علم الاجتماع العائلي-دراسة التغيرات في الأسرة العربية- ، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2003.
10. دعبس محمد يسري إبراهيم ، الأسرة في التراث الديني والاجتماعي، مصر: دار المعارف، 1995.
11. رشوان حسين عبد الحميد ، الأسرة والمجتمع، مصر: مؤسسة شباب الجامعة، 2003.
12. علوان عبد الله ناصح ، تربية الأولاد في الإسلام وإحياء التراث العربي ، لبنان: بيروت، الطبعة الثالثة،(بدون تاريخ) .
13. مصطفى إبراهيم ، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية ، الطبعة الثالثة، 1960 .
14. دار العلوم ، الزواج والطلاق في الشريعة والقانون، عنابة ،2001 .
15. وزارة العدل، قانون الأسرة –المادة الرابعة- ، الجزائر :الديوان الوطني للأشغال التربوية، الطبعة الثالثة، 2002.

16. وزارة الصحة والسكان، الديوان الوطني للإحصائيات: المسح الجزائري حول صحة الأم والطفل، التقرير الرئيسي 1994.

. الرسائـــل و الأطروحـــات الجامعيـــة

1. بلخيري كمال ، عوامل وآثار تأخر زواج الجامعيين، رسالة ماجستير في علم الاجتماع العائلي، جامعة باتنة،2001.
2. بن فليس نادية ، تعدد الزوجات في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، رسالة ماجستير في علم الاجتماع العائلي، جامعة باتنة، 2005.
3. تومي حسين ، مشكلة النمو الديموغرافي وتنمية مجتمعات العالم الثالث، رسالة ماجستير في علم الاجتماع ، جامعة الجزائر،1995 .
4. طويل شهرزاد ، المميزات السوسيوديموغرافية للزواج في بلدية عين الترك، رسالة ماجستير في الديموغرافيا، جامعة وهران السانيا، سبتمبر 2005.

المراجـــع باللغة الفرنسيـــة:

1. Ajbilou Aziz, Analyse de la Variabilité Spatio-Temporelle de la Primo-Nuptialité au Magreb , Belgique :Academia Bruyhant , 1998.
2. Kateb Kamel, La Fin du Mariage Traditionnel en Algérie 1876-1998, France : éditions Bouchene, 2001.
3. Khalat Meriam, les mariages consanguins a Beyrouth, institut national d'études démographiques ,presses universitaires de France. 1989.
4. Kouaouci Ali, famille femmes et contraception, Alger,CENEAP,FNUAP,1992,p131.
5. Kouaouci Ali, Elements d'Analyse Démographique, Alger :Office des Publications Universitaires, 1994.
6. Michel Andrée, Sociologie de La Famille et du Mariage, Paris : presses universitaires de France, 1973.
7. Pressat Roland, Dictionnaire de démographie, paris.

8. Pressat Roland,l'Analyse Démographique, paris : presses universitaires de France , 1973.

دوريـــات ومنشورات

9. Amokran Fouzi ,Nuptialité et Fécondité en Algérie, enquête algérienne sur la santé de la famille2002, Alger ,2005.
10. Antoine Philipe,le Monte du Célibat Féminin dans les Villes Africains, Trois Cas :Pikine, Abidjan,et Brazzaville, les dossiers du Ceped ,Nº12, paris,1990.
11. Brahimi R., Ouadah Z., La Nuptialité Algérienne A Travers l'Etat Matrimonial-Données Issues Du RGPH 1987-, Alger : ONS.
12. Bedidi Zahia Ouadah, Kateb Kamel, l'Actualité démographique du Maghreb, ministère de l'éducation national, avril 2002.
13. Enquête Algérienne sur la santé de la famille 2002, rapport principal 2004.
14. Enquête Algérienne sur la santé de la famille 2002 PAPFAM.
15. Enquête Algérienne sur la santé de la mère et l'enfant1992 PAPCHILD.
16. Kateb Kamel, polygamie et répudiation dans le marché matrimonial algérien pendant la période coloniale, cahier québécois de démographie, vol 29,n 1 , 2000.
17. Lebsari Ouardia, Les Evolutions Démographiques Récentes en Algérie, dans : Changements Familiaux Changements Sociaux, Actes du 3eme collègue 20-21 janvier 2004, nº3, publications de la faculté des sciences humaines et sociales, université d'Alger, 2005-2006.
18. ONS, Démographie Algerienne1985, Collections Statistiques Démographique N1, 1988 .

19.: ONS, Annuaire Statistique de l'Algérie, Résultats2002-2004, Editions 2006, n°22.

20.rapports des enquêtes ENAF 1986, EASME 1992, et EASF 2002.

Thèses et mémoire

1. Ben Hamadi Bey , Les Déterminants de l'Endogamie au Maroc DHS1 et 2, thèse de doctorat en démographie, université de Montréal, 1997.

2. Bouattou Bachir , l'Evolution de l'Age au Mariage- Etude de Cas de Boufarik, mémoire de magistère en sociologie, université d'Alger, 2006.

3. Sahraoui Tahar, Mariage et Fécondité dans les Pays Arabes-Cas de l'Algérie- thèse de doctorat, université de Lodz, 1993 .

مواقـــع الأنترنـــت:

1. سن منش باربرا، ، سنج سوشيلا ، كاسترلاين جون ، اتجاهات حول توقيت الزواج الأول بين الرجال والنساء في العالم النامي، مجلس السكان، 2005.

www .council.org 14/05/2007.

2. الدسوقي هالة ، "العنوسة ناقوس خطر يهدد الأسر العربية".

www.alahsaa.net/30/07/2007.

3. Ben Mrad Lamya, Chalbi Noureddine, Milieu De Résidence Des Conjoints et Consanguinité en Tunisie, Antropo, 2006. 13.02.2007www.didac.ehu.es/antropo,

4. Bedrouni Mohamed, La Nuptialité Algérienne : Variation dans Le Temps et l'Espace,25 congres international de la population poster N°1405, université Saad Dahleb , Blida, Algérie, http :www.iussp2005.princeton.edu, 27/01/2007.

5. Vanderschelden Mélanie, L'écart d'Age Entre Conjoints s'est Réduit, INSEE, N° 1073, avril 2006, www.insee.fr, 19/02/2007.

الملاحق

جدول52: التوزيـــع النسبي للذكور حسب الحالة الزواجية والفئات الخماسية(1992)(%)

فئات العمر	الحالة الزواجية				
	عازب	متزوج	مطلق/منفصل	أرمل	الإجمالي
14 -10	100.0	0.0	0.0	0.0	100.0
19 -15	99.8	0.2	0.0	0.0	100.0
24 -20	95.7	4.3	0.0	0.0	100.0
29 -25	71.6	27.8	0.6	0.0	100.0
34 -30	28.6	70.5	0.8	0.2	100.0
39 -35	6.8	92.1	1.2	0.0	100.0
44 -40	3.2	96.1	0.7	0.0	100.0
49 -45	2.2	96.6	0.9	0.3	100.0
54 -50	0.7	97.9	0.7	0.7	100.0
59 -55	1.4	97.4	0.4	0.9	100.0
64 -60	0.4	98.9	0.2	0.4	100.0
69 -65	0.3	95.7	0.6	3.4	100.0
+ 70	0.2	86.3	0.9	12.7	100.0
غير مبين	18.6	73.3	0.0	8.1	100.0
الإجمالي	59.0	40.0	0.4	0.6	100.0

جدول53: التوزيـــع النسبي للنساء الأكبر من 10 سنوات حسب الحالـــة الزواجية وفئات العمر الخماسية (1992) (%).

فئات السن	الحالة الزواجية				
	عازبة	متزوجة	مطلقة/منفصلة	أرملة	الإجمالي
14-10	100.0	0.0	0.0	0.0	100.0
19-15	96.4	3.5	0.0	0.0	100.0
24-20	70.4	28.5	1.0	0.2	100.0
29-25	34.8	61.5	3.2	0.5	100.0
34-30	13.2	81.7	3.9	1.3	100.0
39-35	6.4	88.0	4.1	1.5	100.0
44-40	3.1	88.7	3.9	4.4	100.0
49-45	1.9	86.5	3.6	8.1	100.0
54-50	1.9	82.2	2.7	13.2	100.0
59-55	0.6	72.9	3.0	23.6	100.0
64-60	0.4	63.1	3.2	33.3	100.0
69-65	0.8	49.0	2.0	48.2	100.0
+70	0.9	22.6	0.8	75.7	100.0
غير مبين	13.6	13.6	4.6	68.2	100.0
الإجمالي	48.1	42.3	1.9	7.8	100.0

Source : enquête 1992, rapport principal.

جدول54: التوزيـــع النسبي للذكور حسب الحالة الزواجية وفئات السن الخماسية (2002)

فئات السن	الحالة الزواجية						
	عازب	متزوج	أرمل	مطلق	غير مبين	الإجمالي	العدد
19-15	100.0	0.0	0.0	0.0	0.0	100.0	3723
24-20	98.6	1.4	0.0	0.0	0.0	100.0	3489
29-25	85.9	13.8	0.0	0.3	0.0	100.0	2803
34-30	54.6	44.8	0.1	0.4	0.1	100.0	2153
39-35	20.0	78.8	0.1	1.2	0.0	100.0	1787
44-40	8.3	90.8	0.0	0.9	0.0	100.0	1451
49-45	2.5	96.4	0.2	0.8	0.1	100.0	1353
54-50	1.0	97.9	0.4	0.6	0.1	100.0	1081
59-55	0.4	97.9	0.9	0.8	0.0	100.0	761
64-60	0.3	97.2	2.5	0.1	0.0	100.0	685
69-65	0.0	96.8	3.0	0.1	0.0	100.0	612
+70	0.3	88.4	10.8	0.6	0.0	100.0	1003
غير مبين	0.0	40.7	0.0	0.0	59.3	100.0	4
الإجمالي	53.9	44.9	0.8	0.4	0.0	100.0	20906

جدول55: التوزيـــع النسبي للنساء حسب الحالـــة الزواجية وفئات السن الخماسية (2002)

فئات السن	الحالة الزواجية						
	عازبة	متزوجة	أرملة	مطلقة	غيرمبين	الإجمالي	العدد
19-15	98.1	1.8	0.0	0.0	0.0	100.0	3730
24-20	83.5	15.9	0.1	0.4	0.0	100.0	3269
29-25	57.1	41.3	0.3	1.4	0.0	100.0	2598
34-30	35.1	61.2	1.0	2.5	0.1	100.0	2144
39-35	18.0	75.7	2.4	3.9	0.0	100.0	2038
44-40	9.2	82.9	3.5	4.3	0.1	100.0	1538
49-45	4.0	85.5	6.6	3.9	0.0	100.0	1326
54-50	3.2	80.3	13.0	3.6	0.0	100.0	1041
59-55	1.5	79.5	15.2	3.8	0.0	100.0	775
64-60	0.8	66.2	30.5	2.5	0.0	100.0	718
69-65	1.4	56.4	40.3	1.9	0.0	100.0	627
+70	0.4	33.2	64.3	2.0	0.1	100.0	877
غير مبين	0.0	100.0	0.0	0.0	0.0	100.0	3
المجموع	44.7	45.9	7.3	2.0	0.0	100.0	20684

Source : enquête algérienne sur la santé de la famille 2002

جدول56 : النسب التراكميـــة للنساء المتزوجات حسب الفئات الخماسية وسن الزواج الأول (لألف امرأة) 1992

العمر عند الزواج الأول	العمر الحالي						
	15- 19	20- 24	25- 29	30- 34	35- 39	40- 44	45- 49
10	0	1	1	2	1	8	2
11	0	1	2	4	3	16	5
12	1	1	4	8	13	39	50
13	3	3	7	13	26	77	81
14	3	6	16	36	67	145	169
15	6	17	45	89	134	253	311
16	12	38	90	196	259	409	466
17	21	77	151	291	366	506	570
18	33	135	236	387	476	613	669
19	36	193	314	492	565	685	776
20		236	383	576	652	745	856
21		264	450	632	708	794	877
22		283	505	707	758	830	892
23		295	557	744	798	850	906
24		297	599	769	824	876	922
25			619	803	850	897	931
26			635	815	875	915	939
27			648	831	892	926	947
28			652	842	905	935	953
29			652	851	910	940	956
30				858	916	950	960
31				863	921	953	962
32				866	923	958	962
33				867	925	958	964
34				868	927	961	965
35					931	962	965
36					932	966	965
37					934	967	970
38					935	968	972
39					936	969	972
40						969	976
41						969	976
42						969	976
43						969	981
44						969	981
45							981

المصدر: وزارة الصحة والسكان، الديوان الوطني للإحصاء، المسح الجزائري حول صحة الأم والطفل: مرجع سابق، ص200.

جدول57: ســـن الزواج الأول للذكور والإناث حسب مكان الإقامـــة لسنة1992

الجنس	ذكور	إناث	الفرق
حضر	31.2	26.9	4.3
ريف	28.8	24.5	4.3
المنطقة			
الساحل	30.7	26.4	4.3
غرب الساحل	30.5	25.1	5.4
وسط الساحل	30.9	27.0	3.9
شرق الساحل	30.8	27.9	2.9
الهضاب العليا	28.9	25.2	3.7
شرق	29.1	25.8	3.3
غرب	28.3	23.1	5.2
الجنوب	29.1	23.8	5.3
الإجمالي	30.1	25.9	4.2

المصدر: وزارة الصحة والسكان، الديوان الوطني للإحصاء، المسح الجزائري حول صحة الأم والطفل: مرجع سابق، ص 203

جدول58 :ســـن الزواج الأول للذكور والإناث حسب مكان الإقامـــة ومستوى التعليم 2002

	Masculi	Feminin
Urbain	34.1	30.2
Rural	31.9	28.9
Est	33.1	29.8
Centre	33.8	30.5
Ouest	33.5	29.7
Sud	31.4	26.9
Analphabete	30.9	27.9
Lire et/ou ecrire	32.5	28.9
Primaire	33.6	29.3
Moyen	33.4	30.8
Secondaire +	35.7	34.5
ND	41.2	35.0
Total	33.2	29.7

Source : enquête algérienne sur la santé de la famille 2002

جدول59: السن الذي تتزوج فيه 10%،25%،50%،75% من السيدات حسب الفئات الخماسية1992

فئات السن	%10	%25	%50	%75
24-20	17.4	20.5	-	-
29-25	16.2	18.2	21.9	-
34-30	15.1	16.6	19.1	23.2
39-35	14.5	15.9	18.3	21.8
44-40	13.3	15.0	16.9	20.1
49-45	13.2	14.6	16.3	18.8

المصدر: وزارة الصحة والسكان، الديوان الوطني للإحصاء، المسح الجزائري حول صحة الأم والطفل: مرجع سابق، ص201

جدول60: السن الذي تتزوج فيه 10%،25%،50%،75% من السيدات حسب الفئات الخماسية2002

	10%	25%	50%	75%	Quartil
20-24	21.3	-	-	-	-
25-29	18.8	22.1	-	-	-
30-34	18.0	20.2	25.1	-	-
35-39	16.9	19.0	22.1	28.7	9.8
40-44	16.3	18.0	20.5	24.8	6.8
45-49	15.8	17.2	19.7	23.6	6.4

Source : enquête algérienne sur la santé de la famille 2002

جدول61: التوزيـــع النسبي للسيدات حسب صلة القرابة مع الزوج ومكان الإقامة ومستوى التعليم (%).

خلفية المبحوثة	صلة القرابة				
	ابن عم/ خال	صلة أخرى	لاتوجد صلة	غير مبين	الاجمالي
المنطقة					
الساحل	21.2	10.0	68.8	0.1	100.0
غرب الساحل	21.0	13.0	65.9	0.2	100.0
وسط الساحل	19.3	9.3	71.4	0.0	100.0
شرق الساحل	26.6	4.2	69.2	0.0	100.0
الهضاب العليا	29.6	7.6	62.7	1.1	100.0
شرق	28.7	6.6	64.7	0.1	100.0
غرب	32.1	10.2	57.7	0.0	100.0
الجنوب	44.4	6.8	48.5	1.0	100.0
التعليم					
لم تلتحق بالمدرسة	29.5	8.8	61.6	0.1	100.0
لم تكمل ابتدائي	22.6	8.6	68.8	0.0	100.0
ابتدائي	20.5	8.8	70.4	0.3	100.0
اعدادي	20.0	12.9	67.2	0.0	100.0
ثانوي أو أعلى	14.2	7.3	78.6	0.0	100.0
الاجمالي	25.6	9.0	65.3	0.1	100.0

المصدر: وزارة الصحة والسكان، الديوان الوطني للإحصاء، المسح الجزائري حول صحة الأم والطفل: مرجع سابق، ص 206.

جدول62: التوزيــع النسبي للسيدات حسب صلة القرابة وفئات السن الخماسية ومــدة الزواج، مكان الإقامــة ، مستوى التعليم ، والحالــة المهنية.

	Cousin germain	Autre lien	Sans lien	ND	Total (%)	Nombre (N)
15-19	24.1	15.0	61.0	0.0	100.0	64.0
20-24	22.1	10.2	67.7	0.0	100.0	519.0
25-29	21.8	12.0	65.7	0.4	100.0	1091.0
30-34	24.2	10.5	65.3	0.1	100.0	1378.0
35-39	21.4	11.8	66.8	0.0	100.0	1669.0
40-44	20.4	10.9	68.6	0.0	100.0	1405.0
45-49	21.8	11.8	66.3	0.1	100.0	1272.0
00-04	16.8	10.5	72.8	0.0	100.0	1158.0
05-09	21.2	10.6	67.9	0.2	100.0	1198.0
10-14	21.6	10.5	67.6	0.3	100.0	1250.0
15-19	22.8	12.6	64.6	0.0	100.0	1303.0
20-24	24.5	11.6	63.9	0.0	100.0	1205.0
25 ans+	24.4	11.9	63.5	0.1	100.0	1284.0
Urbain	20.2	10.6	69.0	0.1	100.0	4303.0
Rural	24.4	12.3	63.3	0.0	100.0	3096.0
Est	29.9	11.3	58.8	0.0	100.0	11.0
Centre	41.8	8.6	49.7	0.0	100.0	6.0
Ouest	17.7	14.5	67.9	0.0	100.0	17.0
Sud	51.4	20.5	28.1	0.0	100.0	8.0
Analphabete	26.4	12.8	60.8	0.0	100.0	3488.0
Lire et/ou ecrire	22.0	10.1	67.9	0.1	100.0	1158.0
Primaire	17.8	11.0	71.0	0.2	100.0	1511.0
Moyen	15.7	10.0	74.1	0.2	100.0	1014.0
Secondaire +	9.4	3.4	87.1	0.0	100.0	228.0
Travail actuellement	18.2	9.0	72.8	0.0	100.0	832.0
A travaille dur 12DM	13.1	11.0	75.9	0.0	100.0	71.0
A travaille au passe	13.3	6.5	80.3	0.0	100.0	376.0
N'a jamais travaille	23.1	11.9	64.9	0.1	100.0	6109.0
ND	25.3	15.4	52.1	7.3	100.0	11.0
TOTAL	22.0	11.3	66.6	0.1	100.0	7399.0

Source : enquête algérienne sur la santé de la famille 2002

فهرس المحتويات

فهرس الجداول:

فهرس الأشكال :